الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين

الجذع المشترك

مناهج المحدثين

مطبوعة موجهة لطلبة

السنة الثانية ل.م.د

إعداد: د. فتيحة محمد بوشعالة

السداسي الرابع

السنة الجامعية: 2021/2020م.

مقدمة:

الحمد لله الذي هدانا للإسلام ومنّ علينا بمحمد عليه الصلاة والسلام، منحنا نعمة العقل، وجعله من أهم وسائل المعرفة حيث قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ النحل: ٧٨

بهذا العقل توصل علماء الحديث في إطار حفاظهم على السنة النبوية إلى وضع منهج علمي محكم بنوه لبنة لبنة، بدءا بجمع السنة النبوية رواية وتأليفا، ومرورا بتمحيص المرويات وانتقاء الرجال وغربلتهم بغربال الجرح والتعديل والكشف عن العلل والأخطاء الواردة في الأسانيد والمتون وبيان المكذوب من الثابت، وفضح الوضاعين، فأسسوا بذلك صرحا فكريا منهجيا لم يسبقوا لمثله.

ومن لبنات هذا الصرح طرقهم التي اتبعوها في وضع مصنفاتهم الحديثية، ونقصد بذلك المناهج التي انتهجوها في تأليف كتب السنة المعروفة؛ من صحاح وجوامع وسنن ومسانيد وغيرها.

وهذا موضوع هذه المطبوعة الجامعية التي تهدف إلى إرشاد طلاب العلم إلى شروط أصحاب كتب السنة في مصنفاتهم والطريقة التي اتبعها كل مؤلف في كتابه وما تميز به عن غيره، ومنهجه في ذلك الكتاب وغيرها من الخطوات العلمية التي سلكها، كما تهدف إلى التعريف بأصحاب تلك المؤلفات وذكر بعض مناقبهم.

والكتب محل الدراسة هي:

موطأ الإمام مالك رحمه الله تعالى، صحيح البخاري رحمه الله تعالى، صحيح مسلم رحمه الله تعالى وفي الأخير مسند الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

وقبل ذلك نمهد للموضوع بمدخل نتناول فيه تعريفا بمناهج المحدثين، والفائدة من دراستها ثم طرق التصنيف في الحديث النبوي، وهذه خطة الدراسة:

- مقدمة:
- مدخل تمهيدي: تعريف مناهج المحدثين، مراحل تدوين السنة، طرق التصنيف في الحديث النبوي.
- الإمام مالك وكتابه الموطأ
- الإمام البخاري وصحيحه
- الإمام مسلم وصحيحه
- الإمام أحمد ومسنده.

المحاضرة الأولى

مدخل تمهيدي:

أ- تعريف مناهج المحدثين:

كلمة مناهج المحدثين تحتوي على كلمتين هما مناهج ومحدثين، فما معنى مناهج؟ ومن المقصود بالمحدثين؟ وما معنى اللفظ المركب " مناهج المحدثين"؟

تعريف المناهج: لغة[1]: المناهج جمع منهج، المنهج مشتق من الفعل نهج، يقال: نهجت الطريق، أي سلكته، ونهج الأمر إذا اتضح، وطريق نهج أي بين واضح، والمنهاج والمنهج بمعنى ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ المائدة: ٤٨، وهي الخطة المرسومة،

والمتأمل للمعنى اللغوي يجده يشتمل على الوضوح ولزوم الطريق، وهو المعنى الذي استقى منه المعنى الاصطلاحي.

المنهج اصطلاحا: يعرفه علي جواد الطاهر بقوله: "المنهج في أبسط تعريفاته وأشملها طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة"[2]

تعريف المحدثين: المحدثون جمع محدث، والمقصود بالمحدثين هم العلماء الذين اعتنوا بالسنة النبوية جمعا وحفظا ورواية وتدوينا وتمحيصا.

ومن هنا يمكننا أن نعرف اللفظ المركب " مناهج المحدثين" بأنه: الطرق الواضحة التي اتبعها أهل الحديث في تدوين السنة وفي تنقيتها من الشوائب "

وقد عرفها علي نايف بقاعي بقوله: "مناهج المحدثين هي الطرق التي يسلكها المحدثون في رواية الأحاديث والتعليق عليها وتصنيفها بحسب شروط معينة"[3]

ب- فائدة معرفة مناهج المحدثين:

الهدف من دراسة مناهج المحدثين هو الوقوف على جملة من الفوائد، نذكر منها:

---

[1]- انظر: لسان العرب، ابن منظور، 383/2، المصباح المنير، 627/2، المعجم الوسيط، ص995،

[2]- منهج البحث الأدبي، علي جواد الطاهر، ص19.

[3]- مناهج المحدثين العامة والخاصة، علي نايف بقاعي، ص20.

1_ التعرف على شروط الأئمة أصحاب المصنفات، ومن ثم على اختلاف أحكامهم على الأحاديث وعلى الرواة، فما يصححه البخاري قد لا يصححه مسلم أو العكس، ومن يخرج له أحمد قد لا يخرج له البخاري، وهكذا.

2_ أن التعرف على مناهج المحدثين في اختيار الأحاديث وترتيبها بالنسبة إلى بعضها بعضا يفيدنا في معرفة الناسخ والمنسوخ، والراجح والمرجوح، وما هو أصل وما هو تابع أو شاهد، وطرق الجمع بين ما ظاهره التعارض، وشرح الغريب.

3_ التعرف على مصطلحات المصنفين في طرق التحمل والأداء وكذا مصطلحاتهم في الجرح والتعديل وفي التعليل ممارسة، وغيرها.

4_ الاطلاع على الجهود الكبيرة التي بذلها المحدثون في تمحيص الحديث النبوي والتحري في صونه من الأخطاء ومن الدخيل.

5_ إن دراسة مناهج المحدثين تعرفنا على مكانة ومنزلة أصحاب المصنفات منهم، وترفع قدرهم وقيمتهم عندنا.

6_ الوقوف على الفكر المنهجي عند أسلافنا، ومحاولة الاستفادة منه في بحوثنا ودراساتنا.

7_ معرفة منزلة ومكانة كل مصنف بحسب شروطهم في كتبهم ومدى التزامهم بها، وبحسب درجة تحريهم في انتقاء الرجال وانتقاء الروايات، ومدى تقبل الأمة لهم.

ج_ المؤلفات في مناهج المحدثين:

كتب قديما وحديثا في مناهج المحدثين، إلا أن ما كتب قديما كان عبارة عن مقدمات كتبها أصحابها لبيان منهجهم في كتبهم، نذكر منها:

1)مقدمة صحيح مسلم (ت261هـ)، تطرق فيها لبعض المسائل في أصول الحديث كما أبان عن بعض ملامح منهجه في الصحيح.

2)رسالة أبي داود (ت275هـ)إلى أهل مكة وهي في وصف كتابه السنن وطريقته فيه.

3)كتاب العلل الصغير للإمام الترمذي(ت279هـ)، وهو عبارة عن مقدمة لكتابه لكنها جاءت متأخرة، حيث وضعها في آخر الجامع، تطرق فيها لملامح منهجه في كتابه.

4)شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت 507هـ).

5) شروط الأئمة الخمسة، للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي(ت 584هـ),

6) خصائص المسند، للحافظ أبي موسى المديني (ت581هـ).

7) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، للإمام الجزري (ت832هـ).

8) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني، للإمام السخاوي (ت902هـ).

9) الحطة في ذكر الصحاح الستة، للقِنوْجي.(ت1140هـ).

10) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، محمد بن جعفر الكتاني (ت1345هـ).

ومما كتب حديثا:

10) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، د. نور الدين عتر

11) لمحات موجزة في مناهج المحدثين العامة، د. نور الدين عتر

12) مناهج المحدثين حدودها وغاياتها ومصادرها، د. نور الدين عتر

13) في سبيل تأصيل مناهج المحدثين، د. صالح أحمد رضا

14) الفكر المنهجي عند المحدثين، د. همام عبد الرحيم سعيد

15) الكشاف المبين عن مناهج المحدثين، د. أحمد يوسف أبو حلبية

16) الواضح في مناهج المحدثين، د. ياسر الشمالي.

17) دراسات في مناهج المحدثين، د. أمين محمد القضاة ود. عامر حسن صبري

18) مناهج المحدثين العامة والخاصة، علي نايف بقاعي.

19) مناهج المحدثين، د. محمد بن تركي التركي.

21) أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، أبو جميل الحسن العلمي.

22) الإمام ابن ماجه وكتابه السنن، محمد عبد الرشيد النعماني

23) عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، د. حمزة عبد الله المليباري

24) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، د. أبو بكر كافي

25) الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال كتابه الموطأ، محمد بن يحيى مبروك

26) مناهج المحدثين، سعد بن عبد الله آل حميد.[1]

دـ مراحل تدوين السنة:

سنذكر ذلك على سبيل الاختصار للاطلاع على تاريخ تدوين السنة النبوية، فنتعرف على أول من بدأ التصنيف، ومتى كان ذلك؟

لقد كانت كتابة الحديث على عهد النبي ﷺ على نطاق ضيق، لما ورد عنه من النهي عن ذلك، حيث قال ﷺ: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني، ولا حرج، ومن كذب علي – قال همام: أحسبه قال – متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)[2]

ولم يكن ذلك النهي مطلقا وإنما كان لأسباب والدليل على ذلك أنه ﷺ سمح لبعض الصحابة بالكتابة،

فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: (كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب، والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: "اكتب فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق)[3]

وكذا أمره ﷺ بالكتابة لأبي شاه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال:(لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: " إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، فإنها لا تحل لأحد كان قبلي، وإنها أحلت لي ساعة من نهار، وإنها لا تحل لأحد بعدي، فلا ينفر صيدها، ولا يختلى شوكها، ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد، ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين، إما أن يفدى وإما أن يقيد "، فقال العباس: إلا الإذخر، فإنا نجعله لقبورنا وبيوتنا، فقال رسول الله ﷺ: "إلا الإذخر " فقام أبو شاه – رجل من أهل اليمن – فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: "اكتبوا لأبي شاه "، قلت للأوزاعي: ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله ؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ)[4]، وفي هذا يقول الشيخ طاهر الجزائري: " هَذَا وَقد توهم أنَاس مِمَّا ذكر آنِفا أَنه لم يُقيد فِي عصر الصَّحَابَة وأوائل

---

[1]– راجع في ذلك كتاب مناهج المحدثين العامة والخاصة، لعلي نايف بقاعي، حيث استفدت منه بعض المراجع في ذلك.

[2]–أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، حديث:5437.

[3]–أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب في كتاب العلم، حديث: 3179 وصححه الألباني، وكذا أخرجه الدارمي والحاكم وأحمد.

[4]– متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، حديث: 2322، وفي غيره ومسلم في كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، حديث:2492، واللفظ للبخاري.

عصر التَّابِعين بِالْكِتَابَةِ شَيْء غير الْكتاب الْعَزِيز وَلَيْسَ الْأَمر كَذَلِك فقد ذكر بعض الْحفاظ أَن زيد بن ثَابت ألف كتابا فِي علم الْفَرَائِض، وَذكر البُخَارِيّ فِي صَحِيحه أَن عبد الله بن عَمْرو كَانَ يكْتب الحَدِيث.. وَذكر مُسلم فِي صَحِيحه كتابا ألف فِي عهد ابْن عَبَّاس فِي قَضَاء عَليّ فَقَالَ حَدثنَا دَاوُد بن عَمْرو الضَّبِّيّ حَدثنَا نَافِع بن عمر عَن ابْن أبي مليكَة قَالَ كتبت إِلَى ابْن عَبَّاس أسأله أَن يكْتب لي كتابا ويخفي عني فَقَالَ ولد نَاصح أَنا أخْتَار لَهُ الْأُمُور اخْتِيَارا وأخفي عَنهُ قَالَ فَدَعَا بِقَضَاء عَليّ فَجعل يكْتب مِنْهُ أَشْيَاء ويمر بِهِ الشَّيْء فَيَقُول وَالله مَا قضى بِهَذَا عَليّ إِلَّا أَن يكون ضل..."[1]

"ولكن عدم تدوين الحديث بعد وفاة رسول الله ﷺ أتاح الفرصة لبعض الأفراد والفئات أن تضع أحاديث تخدم بها فكرة أجنبية أو مذهبا سياسيا أو تبتغي من ورائه فسادا في الدين وتنسبه إلى رسول الله ﷺ..."[2]

أضف إلى ذلك اتساع رقعة الإسلام وشيوع الابتداع وموت كثير من الصحابة، كل ذلك كان داعيا ودافعا قويا إلى تدوين الحديث النبوي وتقييده بالكتابة.

فلما آلت الخلافة إلى الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز عزم على تدوين السنة، فعن عبد الله بن دينار، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: " أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة بنت عبد الرحمن فاكتبه، فإني قد خفت دروس العلم، وذهاب أهله "[3]

"وَأَبُو بكر هَذَا كَانَ نَائِب عمر بن عبد الْعَزِيز فِي الإمرة وَالْقَضَاء على الْمَدِينَة روى عَن السَّائِب بن يزِيد وَعباد بن تَمِيم وَعَمْرو بن سليم الزرقي وروى عَن خَالَته عمْرَة وَعَن خالدة ابْنة أنس وَلها صُحْبَة

قَالَ مَالك لم يكن أحد بِالْمَدِينَةِ عِنْده من علم الْقَضَاء مَا كَانَ عِنْد أبي بكر بن حزم وَكتب إِلَيْهِ عمر بن عبد الْعَزِيز أَن يكْتب لَهُ من الْعلم مَا عِنْد عمْرَة وَالقَاسِم فَكَتبهُ لَهُ وَأخذ عَنهُ معمر وَالْأَوْزَاعِيّ وَاللَّيْث وَمَالك وَابْن أبي ذِئْب وَابْن إِسْحَاق وَغَيرهم وَكَانَت وَفَاته فِيمَا قَالَه الْوَاقِدِيّ وَابْن سعد وَجَمَاعَة سنة عشْرين ومئة.

---

[1]- توجيه النظر، الشيخ طاهر الجزائري، ص50 و51، باختصار.

[2]- مناهج التأليف عند العلماء العرب، مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين، ص43.

[3]- أخرجه الدارمي في سننه باب من رخص في كتابة العلم، حديث:510، والبيهقيي في المدخل إلى السنن الكبرى - باب من رخص في كتابة العلم وأحسبه حين أمن من اختلاطه حديث:628، وابن سعد في الطبقات الكبرى - عمرة بنت عبد الرحمن، حديث:2505، والخطيب في تقييد العلم - الرواية عن الطبقة الثانية والثالثة من التابعين في ذلك، حديث:217، واللفظ لابن سعد.

وَأول من دون الحَدِيث بِأَمْر عمر بن عبد الْعَزِيز مُحَمَّد بن مُسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهَاب الزُّهْرِيّ الْمدنِي أحد الْأَئِمَّة الْأَعْلَام وعالم أهل الْحجاز وَالشَّام

أَخذ عَن ابْن عمر وَسَهل بن سعد وَأنس بن مَالك ومحمود بن الرّبيع وَسَعِيد بن الْمسيب وَأبي أُمَامَة بن سهل وطبقتهم من صغَار الصَّحَابَة وكبار التَّابِعين.

وَأخذ عَنهُ معمر وَالْأَوْزَاعِيّ وَاللَّيْث وَمَالك وَابْن أبي ذِئْب وَغَيرهم ولد سنة خمسين وَتُوفِّي سنة أَربع وَعشْرين ومائة.

قَالَ عبد الرَّزَّاق سَمِعت معمرا يَقُول كُنَّا نرى أَنا قد أكثرنا عَن الزُّهْرِيّ حَتَّى قتل الْوَلِيد بن يزِيد فَإِذا الدفاتر قد حملت على الدَّوَابّ من خزائنه يَقُول من علم الزُّهْرِيّ.

ثمَّ شاع التدوين فِي الطَّبَقَة الَّتِي تلِي طبقَة الزُّهْرِيّ ولوقوع ذَلِك فِي كثير من الْبِلَاد وشيوعه بَين النَّاس اعتبروه الأول فَقَالُوا كَانَت الْأَحَادِيث فِي عصر الصَّحَابَة وكبار التَّابِعين غير مدونة فَلَمَّا انتشرت الْعلمَاء فِي الْأَمْصَار وشاع الابتداع دونت ممزوجة بأقوال الصَّحَابَة وفتاوى التَّابِعين.

وَأول من جمع ذَلِك ابْن جريج بِمَكَّة وَابْن إِسْحَاق أَو مَالك بِالْمَدِينَةِ وَالربيع بن صبيح أَو سعيد بن أبي عرُوبَة أَو حَمَّاد بن سَلمَة بِالْبَصْرَةِ وسُفْيَان الثَّوْرِيّ بِالْكُوفَةِ وَالْأَوْزَاعِيّ بِالشَّام وهشيم بواسط وَمعمر بِالْيمن وَجَرِير بن عبد الحميد بِالريِّ وَابْن الْمُبَارك بخراسان وَكَانَ هَؤُلَاءِ فِي عصر وَاحِد وَلَا يدْرِي أَيهمْ سبق قَالَ الْحَافِظ ابْن حجر إِن مَا ذكر إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجمع فِي الْأَبْوَاب وَأما جمع حَدِيث إِلَى مثله فِي بَاب وَاحِد فقد سبق إِلَيْهِ الشّعبِيّ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنهُ أَنه قَالَ هَذَا بَاب من الطَّلَاق جسيم وسَاق فِيهِ أَحَادِيث.

وتلا الْمَذْكُورين كثير من أهل عصرهم إِلَى أَن رأى بعض الْأَئِمَّة إِفْرَاد أَحَادِيث النَّبِي ﷺ خَاصَّة وَذَلِكَ على رَأس المائتين فصنف عبيد الله بن مُوسَى الْعَبْسِي الْكُوفِي مُسْندًا وصنف مُسَدّد الْبَصْرِيّ مُسْندًا وصنف أَسد بن مُوسَى مُسْندًا وصنف نعيم بن حَمَّاد الْخُزَاعِيّ مُسْندًا.

ثمَّ اقتفى الْحفاظ آثَارهم، فصنف الإِمَام أَحْمد مُسْندًا وَكَذَلِكَ إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه وَعُثْمَان بن أبي شيبَة وَغَيرهم.

وَلم يزل التَّأْلِيف فِي الحَدِيث مُتَتَابِعًا إِلَى أَن ظهر الإِمَام البُخَارِيّ وبرع فِي علم الحَدِيث وَصَارَ لَهُ فِيهِ الْمنزلَة الَّتِي لَيْسَ فَوْقهَا منزلَة فَأَرَادَ أَن يجرد الصَّحِيح ويجعله فِي كتاب على حِدة ليخلص طَالب الحَدِيث من عناء الْبَحْث وَالسُّؤَال فألف كِتَابه الْمَشْهُور وَأورد فِيهِ مَا تبين لَهُ صِحَّته

وَكَانَت الْكتب قبله ممزوجا فِيهَا الصَّحِيح بِغَيْرِهِ بِحَيْثُ لَا يتَبَيَّن للنَّاظِر فِيهَا دَرَجَة الحَدِيث من الصِّحَّة

إِلَّا بعد الْبَحْث عَن أَحْوَال رُوَاته وَغير ذَلِك مِمَّا هُوَ مَعْرُوف عِنْد أهل الحَدِيث فَإِن لم يكن لَهُ وقُوف على ذَلِك اضْطر إِلَى أَن يسْأَل أَئِمَّة الحَدِيث عَنهُ فَإِن لم يَتَيَسَّر لَهُ ذَلِك بَقِي ذَلِك الحَدِيث مَجْهُول الْحَال عِنْده.

واقتفى أثر الإِمَام البُخَارِيّ فِي ذَلِك الإِمَام مُسلم بن الْحجَّاج وَكَانَ من الآخذين عَنهُ والمستفيدين مِنْهُ فألف كِتَابه الْمَشْهُور.

ولقب هَذَانِ الكتابان بالصحيحين فَعظم انْتِفَاع النَّاس بهما وَرَجَعُوا عِنْد الِاضْطِرَاب إِلَيْهِمَا وألفت بعدهمَا كتب لَا تحصى فَمن أَرَادَ الْبَحْث عَنْهَا فَليرْجع إِلَى مظان ذكرهَا.."[1]

[1]-توجيه النظر إلى أصول الأثر، الشيخ طاهر الجزائري، ص 48-50.

المحاضرة الثانية

طرق التصنيف في الحديث النبوي:

ونقصد بذلك الطرق المختلفة التي اتبعها كل مؤلف في تأليف كتابه، وهي في عمومها تغلب عليها طريقتان رئيستان[1]، وهما طريقة الأبواب وطريقة المسانيد، وإلى جانبها توجد طرق مختلفة، وإليك هذه الطرق في التدوين[2]:

1) الطريقة الأولى: النسخ الحديثية

النسخ: جمع نسخة وتسمى صحيفة، وهو مصطلح شائع لدى علماء الحديث، ويطلق على ما يضم مجموعة من الأحاديث بإسناد واحد يرويها الصحابي عن النبي ﷺ يكتبها هو أو يكتبها الراوي عنه أو من دونه...سواء كانت ورقة واحدة أو أكثر.

مثل نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ونسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، ونسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرها.

2) الطريقة الثانية: جمع الأحاديث ممزوجة بالآثار ومسائل التفسير والفقه

وأول من جمع الأحاديث والآثار على هذا النحو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت150هـ)، وكذلك كان جامع معمر بن راشد الصنعاني (ت154هـ) وجامع سفيان الثوري (ت161هـ)، وجامع عبد الله بن المبارك (ت181هـ).

3)الطريقة الثالثة: مزج الفقه بالأحاديث:

وذلك بتصنيف كتب فقهية مع الاحتجاج لها بالسنة والآثار بالسند المتصل، فكان الفقه هو الغالب، والأحاديث والآثار مخلوطة فيها للاستدلال والاحتجاج، ومن الكتب التي دونت على هذه الطريقة:

كتاب السير للأوزاعي (ت115هـ) تناول فيه أحكام الجهاد والقتال

كتاب الخراج لأبي يوسف تلميذ أبي حنيفة (ت 182هـ)

---

[1]- إلا أن الدكتور محمد عبد العزيز الخولي في كتابه مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث قال: وسلك ابن حبان طريقة ثالثة مرتبة على خمسة أقسام. سيأتي ذكرها فيما بعد.

[2]- راجع هذه الطرق بالتفصيل في كتاب الدكتور ياسر الشمالي: الواضح في مناهج المحدثين.

كتاب الأم للشافعي (ت204هـ) وهو كتاب فقه مع الاستدلال من السنة وآثار الصحابة والرد على المخالفين ومناقشتهم.

4)الطريقة الرابعة: طريقة المصنفات

وهي كتب جمعت الأحاديث والأخبار الموقوفة على الصحابة وآثار التابعين ومن بعدهم وفتاواهم، ويندر أن يذكر المصنف آراءه الفقهية، ومن هذه الكتب: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت210هـ)، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ) ونجد فيها قليل من المرفوع، وتندرج تحت طريقة التصنيف على الأبواب

5) الطريقة الخامسة: طريقة الموطآت:

الموطأ في اللغة هو الممهد، حيث يقصد صاحبه توطئته للناس ليعم النفع به، وهو شامل للفقه والحديث معا، وهو مرتب على الأبواب، يتضمن الباب الأحاديث والآثار وآراء المصنف، ولكن ليس على الاضطراد.

أشهر الموطآت: موطأ مالك بن أنس (ت179 هـ)، وكان في عصره موطأ إبراهيم بن أبي يحيى (ت 184هـ)، وموطأ عبد العزيز الماجشون (ت 164هـ). ولم يصلنا إلا موطأ مالك. ويندرج تحت طريقة التصنيف على الأبواب.

6)الطريقة السادسة: المسانيد

وهي الكتب التي دونت فيها الأحاديث مرتبة على أسماء الصحابة الذين رووا هذه الأحاديث، فجمعت أحاديث كل صحابي على حده.

ومن أهم الأسانيد المشهورة:

مسند أحمد بن حنبل (ت241هـ)، مسند أبي داود الطيالسي (ت204هـ)، مسند الحميدي (ت 210هـ)

مسند أبي يعلى الموصلي (ت307هـ)، مسند البزار (ت292هـ)، مسند عبد بن حميد (ت249هـ)، مسند إسحاق بن راهويه (ت238هـ)، ومسند بقي بن مخلد القرطبي (ت276هـ). ويجدر التنبيه إلى أن أصحاب المسانيد ظاهر قصدهم جمع حديث كل صحابي على حده دون اشتراط الصحة.

7) الطريقة السابعة: الأجزاء الحديثية

وهي كتب تفرد لمسألة علمية واحدة، مثل: جزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

أو تفرد لجمع أحاديث راو واحد من الصحابة أو من بعدهم، مثل: جزء الحسن بن عرفة البغدادي المعمر (ت 257هـ).

والفرق بين النسخة والجزء الحديثي، هو أن النسخة تروى بسند واحد بينما الجزء لا يشترط فيه ذلك، فعادة ما تكون أحاديث الجزء الواحد ذات أسان يد متعددة لأن هدف صاحب الجزء هو جمع ما في مسألة واحدة أو جمع ما جاء عن راو معين.

8)الطريقة الثامنة: الكتب المصنفة على الأبواب

وهي الكتب التي جمعت فيها الأحاديث المرفوعة على الأبواب، فيقسم المصنف كتابه إلى كتب، مثل كتاب الطهارة، كتاب الإيمان، كتاب التفسير، كتاب الزكاة، كل كتاب من هذه الكتب ينقسم إلى أبواب، فمثلا كتاب الطهارة يكون فيه الأبواب التالية: باب الاستنجاء، باب الوضوء، باب السواك، باب الحيض، باب الغسل وهكذا، وكل كتاب فيه مجموعة أبواب، وكل باب يحتوي مجموعة أحاديث تخدم ذلك الباب.

وتنقسم الكتب المصنفة على الأبواب إلى ما يلي:

أ) الجوامع:

وهي الكتب التي راعى فيها المصنف أن تشمل كل أبواب العلم، من عقائد وآداب ورقائق وأحكام فقهية، تفسير، توحيد، مناقب وغيرها، قال الكتاني: " والجامع عندهم ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك."[1]

وأشهر من صنف على هذا النحو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) وكتابه هو الجامع الصحيح، الشهير بصحيح البخاري، وكذا الإمام مسلم بن الحجاج (ت261هـ) وكتابه هو المسند الصحيح الشهير بصحيح مسلم، وكذا الإمام أبو عيسى الترمذي (ت279هـ) وكتابه الجامع الشهير بسنن الترمذي.

وكذا صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن السكن.

[1]-الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، الكتاني، ص: 42.

ب) المستدركات على الجوامع:

وهو كتاب جمع فيه المصنف الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها الشيخان أو أحدهما سواء كانت على شرطهما أو لم تكن، ولم يصلنا من هذا التصنيف سوى المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري (ت405هـ).

وشرط المستدرك ألا تكون تلك الأحاديث قد خرجها الشيخان أو أحدهما من طريق ذلك الصحابي.

وقد لخص مستدركه الحافظ الذهبي (ت748هـ) وتعقب كثيرا من أحاديثه بالنقد وبين أن كثيرا منها لا يصح، وأن كثيرا منها قد سها الحاكم في استدراكها لكونها موجودة في الصحيحين.

ت) المستخرجات على الجوامع:

والمستخرج هو كتاب يروي فيه المصنف أحاديث كتاب مشهور من كتب السنة بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، ويلتقي معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي، مع مراعاة ترتيب صاحب الكتاب ومتونه وطرق أسانيده. ويشترط في المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما أن يكون رجال السند من صاحب المستخرج إلى نقطة الالتقاء بالمصنف ثقات.

ومن المستخرجات: المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم الأصبهاني (ت430هـ)

المستخرج على صحيح البخاري لأبي بكر الإسماعيلي (ت371هـ)

المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة الإسفراييني (ت316هـ)

ث) كتب السنن:

وهي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، التي يقتصر أصحابها على تدوين الأحاديث المرفوعة في الأحكام الشرعية والآداب والأذكار، ولذا لا نجد فيها أحاديث الإيمان أو التفسير أو المناقب ونحو ذلك مما لا علاقة له بالفقه وأحاديث الأحكام، وليس في هذه الكتب شيء من الأحاديث الموقوفة، لأن الموقوف في اصطلاح المحدثين لا يسمى سنة، ومن هذه الكتب:

المجتبى للإمام النسائي (ت303هـ) المعروف بسنن النسائي.

السنن لأبي داود السجستاني (ت275هـ) المعروف بسنن أبي داود.

السنن لابن ماجه القزويني)ت273هـ) المعروف بسنن ابن ماجه.

سنن الدارقطني (ت385هـ)، غير أن غرضها يختلف عن غرض باقي السنن.

9) الطريقة التاسعة: كتب الزوائد

وهي الكتب التي أفردت الأحاديث المسندة الزائدة في بعض الكتب على أحاديث كتب الأصول الستة، أو بعضها.

ويدخل في منهج أصحاب هذه الزوائد أنهم يعدون زيادة الألفاظ المؤثرة في بعض الأحاديث من الزوائد، وكذلك إذا اختلف الراوي من الصحابة فهو حديث آخر أيضا، ولو كان باللفظ نفسه، وكذلك إذا كان مطولا وهو في الكتب الستة مختصرا.

وتشمل الأحاديث الزائدة: المرفوعات المتصلة والمراسيل والموقوفات والمقطوعات.

ومعظم الكتب التي جمعت الزوائد اهتمت بجمع الزوائد على الكتب الستة الأصول، مثل مجمع الزوائد للهيثمي. إلا أن بعضها اهتم أصحابها بجمع زوائد كتاب معين على أحاديث الصحيحين، مثل (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان) للحافظ نور الدين الهيثمي، حيث أفرد زوائد صحيح ابن حبان على صحيح البخاري وصحيح مسلم.

وفائدة علم الزوائد تكمن في أن هناك مسانيد ومصنفات فيها أحاديث لا توجد في الكتب الستة الأصول، لم يتداولها الفقهاء ولم تنل حظها من العناية بتحقيق صحتها أو شرح غريبها أو بيان مشكلها.

وهذه الزوائد رتبها أصحابها على أبواب الفقه بعد أن كانت في معظم أصولها مرتبة على حسب المسانيد. وقد اعتنى أصحابها بالكلام على مراتب أحاديثها مع تفاوت في ذلك بينهم.

وأشهر المصنفات في فن الزوائد ما يلي:

- غاية المقصد في زوائد المسند للهيثمي (ت807هـ)
- كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي.
- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي للهيثمي.
- البدر المنير في زوائد المعجم الكبير للهيثمي,
- مجمع البحرين في زوائد المعجمين الصغير والأوسط، للهيثمي.

هذه الكتب كلها للهيثمي رتبها على الأبواب ملتزما بذكر أسانيدها، ثم إنه جمع الكتب السالفة في كتاب واحد سمّاه:

ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وهي موسوعة حديثية، لكنه حذف الأسانيد وتكلم على مراتب الأحاديث.

ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي, وفيه 2647 حديث، التزم في بذكر الأسانيد.

ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لشهاب الدين البوصيري (ت840)

ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري.

ـ فوائد المتقي لزوائد البيهقي، للبوصيري، جمع فيه زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة.

ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني (ت852)

ـ زوائد شعب الإيمان للبيهقي، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)

10) الطريقة العاشرة: المعاجم

والمعجم هو الكتاب المصنف على حروف المعجم: أ ب ت ث...، وهو ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان، فمن ذلك:

المعجم الكبير، للطبراني (ت360هـ) أراد به استقصاء أسماء الصحابة، عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف مستقل، وإذا أطلق في كلام المحدثين المعجم فالمراد معجم الكبير للطبراني.

المعجم الأوسط: وهو للطبراني أيضا لكنه رتبه على أسماء شيوخه، وهو قريب من ألفي رجل، ويروي من طريق كل شيخ غرائب حديثه، أي الأحاديث التي تفرد بها بعض الرواة عن بعض. وفي المعجم الأوسط أحاديث ليست في المعجم الكبير، وتبلغ أحاديث المعجم الأوسط 9500 حديث.

المعجم الصغير: للطبراني أيضا، وقد رتبه على أسماء شيوخه أيضا لكنه لم يذكر عن كل واحد سوى حديث واحد، واقتصر على ألف شيخ منهم. وتلحق المعاجم بطريقة المسانيد.

وهناك مصنفات أخرى أيضا تلحق بالمعاجم، أي أنها مرتبة على أسماء الشيوخ، وهي: المشيخة، الثبت، الفهرست والبرنامج. لكن الهدف منها ليس تدوين الحديث.

11) طريقة ابن حبان في مصنفه: وهي طريقة اخترعها لم يسبقه أحد ولم يتبعه أحد، حيث قسمه إلى خمسة أقسام وتحت كل قسم أنواع، فقال: " أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية: فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها [110 نوعا]، والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها [110 نوعا]، والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها [50نوعا]، والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها [80 نوعا]، والخامس:

أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها [50 نوعا]، ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة، ومن كل نوع تتنوع علوم خطيرة..."

إلى أن قال " وإنا نملي كل قسم بما فيه من الأنواع، وكل نوع بما فيه...."

ثم شرع يذكر هذه الأقسام والأنواع حتى انتهى منها فقال: " فجميع أنواع السنن أربع مائة ." ومن هذا التقسيم يظهر سبب تسمية المؤلف كتابه هذا باسم " التقاسيم والأنواع.

والذي عرف بصحيح ابن حبان وقد صعُب على طلبة العلم الانتفاع بهذا الكتاب على هذه الصورة التي وضعه عليها المؤلف, وقد لمس الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت (739هـ) هذا الأمر، فقام بترتيب الكتاب على الأبواب بصورته الحالية والتي لقيت قبولا عجيباً عند أهل العلم لسهولتها حتى تُنوسي معها منهج الأصل، وسماه (الإحسان بتقريب صحيح ابت حبان) ومن هنا فسنبين منهج الكتاب في ثوبه الجديد، والذي تمثل فيما يأتي :

منهج المرتِّب:

أتت مادة هذا الكتاب متمثلة في (7615) نصاً مسنداً، بعضها مكرَّر , رتبها ابن بلبان على (28) كتاباً، لكن الحقيقة أن عدد أحاديث الكتاب كثيرة بالفعل، ويدل على ذلك عدد ما لديه من الزوائد على الصحيحين، وسيأتي أن هناك من أَلَّفَ في زوائد ابن حبان على الصحيحين، فعدد هذه الأحاديث الزوائد: ألفان وستمائة وسبعة وأربعون حديثاً وهو عدد كبير ولا شك.

قدّم لها بكتاب يمثل مقدمة الكتاب تناول فيه:

1 -باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى.

باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى .

2 -باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلا وأمرا وزجراً .

ثم عقب ذلك بكتاب الوحي، فكتاب الإسراء، كتاب العلم، كتاب الإيمان، كتاب الإحسان، كتاب الرقائق، كتاب الطهارة، كتاب الصلاة،... حتى ختم الأبواب الفقهية، فختم الكتاب بكتاب الأنواء والنجوم، فكتاب الكهانة والسّحر، فكتاب التاريخ، وبه تمّ الكتاب.

المحاضرة الثالثة

الإمام مالك وكتابه الموطأ

1) التعريف بالإمام مالك:

اسمه، نسبه، مولده، صفته وخلقه، عوامل نبوغ الإمام مالك، جلوسه للتعليم وصفة درسه، موضوعات درس مالك، تعظيمه للعلم، مناقبه وثناء العلماء عليه، شرط الإمام مالك في الرواة، شيوخه، تلاميذه، مصنفاته، وفاته،

2) التعريف بالموطأ:

سبب تأليف الموطأ، تسميته، محتوى الكتاب، عدد مرويات الموطأ، روايات الموطأ، ، روايات الموطأ المعتمدة في مصنفات الأئمة، أوجه الاختلاف بين روايات الموطأ، أسباب اختلاف الروايات، مكانة الموطأ عند العلماء ومنزلته بين كتب السنة، خصائص الموطأ، منهج مالك في الموطأ، شروح الموطأ، المصنفات على الموطأ.

1/اسمه ونسبه ومولده:[1]

هو إمام دار الهجرة، فقيه الأمة، عالم المدينة، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان، أبو عبد الله الأصبحي نسبة إلى ذي أصبح، وهو بطن من بطون حِمْيَر، وهم من يعرب بن قحطان.

وقال القاضي عياض: " فهو عربي صحيح من عرب اليمن، وهو ما اتفقت عليه الجلة من علماء الأنساب وتراجم الرجال."

وذهب أكثر أهل العلم، كابن عبد البر والقاضي عياض والذهبي وابن فرحون وغيرهم، أن مولده كان سنة ثلاث وتسعين 93 للهجرة، ومعتمدهم الرواية التي أثرت عن الإمام مالك، قال:" ولدت سنة ثلاث وتسعين."[2]

---

[1]_ انظر ترجمته في: ترتيب المدارك، القاضي عياض، 102/1، جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الظاهري، ص436، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ابن عبد البر، ص9، سير أعلام النبلاء، الذهبي، 48/8. الطبقات، خليفة بن خياط، ص275. مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ص27. إسعاف المبطأ برجال الموطأ، السيوطي، ص4. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 262/9.

[2]_ ذكر ذلك الذهبي في تذكرة الحفاظ، 212/1.

2/ صفته وخلقه:

قال الشافعي: " كان طويلا جسيما عظيم الهامة، أبيض الرأس واللحية، شديد البياض إلى الصفرة، أعين، حسن الصورة، أصلع، أشم، عظيم اللحية تامها، تبلغ صدره ذات سعة وطول، وكان يأخذ إطار شاربه ولا يحلقه، ولا يحفيه ويرى حلقه من المثلة.[1]

3/عوامل نبوغ الإمام مالك[2]

لكل شخصية عبر التاريخ عوامل أثرت فيها وساعدت على نبوغها، ومن هؤلاء الإمام مالك رحمه الله تعالى، إذ تميز بصفات جعلته يبلغ تلك المكانة المرموقة بعد توفيق الله تعالى، من هذه الصفات رجاحة عقله، حيث أوتي رحمه الله عقلا وفهما حتى كان شيخه ربيعة إذا رآه قال: "لقد جاء العاقل"، ولم يكن مالك يخالط ويجالس السفهاء وكان ينأى بنفسه عن ذلك، روى عنه الإمام أحمد رحمه الله قوله: "ما جالست سفيها قط"، قال أحمد: ليس في فضائل العلماء أجل من هذا"

ووصفه عبد الرحمن بن مهدي بقوله: "لقيت أربعة: مالك وسفيان وشعبة وابن المبارك، فكان مالك أشدهم عقلا، وما رأت عيناي أحدا أهيب من مالك، ولا أتم عقلا ولا أشد تقوى ولا أوفر دماغا من مالك".

ومن الصفات أيضا قوة حفظه وإتقانه، ذكر ابن عبد البر عن مالك أنه قال: " قَدِمَ عَلَيْنَا الزُّهْرِيُّ فَأَتَيْنَاهُ وَمَعَنَا رَبِيعَةُ فَحَدَّثَنَا بِنَيِّفٍ وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا قَالَ ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ انْظُرُوا كِتَابًا حَتَّى أُحَدِّثَكُمْ مِنْهُ أَرَأَيْتُمْ مَا حَدَّثْتُكُمْ أَمْسُ أَيُّ شَيْءٍ فِي أَيْدِيكُمْ مِنْهُ قَالَ فَقَالَ لَهُ رَبِيعَةُ ها هنا مَنْ يَرُدُّ عَلَيْكَ مَا حَدَّثْتَ بِهِ أَمْسُ قَالَ مَنْ هُوَ قَالَ ابْنُ أَبِي عَامِرٍ قال هات فحدثته بأربعين حدثنا مِنْهَا فَقَالَ الزُّهْرِيُّ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّهُ بَقِيَ أَحَدٌ يَحْفَظُ هَذَا غَيْرِي.."[3]

"وقال مالك في رواية أخرى شهدت العيد فقلت هذا اليوم يخلو فيه ابن شهاب فانصرفت من المصلى حتى جلست على بابه فسمعته يقول لجاريته أنظري من على الباب.

فنظرت فسمعتها تقول: مولاك الأشقر مالك.

قال أدخليه فدخلت فقال ما أراك انصرفت بعد إلى منزلك؟ قلت لا.

---

[1]-انظر ترتيب المدارك، 104/1، وسير أعلام النبلاء، 96/8 وما بعدها.

[2]-هذا العنوان وبعض محتواه مستفاد من كتاب الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال كتابه الموطأ للدكتور محمد يحي بن مبروك، جامعة وهران

[3]- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، 1/ 71.

قال هل أكلت شيئاً قلت لا قال فاطعم قلت لا حاجة لي فيه قال فما تريد قلت تحدثني فحدثني سبعة عشر حديثاً ثم قال وما ينفعك إن حدثتك ولا تحفظها قلت إن شئت رددتها عليك فرددتها عليه، وفي رواية قال هات فأخرجت ألواحي فحدثني بأربعين حديثاً.

فقلت زدني قال حسبك إن كنت رويت هذه الأحاديث فأنت من الحفاظ قلت قد رويتها فجبذ الألواح من يدي ثم قال حدث فحدثته بها فردها إلي وقال قم فأنت من أوعية العلم. أو قال إنك لنعم المستودع للعلم."[1]

ومن الصفات أيضا علو الهمة وقوة الإرادة، حيث يروي لنا مالك هذه الحادثة الدالة على ذلك: " قال مالك كان لي أخ في سن ابن شهاب فألقى أبي يوماً علينا مسألة فأصاب أخي وأخطأت فقال لي أبي ألهتك الحمام عن طلب العلم فغضبت وانقطعت إلى ابن هرمز سبع سنين.

وفي رواية ثمان سنين لم أخلط بغيره.

وكنت أجعل في كفي تمراً وأناوله صبيانه وأقول لهم: إن سألكم أحد عن الشيخ فقولوا مشغول، وقال ابن هرمز يوماً لجاريته من بالباب فلم ترَ إلا مالكاً فرجعت فقالت له ما ثم إلا ذاك الأشقر فقال له دعيه فذلك عالم الناس."

فكان أثر تلك الهمة العالية أن قال رفيقه أنس بن عياض: " جالست ربيعة ومالك يومئذ معنا وما يعرف إلا بمالك أخو النضر ثم ما زال حرصه في طلب العلم حتى صرنا نقول النضر أخو مالك"[2].

وإلى جانب هذه العوامل، هناك عامل رابع وهو الأساس، ألا وهو تقوى الله عز وجل، حيث كان الإمام مالك ورعا تقيا متبعا للسنة معظما لها وقد وصفه أحد تلامذته قائلا: "لكأنما مالك والله إذا سئل عن مسألة واقف بين الجنة والنار" وكان مالك يقول: "من أحب أن يجيب عن مسألة فليعرض نفسه قبل أن يجيب على الجنة والنار، وكيف يكون خلاصه في الآخرة ثم يجيب"

قال مروان بن محمد: كنت أرى مالكا يقول للرجل يسأله: اذهب حتى أنظر في أمرك. فقلت: إن الفقه من باله، وما رفعه الله إلا بالتقوى.

قال خالد بن خداش: ودعت مالك بن أنس، فقلت: أوصني يا أبا عبد الله. قال: تقوى الله وطلب

---

[1]- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض، 1/ 134.

[2]- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض. 1/ 131

الحديث من عند أهله.

وقال مالك: "العلم نور يجعله الله حيث يشاء، ليس بكثرة الرواية".

وقال أيضا: ما أجبت في الفتيا حتى سألت من هو أعلم مني، هل يراني موضعا لذلك؟ سألت ربيعة، وسألت يحي بن سعيد، فأمراني بذلك. فقيل له: يا أبا عبد الله فلو نهَوْك؟ قال: كنت أنتهي، لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلا لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه.

ومن عوامل نبوغ مالك رحمه الله تعالى أيضا أسرته التي كانت وسطا علميا بامتياز من جده إلى والده وأعمامه ووالدته، إلى جانب ملازمته لشيوخه وعلماء عصره.

4) جلوسه للتعليم وصفة درسه:

كان جلوسه للتعليم في حياة شيخه نافع (ت117) وعمره إذ ذاك لا يتجاوز الثالثة والعشرين ربيعا.

قال عياض: " وهذا مالك بن أنس قد جلس للناس ابن نيّف وعشرين.

وجلوسه للتعليم لم يصرفه عن متابعة التحصيل من شيوخه فقد ثبت أنه كان يختلف إلى ابن هرمز ثلاثين سنة، المهم أنه تصدر للتدريس والإفتاء بعد أن نضج واحتيج إليه وأذن له شيوخه.

فاتخذ مجلسا في المسجد النبوي يروي فيه الحديث ويجيب عن تساؤلات الناس في الأحكام الشرعية، وكان مجلسه في المكان الذي كان يوضع فيه فراش رسول الله ﷺ إذا اعتكف، وكان يجلس فيه الخليفة عمر بن الخطاب للشورى والحكم والقضاء, ولما مرض واعتذر عن ارتياد المسجد حوّل مجلسه العلمي إلى بيته.

كان مجلسه يقصده الأعيان من قريش والأنصار والناس، وكان مجلس وقار وعلم، ليس فيه المراء واللغط ولا رفع الصوت، نتيجة لهيبة مالك ونبله.[1]

قال بعض تلاميذه: كان جلساء مالك بن أنس كأن على رؤوسهم الطير تسمتا ووقارا، كان إذا سئل عن المسألة فقال فيها، لم يجترئ أحد أن يسأله من أين رأى ذلك. قال الشافعي: كان مالك بن أنس شديد الهيبة، كثير الصمت، لا يكاد يتكلم إلا أن يُسأل، وربما سئل فصمت كثيرا حتى يتوهم السائل أن لا يحسن ثم يجيبه بعد مدة، فإذا أجاب فرح السائل بجوابه واستغنمه، وربما احتاج أن يستفهمه فمن هيبته يسكت.[2]

[1]-الطبقات الكبرى 434/1 وما بعدها، وترتيب المدارك 124/1 وما بعدها بتصرف.

[2]- إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، ابن ناصر الدين الدمشقي، ص 26

وما كان ذلك لجفاء في نفسه أو خشونة في طبعه أو كبرا، بل احتراما للعلم، بدليل تبسطه لتلاميذه في غير موضع الدرس.[1]

5/ موضوعات درس الإمام مالك:

كانت على قسمين: درس الحديث ودرس المسائل، يعني الفتاوى الفقهية وغيرها.

أورد القاضي عياض عن مطرف في ترتيب المدارك قال: وكان مالك إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية، فتقول لهم: يقول لكم الشيخ تريدون الحديث أو المسائل؟ فإذا قالوا: المسائل، خرج إليهم فأتاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: اجلسوا، ودخل مغتسله، فاغتسل وتطيب وعليه الخشوع، ويوضع عود فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ.

ومن تفرس فيه مالك النجابة يقدمه، ومثاله حين أذن للشافعي في قراءة الموطأ عليه في أيام يسيرة.

6/ تعظيمه للعلم:

من شجاعته في الحق وتعظيمه للعلم، أن هارون الرشيد قال لمالك:" يا أبا عبد الله أريد أن أسمع منك الموطأ، فقال مالك: نعم يا أمير المؤمنين، فقال هارون: متى؟ قال مالك: غدا، فجلس هارون الرشيد ينتظره وجلس مالك ينتظره، فلما أبطأ عليه أرسل إليه هارون الرشيد فدعاه، فقال له: يا أبا عبد الله ما زلت أنتظرك منذ اليوم، فقال مالك: وأنا يا أمير المؤمنين ما زلت أنتظرك منذ اليوم، إن العلم يؤتى ولا يأتي، إن ابن عمّك هو الذي جاء بالعلم، فإن رفعتموه ارتفع، وإن وضعتموه اتضع". [2]

7/ محنته ووفاته:

يقول الله تعالى﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٣ ﴾

لما كانت سنة الله تعالى في عباده هي الابتلاء الأمثل فالأمثل، كان للإمام مالك نصيب من ذلك، فكان من صور محنته، ما ذكره ابن عبد البر[3]: وَكَانَ مَالِكٌ قَدْ ضُرِبَ بِالسِّيَاطِ وَاخْتُلِفَ فِيمَنْ ضَرَبَهُ وَفِي السَّبَبِ الَّذِي ضُرِبَ فِيهِ قَالَ فَحَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ نَا ابْنُ ذَكْوَانَ عَنْ مَرْوَانَ الطَّاطَرِيِّ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ

[1]– مالك بن أنس، محمد أبو زهرة، ص

[2]– كشف المغطا في فضل الموطا، ابن عساكر ص 54، تح: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت

[3]– الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ابن عبد البر النمري القرطبي ص: 43

نَهَى مَالِكًا عَنِ الْحَدِيثِ (لَيْسَ عَلَى مُسْتَكْرَهٍ طَلاقٌ) ثمَّ دس إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهُ فَحَدَّثَ بِهِ عَلَى رُؤُوس النَّاسِ فَضَرَبَهُ بِالسِّيَاطِ قَالَ وَحَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ قَالَ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ إِلَى مَالِكٍ إِذَا أُقِيمَ مِنْ مَجْلِسِهِ حَمَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى أَوْ يَدَهُ الْيُسْرَى بِالأُخْرَى وَأَمَّا مُحَمَّد بن عمر إِنَّه قَالَ فِي ذَلِكَ مَا حَدَّثَنِي الْحَارِثُ قَالَ نَا ابْنُ سَعْدٍ قَالَ أَنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ لَمَّا دُعِيَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَشُوورَ وَسُمِعَ مِنْهُ وَقُبِلَ قَوْلُهُ شَنَّفَ لَهُ النَّاس وحسدوه وبغوه بِكُل شئ فَلَمَّا وَلِيَ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَلَى الْمَدِينَةِ سعوا بِهِ إليه وكثروا عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَقَالُوا لَا يَرَى أَيْمَانَ بَيْعَتِكُمْ هَذِه بشيئ وهُوَ يَأْخُذُ بِحَدِيثٍ رَوَاهُ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الأَحْنَفِ فِي طَلاقِ الْمُكْرَهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَغَضِبَ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ فَدَعَا بِمَالِكٍ فَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِمَا رُفِعَ إِلَيْهِ عَنْهُ ثُمَّ جَرَّدَهُ وَمَدَّهُ فَضَرَبَهُ بِالسِّيَاطِ وَمُدَّتْ يَدُهُ حَتَّى انْخَلَعَتْ كتفه وارتكب مِنْهُ أمْر عَظِيم فوَاللَّه مازال مَالِكٌ بَعْدَ ذَلِكَ الضَّرْبِ فِي رِفْعَةٍ مِنَ النَّاسِ وَعُلُوٍّ مِنْ أَمْرِهِ وَإِعْظَامِ النَّاسِ لَهُ وَكَأَنَّمَا كَانَتْ تِلْكَ السِّيَاطُ الَّتِي ضُرِبَ بِهَا حليا حلى بِهِ.

أسند أبو عمر عن إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ اشْتَكَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَسَأَلْتُ بَعْضَ أَهْلِنَا عَمَّا قَالَ عِنْدَ الْمَوْتِ قَالُوا تَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَتُوُفِّيَ صَبِيحَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ فِي خِلافَةِ هرون.

وقال، كان له أربعة أولاد: يحيى ومحمد وضماد وأم البهاء.

8/ مناقبه وثناء العلماء عليه:

قال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك النجم، وقال أيضا: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، وقال ابن مهدي: ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحدا.

وقال يحيى بن سعيد: ما في القوم أصح حديثا من مالك، يعني بالقوم: مالكا والثوري وابن عيينة.

وقال أحمد بن حنبل: مالك أصح حديثا من ابن عيينة. قيل له: فمعمر؟ فقدم عليه مالكا. وقال: مالك من أثبت الناس، ولا تبالي أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مديني.

وقال أبو حاتم الرازي: مالك إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال، نقي الحديث، وهو أتقن حديثا من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن أبي ذئب.

وقال علي بن المديني: كل مدني لم يحدث عنه مالك ففي حديثه شيء، لا أعلم مالكا ترك إنسانا في حديث شيء.

قال فيه الزهري: هو من أوعية العلم، ويلقبه ربيعة الرأي بالعاقل، ويسميه ابن هرمز: عالم الناس.[1]

ويلخص لنا الذهبي في التذكرة مناقب مالك في جملة هي عصارة ما قاله فيه الأولون والآخرون:

اتفق لمالك مناقب ما اجتمعت لغيره: طول العمر وعلو الرواية، والذهن الثاقب وسعة العلم واتفاق الأئمة على أنه حجة، وصحيح الرواية، وتحمُّعُهم على القول بدينه وعدالته واتباعه للسنن، وتقدمه في الفقه والفتوى، وصحة قواعده.

ونختم الحديث عن مناقب مالك بمقولة له ذكرها صاحب ترتيب المدارك، تنم عن علمه ورجاحة عقله، وبعد نظره، وتقعيده لمبدأ الإجازة والشهادة لطالب العلم، حيث قال رحمه الله تعالى: ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس، حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل وأهل الجَهَة من المسجد، فإن رأوه لذلك أهلا جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخا من أهل العلم أني لموضع ذلك.[2]

9/ شروط الإمام مالك في الرجال:

يعتبر الإمام مالك من الأئمة القلائل الذين أشاروا إلى شروط قبول الرواة وبعض مواصفاتهم، حيث نقل لنا بعض تلامذته جملة من النصوص عنه، توضح من يقبل حديثه ومن يرد عنده، ولعل أشهر النصوص عنه، ما نقله عكاز مالك تلميذه معن بن عيسى، حيث قال: كان مالك بن أنس يقول:

لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث.[3]

وعن ابن وهب قال: سمعت مالكا يقول: لقد أدركت بالمدينة أقواما لو استسقي بهم القطر لسقوا وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا، وما أخذت عن واحد منهم، وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن – يعني الحديث والفتيا – يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غدا في القيامة، فأما الزهد بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، وليس هو بحجة ولا يحمل عنهم العلم.

[1]- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، 457/1 وما بعدها، وانظر: ترتيب المدارك، حلية الأولياء، سير أعلام النبلاء؟

[2]- ترتيب المدارك، القاضي عياض، ص

[3]- التمهيد، ابن عبد البر، 66/1

وقال إسحاق بن محمد الفروي: سئل مالك: أيؤخذ العلم عمن ليس له طلب ولا مجالسة؟ فقال: لا، فقيل: أيؤخذ ممن هو صحيح ثقة غير أنه لا يحفظ ولا يفهم ما يحدث؟ فقال: لا يكتب العلم إلا ممن يحفظ ويكون قد طلب وجالس وعرف وعمل، ويكون معه ورع.[1]

10/ شيوخ الإمام مالك:

ذكر السيوطي والزرقاني أن عدد شيوخ مالك قرابة 900 شيخ، وذكر ابن خلفون ما يزيد عن 300 شيخ لمالك في كتابه (أسماء شيوخ مالك) وأما الذين حدث عنهم في الموطأ فيبلغ عددهم ستة وتسعون شيخا 96، ذكرهم الذهبي في السير مع عدد مرويات كل واحد منهم، وهؤلاء أهم شيوخه:

1- نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله نافع بن هرمز ويقال ابن كاوس (ت120 هـ) وهو أكثر من روى عنه في الموطأ[2] روى عنه في 287 موضعا

2- محمد بن شهاب الزهري (ت124هـ)، كان مالك أثبت الناس فيه. روى عنه في 283 موضعا

3- يحيى بن سعيد الأنصاري الفقيه القاضي(ت143هـ) روى عنه في 234موضعا

4- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام (ت145) روى عنه 128 رواية

5- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان (131)، الفقيه المدني، روى عنه في سبعين موضعا.

6- زيد بن أسلم، الْمدنِي الْفَقِيه أحد الْأَعْلَام مولى عمر، (ت136)، روى عنه في 88 موضعا

7- عبد الله بن دينار مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَبَو عَبْدِ الرَّحْمَنِ. (ت 127) ثقة وكثير الْحَدِيثِ. روى عنه في 48 موضعا.

8- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، (ت120) قاضي المدينة ومحدثها وفقيهها، روى عنه في 47 موضعا.

9- ربيعة الرأي، هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فرُّوخ (ت136) الإمام مفتي المدينة، أحد فقهاء المدينة الثقات، قال فيه مالك: ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة، روى عنه في 37 موضعا.

10- جعفر الصادق، (ت148)، روى عنه في 14 موضعا.

---

[1]- إسعاف المبطأ برجال الموطأ، السيوطي، ص 4

[2]-وهو غير نافع المدني القارئ، فالقارئ هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم (70- 169هـ) أصبهاني الأصل أخذ عن الزهري وابن هرمز ونافع مولى ابن عمر، وهو ضعيف في الحديث، أخذ عنه مالك القراءة.

11- أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري (ت131) قَالَ مالك: كُنَّا نَدْخُلُ عَلَى أَيُّوبَ فَإِذَا ذَكَرْنَا لَهُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَكَى حَتَّى نرحمه، روى عنه في سبعة مواضع 7، سيد فقهاء عصره. تابعي، من النساك الزهاد، من حفاظ الحديث.

12- عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر (ت126)، التيمي القرشي، أبو محمد: من سادات أهل المدينة، فقها، روى عنه في 28 موضعا.

13- ابن هرمز، هو عبد الله بن يزيد بن هرمز أبو بكر الأصم الليثي مولاهم (ت148)، أحد فقهاء المدينة الأعلام معروف بالزهد وقلة الرواية، استفاد منه أهل المدينة كثيرا لاسيما مالك بن أنس وعبد العزيز بن الماجشون، وكان في أخر عمره يعتذر عن الحديث إلا غيرهما، ومع ذلك استحلف مالكا وأخذ عليه أن لا يروي عنه شيئا، ووفّى مالك بذلك فلم يذكره في حديث ولا أثر[1].

11/ تلاميذه:

تلامذة الإمام مالك لا يحصون كثرة، قال السيوطي: الرواة عن مالك فيهم كثرة، بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته، وذكر القاضي عياض أن عددهم يفوق ثلاثمائة وألف (1300) راو، وقال الذهبي: وقد كنت أفردت أسماء الرواة عنه في جزء كبير، يقارب عددهم ألفا وأربعمائة.

وتلامذته ثلاث طبقات: بعض شيوخه، بعض أقرانه، والباقي طلابه:

فمن شيوخه ممن روى عنه مثلا: ربيعة الرأي، الزهري، يحيى بن سعيد الأنصاري، هشام بن عروة.

ومن أقرانه: معمر بن راشد (ت153)، ابن جريج (ت150)، عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت157)، شعبة بن الحجاج (ت160)، سفيان بن سعيد الثوري (ت161)، سفيان بن عيينة (ت198)، الليث بن سعد المصري (ت175)، حماد بن زيد شيخ العراق (ت 179)، يحيى بن سعيد القطان (ت198)، محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة (ت189)، عبد الله بن المبارك (ت181) شيخ الإسلام المجاهد التاجر المحدث الفقيه اللغوي، وغيرهم.

ومن طلابه: عبد الرحمن بن مهدي (ت198)، معن بن عيسى عكاز مالك (ت198)، عبد الله بن وهب (ت197)، عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت221)، الوليد بن مسلم (ت195))، محمد بن إدريس الشافعي الإمام صاحب المذهب (ت204)، يحيى بن يحيى النيسابوري شيخ مسلم (ت226)، يحيى بن يحيى الليثي راوي الموطأ (ت298)، عبد الله بن يوسف التنيسي (ت 217، يحيى بن بُكيْر (ت،

[1]- سير أعلام النبلاء، 380/6.

226) وغيرهم كثير جدا.

12/ مؤلفاتـه[1]:

نسب للإمام مالك جملة من المؤلفات، غير أني سأذكر ما ثبتت نسبته إليه فقط:

1- كتاب الموطأ، وهو موضوع دراستنا، وسنفصل الحديث عنه في المباحث التالية

2- رسالة في القدر والرد على القدرية، كتبها الإمام مالك إلى عبد الله بن وهب، وهي دالة على سعة علمه بهذا الشأن. وقد أشار القاضي عياض إلى صحة نسبتها إلى الإمام مالك ووافقه على ذلك الذهبي والسيوطي.

3- كتاب النجوم والحساب مدار الزمان ومنازل القمر، قال عياض: هو كتاب جيد مفيد جدا، قد اعتمد الناس عليه في هذا الباب،." وأثبت صحة نسبته إلى الإمام.

4- رسالته إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة: وهي مشهورة عند أهل العلم، ونقلتها المصادر القديمة لصغر حجمها.

قال الذهبي: فأما ما نقل عنه كبار أصحابه من المسائل والفتاوى والفوائد، فشيء كثير، ومن كنوز ذلك المدونة، والواضحة، وأشياء.

[1]- هذا العنصر مستفاد من كتاب محمد بن يحي مبروك، الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال الموطأ، باختصار، ص 94 وما بعدها.

المحاضرة الرابعة

كتاب الموطأ

1/ سبب تأليف الموطأ:

يعد الموطأ من المؤلفات التي كانت لها الريادة في ابتكار نمط الترتيب والتبويب، إلى جانب التحري والتثبت في مضامين الحديث ووثاقة رجاله حفظا لسنة النبي ﷺ؛ وصيانة لميراث جيل الصحابة والتابعين في الأحكام الشرعية، ناهيك عن الاجتهادات التي كانت تفرضها الوقائع.

تعددت الروايات في تحديد الباعث الأساس والسبب الحقيقي الذي من أجله كان تأليف كتاب الموطأ:

السبب الأول: روى ابن عبد البر وغيره عن المفضل بن محمد بن حرب المدني، قال:" أول من عمل كتابا بالمدينة على معنى الموطأ، من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة، عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون، وعمل ذلك كلاما بغير حديث.

قال: فأُتي به مالك، فنظر فيه وقال: ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي عملت لبدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام.

ثم قال: إن مالكا عزم على تصنيف الموطأ فصنفه"[1]

السبب الثاني: أن سبب تأليف الموطأ كان استجابة لرغبة الخليفة أبي جعفر المنصور الذي طلب منه تدوينه بإلحاح، وفي ذلك روايات منها: ذكر ابن أبي حاتم بسنده قال: (بعث أبو جعفر إلى مالك حين قدم المدينة، فقال له: إن الناس قد اختلفوا بالعراق، فضع للناس كتابا نجمعهم عليه، فوضع الموطأ)[2]

وفي رواية أخرى، أن المنصور قال لمالك: (يا أبا عبد الله، ضع هذا العلم ودوّن منه كتبا وتجنب شدائد عبد الله بن عمر ورخص عبد الله بن عباس وشواذّ ابن مسعود، واقصد إلى أواسط الأمور، وما اجتمع عليه الأئمة والصحابة رضي الله عنهم لنحمل الناس إن شاء الله على علمك وكتبك، ونبثها في الأمصار ونعهد إليهم أن لا يخالفوها ولا يَقْفُوا سواها..)[3]

ويمكن أن نجمع بين السببين، كون الإمام مالك اطلع على عمل ابن الماجشون فعزم على تأليف الموطأ، ومما زاد على حرصه هو طلب الخليفة أبي جعفر المنصور.

---

[1]-التمهيد، ابن عبد البر، 86/1، ترتيب المدارك، القاضي عياض، 195/1، تنوير الحوالك، السيوطي، 6/1

[2]- تقدمة المعرفة، ابن أبي حاتم، ص16.

[3]- ترتيب المدارك، القاضي عياض، 193/1، شرح الزرقاني، 43/1.

2- سبب تسميته بالموطأ:

لغة وطئ ووطّأ بمعنى مهّد، من التمهيد والتسهيل والتهيئة، ولها معنى الموافقة والقبول أيضا، من فعل واطأ بمعنى وافق.

فبالمعنى الأول أن مالكا وطّأ بكتابه الحديث والعلم، أي يسره للناس ومهده وهيّأه لهم وجعله في متناولهم.[1]، قال محمد بن إبراهيم الكناني الأصفهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك لمَ سمّي الموطأ؟ فقال: شيء صنّفه ووطّأه للناس حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان.

وأما المعنى الثاني، فإن مالكا جمع ديوانا للآثار وغيرها فوافقه عليه غيره من أهل العلم، فقد روى ابن فهر بسنده عن مالك أنه قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ[2]

3- محتوى الموطأ ومضمونه:

إن الموطأ يحتوي على ما انتهى إليه مالك من العلم، فجمع فيه بين المروي من الآثار وبين ما استنبط من تلك الآثار من فهم وعلم وأحكام، أي جمع فيه بين الحديث والفقه.

والآثار منها المرفوع والموقوف والمقطوع، وكل واحد منها فيه المسند المتصل وفيه المنقطع وفيه البلاغات.

روي عن الإمام مالك أنه قال: فيه حديث رسول الله وقول الصحابة والتابعين، وقد تكلمت برأي بالاجتهاد، ولم أخرج عن جملتهم لغيرهم".

وقال ابن حجر: "صنّف الإمام مالك الموطأ، وتوخّي فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم.

وقال ولي الله الدهلوي: "جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي موصولة كانت أو مرسلة، وبعدها على قضايا عمر، ثم فتاوى ابن عمر رضي الله عنهما وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة."

[1]- الإمام مالك وعمله بالحديث، محمد بن يحي مبروك، ص 251.

[2]- تنوير الحوالك، السيوطي، 5/1

4_ عدد مرويات الموطأ:

قال أبو بكر الأبهري: "جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثا (1720) المسند منها ستمائة حديث (600) والموقوف ستمائة وثلاثة عشر (613) ومن قول التابعين مئتان وخمسة وثمانون (285)."

وقد يختلف هذا العدد باختلاف روايات الموطأ.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي: روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص.. ومن أكبرها زيادة رواية أبي مصعب"[1]

البلاغات

والبلاغ هو ما قال فيه مالك بلغني، ولا يكون إلا بانقطاع الإسناد، وقد بلغ عدد البلاغات عنده كما قال ابن عبد البر: 61 بلاغا

-صور البلاغات في الموطأ:

1-بلاغ عن النبي ﷺ كقوله: « بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

2-بلاغ عن الصحابي عن النبي ﷺ: كقوله: بلغني عن بسر بن سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تمسن طيبا».

3-بلاغ عن التابعي عن النبي ﷺ، كقوله:« بلغني عن علي بن الحسين أنه كان يقول: كان رسول الله ﷺ إذا أراد يسير يومه جمع بين الظهر والعصر.

4-بلاغ التابعي عن النبي ﷺ، كقول مالك: عن ابن شهاب قال بلغني أن رسول الله ﷺ: (أخذ الجزية من مجوس البحرين).

5-بلاغ التابعي عن الصحابي.

6-بلاغ عن بلاغ.

7-بلاغ عن مبهم.

8-بلاغ من غير عزو: بلغني « أن أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقه، فأجملوا في الطلب».

[1]- تنوير الحوالك، 7/1

5/ روايات الموطأ:

عدد الرواة عن الإمام مالك كثير جدا، بلغوا أكثر من 1500 راو، وقيل أن الذين رووا عنه الموطأ بلغوا 120 تقريبا، والأشهر منهم قرابة 80 راو، وقد ذكرهم ابن عبد البر والقاضي عياض وغيرهما.

وحتى هؤلاء لم تصلنا رواياتهم جميعا، وإنما وصلنا عدد قليل منها.

ومن أشهرها ما يلي:

1-رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت 234).

وتعتبر من أشهر روايات الموطأ، وإذا أطلق الموطأ فإنما ينصرف إلى هذه الرواية.

هو يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس المصمودي، أبو محمد الليثي مولاهم، القرطبي، الأندلسي الفقيه[1].

أخذ عن مالك الموطأ كله غير ورقة في الاعتكاف شك في سماعها منه فأثبت روايته فيها عن زياد، مما يدل على ورعه [2].

ومن مزايا هذه الرواية ما قاله ابن عبد البر عنها، لأنه اعتمد عليها في التمهيد:« لم يفت يحيى بن يحيى في الموطأ حديث من أحاديث الأحكام مما رواه غيره في الموطأ إلا حديث طلحة بن عبد الملك الأيلي وسائر ما رواه غيره من الأحاديث في الموطأ إنما هي أحاديث من أحاديث الجامع ونحوه ليست في أحكام وأكثرها أو كلها معلولة مختلف فيها عن مالك، وقد توبع يحيى، تابعه جماعة من رواة الموطأ على سقوط كل ما أسقط من تلك الأحاديث من الموطأ إلا حديث طلحة هذا وحده... ويحيى آخرهم عرضا، وما سقط من روايته فعن اختيار مالك وتمحيصه[3].

وتعد هذه الرواية من آخر الروايات التي عرضت على الإمام مالك بعد رواية أبي مصعب الزهري.

تمتاز باحتوائها على الكثير من أقوال مالك وفتاواه وأجوبته وقد بلغت نحو 3000 مسألة، وتأتي في ذلك بعد رواية أبي مصعب [4].

---

[1] _ ترتيب المدارك 534/2/ سير أعلام النبلاء، 519/10.

[2] _ تاريخ علماء الأندلس، (899/2)،

[3] _ التمهيد (89/6).

[4] _ التعليق الممجد.26/1.

وأخذ الليثي الرواية عن الإمام مالك قبيل وفاته سنة 179 هـ، طبع الموطأ بهذه رواية محققا من طرف محمد فؤاد عبد الباقي وبشار عواد.

2-رواية محمد بن الحسن الشيباني (ت 189): وتعرف بموطأ محمد.

محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني مولاهم الكوفي فقيه العراق صاحب أبي حنيفة، قال فيه الذهبي (كان من بحور العلم والفقه قويا في مالك) [1].

أقام على باب مالك ثلاث سنين، سمع منه الموطأ وغيره، أدخل في الموطأ بعض الروايات الضعيفة عن غير مالك.

وتعد روايته الثانية من حيث الانتشار في هذا العصر، يعتمد عليها الحنابلة في الهند وباكستان وتركيا.

تميزت روايته بالجمع بين فقه المدرستين (المالكية والحنفية) مع الموازنة والمقارنة[2].

قال الكتاني "وفيها أحاديث يسيرة يرويها عن غير مالك وأخرى زائدة على الروايات المشهورة، وهي أيضا خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات"[3].

وعد الإمام اللكنوي عدد أحاديث رواية محمد، فقال: (فجميع ما في هذا الكتاب من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندة كانت أو غير مسندة ألف ومائة وثمانون (1180)حديثا، منها عن مالك ألف وخمسة (1005) ومن طريق غيره مائة وخمسة وسبعون (175) منها عن أبي حنيفة ثلاثة عشر (13)، وعن أبي يوسف أربعة (4) والباقي من غيرهما [4].

ومما انفردت به هذه الرواية مما رواه مالك حديث (إنما الأعمال بالنيات).

طبع عدة مرات بشرح اللكنوي في الهند، كما طبع في تركيا وفي مصر بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

3-رواية أبي مصعب الزهري (ت 242).

هو أحمد بن أبي بكر القرشي الزهري من طبقة صغار تلامذة مالك لازمه حتى مات، وتمتاز روايته

---

[1] _ ميزان الاعتدال، 107/6.

[2] _ التعليق الممجد، اللكنوى، 22/1.

[3] _ الرسالة المستطرفة، ص 14.

[4] _ التعليق الممجد، 141/1.

بأنها آخر الروايات عن مالك، وأنها الرواية المدنية الوحيدة التي وصلت إلينا.

يقول بشار عواد: " إن الزيادات التي وقفنا عليها في رواية أبي مصعب من الأحاديث المسندة ومن غير الموجودة في رواية يحي بن يحي المصمودي هي خمسة عشر فقط... وزادت رواية أبي مصعب على رواية يحي باثنين وثلاثين نصا من موقوفات الصحابة" وقال ابن حزم أن عدد الزيادات في رواية أبي مصعب مائة زيادة، وربما يقصد بها مجموع المرفوع والموقوف والمقطوع واجتهاد مالك.

وقد طبعت هذه الرواية بتحقيق بشار عواد، ومحمود خليل في مجلدين.

وبلغ عدد المرويات فيه 3069 بما فيها أقوال الإمام مالك، وقد اعتمدها البغوي في شرح السنة.

4- رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت221)

هو من أثبت الناس في مالك، وكان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحدا، روى منه البخاري ومسلم وأبو داود، لازم مالكا عشرين سنة.

وذكر العلائي أن روايته من أكبر الروايات بعد رواية أبي مصعب، وهي التي اعتمدها أبو داود في سننه[1].

لها نسختان ناقصتان، لا يوجد فيها إلا الصلاة والزكاة، الصيام، الاعتكاف، المناسك، وبعض كتاب الضحايا، وباب من البيوع وآخر حديث من كتاب الجامع.

انفردت بأحاديث كثيرة، ومما انفرد به القعنبي عن مالك قوله ﷺ: (لا تطروني كما أُطرِي عيسى ابن مريم فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله) [2].

وقد طبع ما وجد من وراية القعنبي مرتين، بتحقيق كل من عبد الحفيظ منصور وعبد المجيد تركي[3].

5/ رواية سويد بن سعيد الحدثاني الأنباري. (ت240 هـ)

صاحب حديث، نُعِت بطلب هذا الشأن، روى عنه مسلم وابن ماجة، وبقي بن مخلد وأبو زرعة وغيرهم، ويعتبر من أقل الرواة درجة في الموطأ، فقد تُكلِم فيه.

انفرد برواية حديث (إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض

---

[1] _ الجرح والتعديل، 181/5.

[2] _ الإمام مالك وعمله بالحديث، ص 288، 285.

[3] _ مناهج: المحدثين، التركي.ص

العلماء....)

طبعت روايته بتحقيق عبد المجيد تركي عام 1994م.

6/ رواية على بن زياد التونسي (ت 183).

هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان إلى أفريقية[1] وهو شيخ الإمام سحنون، تعتبر روايته من أقدم روايات الموطأ، توجد منها حاليا قطعة فقط في مكتبة القيروان، طبعت في تونس ثم في دار الغرب الإسلامي، تميزت بوجود تعقبات من الراوي على مالك في كثير من المسائل الفقهية[2].

7/ رواية يحيى بن عبد الله بن بُكيْر المخزومي (ت 231هـ)

روى عنه البخاري وابن نمير، وابن معين وبقي بن مخلد وخلق، وقد تُكلِم في سماعه للموطأ.

لروايته نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها في الخزانة الملكية في الرباط، والقرويين، وبفاس.

يقوم بتحقيقها عبد المجيد تركي.

انفردت هذه الرواية بحديث «ما زال جبريل يوصني بالجار حتى ظننت أنه ليورثنّه».

8/ رواية عبد الرحمن بن القاسم المصري (ت 191هـ).

عالم الديار المصرية صاحب الإمام مالك، أول من حمل الموطأ إلى مصر وعنه أخذ سحنون المدونة.

قال ابن عبد البر (وروايته الموطأ عن مالك صحيحة قليلة الخطأ)، طبع ملخص لروايته، تلخيص أبي الحسن القابُسي (ت 405) بتحقيق محمد علوي المالكي.

مما انفردت به هذه الرواية حديث (قال الله عز وجل: من عمل عملا أشرك فيه غيري فهو له كله، أنا أغنى الشركاء عن الشريك).

9/ رواية عبد الله بن وهب القرشي المصري (ت197هـ)

كان من بحور العلم، كان أعلم أصحاب مالك بالسنن والآثار.

صحب مالكا عشرين سنة، من أوائل من أخذ الموطأ عن شيخه مالك.

توجد لروايته نسخة بتركيا وأخرى بتونس ناقصة.

---

[1] _ سير أعلام النبلاء.415/11 وما بعدها

[2] _ الإمام مالك وعمله، بالحديث، ص 265

انفردت هذه النسخة بحديث (لكل بني دعوة فأريد أن أخبئ دعوتي إن شاء الله شفاعة لأمتي يوم القيامة).

6/ روايات الموطأ المعتمدة في مصنفات الأئمة:

جاء في مقدمة شرح الزرقاني على الموطأ: أن الإمام أحمد اختار في مسنده رواية عبد الرحمن بن مهدي، واختار البخاري رواية عبد الله التنيسي وعبد الله بن مسلمة القعنبي ومسلم رواية يحي بن يحي النيسابوري التميمي وأختار أبو داود رواية القعنبي. وأختار النسائي رواية قتيبة بن سعيد.

غير أن هذا كله أغلبي، وإلا فقد روى كل ممن ذكر عن غير من عيّنه.

وعلى رواية يحي بن يحي الليثي اعتمد كل من الحافظ ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار، والباجي في المنتقى وابن العربي في القبس، والسيوطي في تنوير الحوالك. وكذا الزرقاني في شرحه[1].

7/ أوجه الاختلاف بين روايات الموطأ [2].

يوجد عدة أوجه من الاختلافات؛ أهمها:

1-الاختلاف في وضع الكتب والأبواب من حيث التقديم والتأخير أو الزيادة والنقص.

2- الاختلاف في تسمية تراجم الكتب والأبواب.

3-الاختلاف في عدد الروايات بجميع أنوعها: مرفوعة، مرسلة، موقوفة..

4- الاختلاف في اتصال المرويات، فبعضها يرد موصولا عند واحد ومرسلا عند غيره، وبعضها فيه إضافة عند غير مالك (الشيباني).

5- الاختلاف في ألفاظ الأحاديث بأنواعها وفي أقوال الإمام مالك.

8/ أسباب اختلاف الروايات:

لعل السبب في ذلك الاختلاف يعود إلى ثلاثة أمور:

1-اختلاف الأزمنة التي أخذ فيها كل راو روايته عن مالك فقد ثبت أن مالكا كان ينقح كتابه بين فترة وأخرى. وذكر القاضي عياض أنه وضع كتابه على نحو عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه كل سنة ويسقط منه حتى بقي هذا، "وقال عتيق الزبيري وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث

---

[1] _ مقدمة الشيخ محمد الشاذلي النيفر على جزء موطأ ابن زياد.

[2] _ الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال الموطأ، ص 299.

فلم يزل ينظر فيه سنة ويسقط منه حتى بقي هذا ولو بقي قليلاً لأسقطه كله، يعني تحرياً"[1].

2-أن الرواة كانوا يروون الحديث بالمعنى، فكل راو يذكره بلفظ غير الآخر مع اتحادهم في معنى الحديث.

3- تفاوت الرواة في قدرتهم على الكتابة عن مالك، فقد يفوت بعضهم شيئا من الروايات.

وهناك كتب اعتنت بهذا الاختلاف.

[1] _ ترتيب المدارك، 73/2.

المحاضرة الخامسة

مكانة الموطأ عند العلماء ومنزلته بين كتب السنة:

إن الموطأ كتاب مجمع عليه بالصحة والقبول والشهرة[1].

فقد حكم الشافعي له بذلك فقال: « ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتب مالك» وقال فيه أحمد« ما أحسنه لمن تدين به».

وقال ابن عبد البر: لا مثيل له، ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله عز وجل.

وقال ابن العربي: الموطأ هو الأصل الأول واللباب وكتاب الجعفي هو الأصل الثاني، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي.

وقال مغلطاي: أول من صنف الصحيح مالك.

وتلك المكانة لا تزال يعترف بها أهل العلم, لما للموطأ من جلالة وقدر عبر عنها الذهبي بقوله: "وإن للموطأ لوقعا في النفوس ومهابة في القلوب لا يوازيها شيء"[2].

وقال أبو زرعة الرازي: "لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي في الموطأ أنها صحاح كلها لم يحنث، ولو حلف على حديث غيره كان حانثاً."[3]

ومع هذا الإجماع على صحة كتاب الموطأ، إلا أنهم اختلفوا في درجة منزلته بين كتب السنة، نظرا إلى المؤلفات الصحيحة التي ألفت بعده، فقدّمه بعضهم على الصحاح وأخره غيرهم، وتوسط آخرون فجعلوه في مراتب مختلفة[4].

فممن قدمه على الصحيحين، جمهور المالكية ومنهم ابن عبد البر وابن العربي (لمكانة مالك ولاعتماد الشيخين على أحاديث الموطأ).

وهناك من جعله مع الصحيحين في المرتبة، وممن اختار هذا ولي الله الدهلوي وابنه عبد العزيز،

---

[1] _ الخطة في ذكر الصحاح السنة، القنوجي، ص 77.

[2] _ انظر، تنوير الحوالك، التجريد، سير أعلام النبلاء، ترتيب المدارك.

[3] – ترتيب المدارك، 196/1.

[4] _ الإمام مالك وعمله بالحديث، ص 356.

ونسبه الكاندهلوي إلى الجمهور.

وطائفة قالت بتأخر مرتبته عن مرتبة الصحيحين, فجعله جمهور المحدثين قديما وحديثا بعد مرتبة.... الصحيحين (السير– الرسالة المستطرفة– بحوث في تاريخ السنة المشرفة).

ومنهم من جعله سادسا كأبي الحسن رُزين العبدري وابن الأثير وبعده سنن ابن ماجه.

ومنهم من جعله سابعا بعد سنن ابن ماجة كأبي الفضل بن طاهر المقدسي والحازمي.

وهذا التقديم والتأخير راجع إلى حكمهم على أحاديث الموطأ ودرجتها عندهم من حيث القبول والرد. لكون الموطأ فيه المسند والمرسل والمنقطع والبلاغات.

ولذا نجد ابن حجر كان من الفريق الذي رأى أن موطأ مالك دون الصحيحين في المرتبة، لوجود المرسل والمنقطع فيه فقال: " قال الشافعي: ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك. فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف[1].

وردّ عليه ذلك السيوطي بقوله (إن ما فيه من المراسيل مع كونها حجة عنده بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة هي حجة عندنا أيضا، لأن المرسل حجة عندنا إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثني منه شيء.

وقد صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل، قال: وجميع ما فيه من قوله بلغني، ومن قوله عن الثقة عنده، مما لم يسنده أحد وستون حديثا كلها مسندة عن غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف.

أحدها: إني لا أنسى ولكن أنسّى لأسن.

والثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم أري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله في ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغه غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر.

والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم –وقد وضعت رجلي في الغرز– أن قال حسن خلقك إلى الناس.

[1] _ النكت، ابن حجر، 279/1

والرابع: إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة[1].

وجاء عن ابن عبد البر في التمهيد قوله: (ووصلت كل مقطوع جاء متصلا من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسندا من غير طريقه رحمة الله عليه، فيما بلغني علمه وصح بروايتي جمعه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الاشتهار والصحة) [2].

وقالوا إذا كان في الموطأ المنقطع من بلاغات ففي صحيح البخاري ما يقابله من المعلقات، وكذا في صحيح مسلم وإن كانت قليلة جدا (12 حديثا معلقا). وفي كل السنن والمسانيد.

1/خصائص الموطأ ومزاياه:

لكتاب الموطأ مزايا كثيرة تميز بها عن سواه من كتب الحديث الشريف، منها[3].

1"-أنه تأليف إمام فقيه ومحدث، مجتهد متقدم كبير متبوع.

2-أطبق العلماء على الثناء عليه وتبجيله، وكثر كلامهم في مدحه.

3-أنه من مؤلفات منتصف القرن الثاني من الهجرة فهو سابق غير مسبوق بمثله، إذ هو أول كتاب في بابه وللسابق فضل ومزية.

4-أول من سن التأليف الحديثي على أبواب الفقه، واقتدى به المؤتمون من ورائه مثل البخاري ومسلم والترمذي..."

5- "اشتمل على أصح أحاديث أهل الحجاز.

6-علوّ السند، لقربه من المعين الأول، وأشهرها مالك عند نافع عن ابن عمر، مالك عن ابن شهاب عن أنس.

7-الإقلال من الرواية، حيث جاء بالأصول، وما يحتاجه العالم والفقيه»[4].

8- لم يضع الإمام مالك لكتابه مقدمة ولا خاتمة.

9-ما كان إبهام في أسانيد مالك فهي معلومة عنده أو عند غيره، وكلهم ثقات.

---

[1] _شرح الزرقاني، على الموطأ، 63/1.

[2] _ التمهيد، 9/1.

[3] _ التعليق الممجد على موطأ محمد، مقدمة عبد الفتاح أو عدة، ص 25.

[4] _ مناهج المحدثين، حميد قوفي، مطبوعة جامعية 2013/2012.

2/ منهج الإمام مالك في موطئه:

نجمل منهجه العام في جملة من النقاط هي[1]:

1–**رتب أحاديث كتابه حسب الأبواب الفقهية،** (وكان أول من فعل ذلك)كل موضوع أفرد له كتابا، وكل كتاب قسمه إلى جملة من الأبواب، ويشتمل الباب على جملة من الأحاديث والآثار والمسائل الفقهية، ووضع لكل كتاب عنوانا ولكل باب ترجمة تدل عليه، فبدأه بكتاب وقوت الصلاة وختمه بكتاب أسماء النبي ﷺ، قد يقل عدد الأبواب فيكون بابا واحدا كما في كتاب السهو، وقد تكثر فتصل إلى 83 باب كما في كتاب الحج، لا هو مثل الجوامع ولا هو مثل السنن، بل بينهما، لم يشمل كل أبواب العلم الثمانية، ولم يقتصر على الأبواب الفقهية فحسب.

عدد كتبه 61 كتابا، وعدد أبوابه 690 بابا. وعدد أحاديثه كما ذكره القاضي الأبهري 1720 حديث، وهذا في رواية يحي بن يحي الليثي.

وكثيرا ما يختم الإمام مالك رحمه الله تعالى كل كتاب بباب يسميه الجامع، يجمع فيه ما تفرق من موضوعات لا يمكن أن تندرج تحت الأبواب السابقة، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن العربي في القبس(1082/1): "هذا كتاب اخترعه مالك في التصنيف لفائدتين: إحداهما أنه خارج عن رسم التكليف المتعلق بالأحكام التي صنفها أبوابا ورتبها أنواعا.

الثانية: أنه لما لحظ الشريعة وأنواعها ورآها منقسمة إلى أمر ونهي وإلى عباده ومعاملة وإلى جنايات وعادات، نظمها أسلاكا وربط كل نوع بجنسه، وشذت عنه من الشريعة معان منفردة لم يتفق نظمها في سلك واحد لأنها متغايرة المعاني، ولا أمكن أن يجعل لكل واحد منها بابا لصغرها، ولا أراد أن يطيل القول فيما يمكن إطالة القول فيها، فجعلها أشتاتا وسمي نظامها (كتاب الجامع) فطرّق للمؤلفين ما لم يكونوا قبل به عالمين في هذه الأبواب كلها."

2– **يصدر الباب أحيانا بالقرآن الكريم،** ولكن لم يكن ذلك على سبيل الاضطراد، ولكن إذا دعت إليه الحاجة، ثم بالمرفوع فالموقوف والمقطوع ثم رأيه في المسألة.

3–**ترتيبه لأحاديث الباب يكون على النسق التالي:**

– أن يكتفي بالحديث المرفوع دون غيره.

– أن يجمع بين المرفوع والموقوف والمقطوع.

---

[1] – استفدت بعض هذه النقاط من كتاب: الإمام مالك وعمله بالحديث.

-يبني الباب كله على الموقوف والمقطوع.

-أن لا يكون في الباب إلا مسائل فقهية اجتهادية.

4-الإطناب في الموضوعات الفقهية التي يحتدم فيها الخلاف، فهو في الغالب يكتفي بذكر الأدلة من الخبر والأثر وما عليه العمل، وقد يتبعه برأيه في التوجيه أو التفسير ويتعدى أحيانا إلى تفريع في المسائل التي احتدم فيها الخلاف بين الحجازيين والعراقيين.

مثل: مسألة الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر، إذ كان العراقيون يرون الجمع بين الصلاتين بدعة إلا في عرفة ومزدلفة.

5-كان مالك أول من وضع تراجم لأبواب كتابه، تنم عن دقة فهمه وإحاطته بمضمون الكتاب، وكان بذلك قدوة لمن جاء بعده، أمثال البخاري وغيره، حيث نقف على فقه الحديث والأثر في العنوانات المفرعة عن الكتاب تحت أبواب.

فكثير من علماء المذهب عند الاختلاف في مسألة ما، يرجعون إلى ما صرح به مالك في تراجم الموطأ للاستدلال بها على الحكم، وإلزام الخصم بها.

تعد تراجم الموطأ مفاتيح أبوابه التي بها يُفهم المعنى المقصود منها، وهي إلى قسمين، تراجم ظاهرة وتراجم خفية فالظاهرة مثل: باب: الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ومثال الخفية، ما جاء في (باب) جامع سبحة الضحى، فقد ذكر حديث أنس بن مالك أن جدته مُليْكَة دعت رسول الله ﷺ لطعام فأكل منه ثم قال رسول الله ﷺ (قوموا فلِأُصلِ لكم...).

والناظر يرى أنه ليس في الحديث ما يدل على أن الصلاة كانت صلاة الضحى، لكن قد يتخرج على وجهين.

أ/ أن يكون مالك قد بلغه أن صلاته في دار مليكة كانت ضحى.

ب/ أن يكون مالك لم يبلغه ذلك، ولكن لما كانت صلاة الضحى عنده نافلة محضة ناب ذكر هذه النافلة عند ذكرها وقام مقامها (المنتقى- القبس-شرح الزرقاني).

6- من منهجه في إيراد الأحاديث:

أ-أن يورد المطلق والمقيد في الباب، ومثاله: (أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفِّر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام سنين مسكينا)، ثم ساق عقبه مباشرة حديث ابن المسيب

المرسل (أصبت أهلي وأنا صائم في رمضان...). أراد أن يبين أن الفطر الموجب للكفارة يكون بالمجامعة، لا بالأكل أو الشرب.

ب-إيراد العام ثم إتباعه بالخاص: ومثاله باب النهي عن استقبال القبلة والإنسان على حاجته والباب الموالي الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط، وقدم في الباب الأول حديثين عامين ثم أردفهما في الباب الثاني بما يخصص عمومها من فعله ﷺ، فأنزل النهي عن ذلك في الصحاري، والرخصة في البيوت، لأن حديث ابن عمر في البيوت.

ج-ذكر المجمل ثم المفسر:

مثاله: ما جاء في رؤية الهلال للصائم والفطر في رمضان، فقد ذكر حديث عبد الله بن عمر من طريقين فيه (إن غم عليكم فاقدروا له) ثم أردفه بحديث ابن عباس وفيه البيان بقوله ﷺ (فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين).

7/-من منهجه في التعليق على الحديث:

أ_ منها التعليق عليه بما يفيد موافقة العمل، وذلك بإيراده عبارة (الأمر المجتمع عليه عندنا) أو (ما عليه أهل العلم ببلدنا)، وما إلى ذلك من المصطلحات. وقد نسج الترمذي على منواله في جامعه.

ومثاله: الحديث المرفوع من حديث سبيعة الأسلمية التي ولدت بعد وفاة زوجها بلياٍل فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال (قد حللتِ فانكحي من شئت).

قال مالك: وهذا الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم عندنا، (ك الطلاق، باب عده المتوفى عنها زوجها.

ب- التعليق عليه بما يفيد المخالفة، بقوله مثلا: وليس على هذا العمل.

ومثاله: مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يُوتِرُ بَعْدَ الْعَتَمَةِ بِوَاحِدَةٍ، قَالَ يَحْيَى، قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى هذَا الْعَمَلُ عِنْدَنَا. وَلَكِنْ أَدْنَى الْوِتْرِ ثَلاَثٌ. (ك صلاة الليل باب الأمر بالوتر)

ج- التعليق عليه بما يفيد الخلاف في المسألة.

مثل: ما رواه سعيد بن المسيب أنه قال: كل نافذة في عضو من الأعضاء ففيها ثلث عقل ذلك العضو.

قال يحيى: وسمعت مالكا يقول:« كان ابن شهاب لا يرى ذلك وأنا لا أرى في نافذة في عضو من

الأعضاء في الجسد أمرا مجتمعا عليه، ولكني أرى فيه الاجتهاد، يجتهد الإمام في ذلك».

د- تعلقيه عليها باختيار أو الترجيح بين ما بلغه.

مثاله: ما ورد عن عائشة وحفصة وزيد بن ثابت وعلى بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم واختلافهم في الصلاة الوسطى (باب الصلاة الوسطى)، ثم اختار منها ما رآه راجحا وهو ما بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، كانا يقولان: الصلاة الوسطى صلاة الصبح.

إذ قال عقبه: وقول علي وابن عباس أحب ما سمعت إليّ في ذلك.

هـ- تعليقه عليها بتوجيهها وبيان معناها الفقهي:

ومثاله ما رواه بسنده عن محجن الديلي أنه كان في مجلس مع رسول الله ﷺ، فأُذِّن بالصلاة فقام رسول الله ﷺ فصلى ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصل معه، فقال له رسول الله ﷺ: « ما منعك أن تصلي مع الناس؟ ألست برجل مسلم؟ فقال: بلى يا رسول الله، ولكني قد صليت في أهلي، فقال له رسول الله ﷺ: إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت» ثم ذكر أحاديث عن الصحابة وآثارا عن التابعين تؤكد ما جاء في الحديث مع إعادة الصلاة مع الإمام، وعقّب عليها بقوله:« ولا أرى بأسا أن يُصلي مع الإمام من كان قد صلى في بيته، إلا صلاة المغرب فإنه إذا أعادها كانت شفعا، وإنما خص مالك صلاة المغرب دون غيرها لأنها وتر صلاة النهار وإعادتها تنافي ذلك (شرح الزرقاني)

وعلل محمد بن الحسن الشيباني عدم إعادة المغرب بأن الإعادة نافلة ولا تكون النافلة وترا.

8/ منهجه في رواية الحديث وشرحه:

أ/ في روايته للحديث وإيراده في الباب الواحد أو الأبواب.

من معالم منهجه في رواية الحديث ما يلي:

1-اختصار الحديث:

جاء في توجيه النظر (302/2): " الاختصار هو حذف بعض الحديث والاقتصار في الرواية على بعضه".

كأن يروى الحديث في باب مطولا ثم يورده في باب آخر مختصرا ومثاله: ما جاء في: باب ما جاء في الإحداد، مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة وهي حادّ على أبي سلمة وقد جعلت على عينها صبرا، فقال: ما ذا يا أم سلمة؟ فقالت:« إنما هو صبر يا رسول الله. قال: اجعليه في الليل وامسحيه

بالنهار. قال ابن عبد البر: وهذا الحديث المعروف عن أم سلمة من حديث بكير بن الأشج، وهو حديث طويل اختصره مالك وأرسله.

2- تقطيع الحديث:

وهو أن يقطع المتن الواحد المشتمل على عدة أحكام في الأواب المتفرقة, جاي في فتح المغيث (157/3): "هو أن يقطع المتن الواحد المشتمل على عدة أحكام في الأبواب المتفرقة، بأن يورد كل قطعة منه في الباب المعقود لها"، وقال ابن الصلاح في ذلك (217/1): "أما حكم فعله فهو إلى الجواز أقرب ومن المنع أبعد، وقد فعله مالك والبخاري وغير واحد من أئمة الحديث".

ومثاله: حديث جابر بن عبد الله في الحج، فقد قطعه الإمام مالك أطرافا وذكر في كل باب ما احتاج منه.

3-تكرار الحديث وإعادته:

هو إعادة الحديث في باب واحد أو أكثر باللفظ نفسه أو بزيادة عليه أو نقصان بطريق واحدة أو أكثر(انظر الإمام مالك وعمله ص 469..). مثاله: حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ: نهى عن صيام يومين: يوم الفطر ويوم الأضحى. فقد أعاده مالك في موضعين مختلفين سندا ومتنا أحداهما في الصيام والثاني في الحج.

وكرر مالك في الباب الواحد، وقد يذكره موصولا في موضع ويكرره مرسلا في موضع أخر لبيان مخرجه. كما كرر في أبواب مختلفة، وكل ذلك لأغراض.

ب/ في شرح الغريب وتفسير الحديث.

الغريب: الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

-يشرح أحيانا كلمات الحديث أو الآية بعد سرده ويبين المراد من بعض عباراته (مثل كتاب الصيد بابا ما يكره من أكل الدواب). ص 323، قال مالك: وسمعت أن البائس هو الفقير وأن المعتر هو الزائر، والقانع هو الفقير أيضا.

ومثاله أيضا: ما بلغه عن السيدة عائشة زوج النبي ﷺ كانت تقول: (كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حيّ) يعني: في الإثم.

ومثاله أيضا: ما رواه أبو مسعود الأنصاري (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن) قال مالك: يعني بمهر البغي ما تُعطاه المرأة على الزنا، وحلوان الكاهن: رشوته، وما يعطى

على أن يتكهن.

10- لا يجيز الرواية بالمعنى في حديث رسول الله ﷺ ويجيزه فيما عدا ذلك، فعن معن بن عيسى قال: سألت مالكا عن معنى الحديث؟ فقال: أما حديث رسول الله ﷺ فأده كما سمعته، وأما غير ذلك فلا بأس) [1].

وسعيد بن عفير قال: قال مالك بن أنس كل حديث للنبي ﷺ يؤدى على لفظه، أو على ما روي، وما كان من غيره، فلا بأس إذا أصاب المعنى[2].

11-لا يفرق بين صيغة حدثنا وأخبرنا في طريقة أداء الحديث، لأنه لا يرى فرقا بين السماع والعرض، "وهذا مذهب معظم الحجازيين وأهل الكوفة والبصرة ومصر، وهو مذهب الشعبي والثوري والزهري والبخاري وغيرهم. في حين ذهب مسلم وغيره إلى التفريق بينهما"[3].

فقد أخرج الغافقي عن ابن وهب قال: قلت لمالك إذا سمعت الأحاديث منك، تقرأ علي وأقرأ عليه كيف تقول؟ قال: إن شئت فقل: حدثنا وإن شئت فقل: أخبرنا (مسند الموطأ ص 45).

المؤلفات حول الموطأ:

قال القاضي عياض في المدارك: لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ."

وقد ألفت حوله كتب كثيرة جدا منها: شروح الموطأ، وشروح لغريبه، مؤلفات في بيان اختلاف الموطآت، في أطراف الموطأ، في رجال الموطأ، في شيوخ الإمام مالك، في الرواة عن مالك، وفي مواضيع أخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ/ في الشروح:

1- الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ، لابن الحذّاء السرقسطي (ت416)، مفقود.

2- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ ابن عبد البر الأندلسي (ت 463) مطبوع

3- الاستذكار، لابن عبد البر، مطبوع

4- الإملاء في شرح الموطأ، لابن حزم (ت456)، مفقود.

---

[1] _ الكفاية، ص 189.

[2] _ المصدر نفسه.

[3] _ مطبوعة المناهج، لحميد قوفي، ص 36.

5- المنتقى، لأبي الوليد الباجي (ت 474) مطبوع، وله شرحان آخران لم يصلانا: الإيماء، الاستيفاء.

6- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر بن العربي، (ت 543)، مطبوع

7- المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر بن العربي، وهو أوسع من القبس وأفيد. مطبوع

8- الموعب، لأبي الوليد الصفّار، مفقود.

9- المقتبس، للبطليوسي النحوي، مفقود

10- المستقصية، ليحيى بن مزين، مفقود

11- تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك، للسيوطي (ت911).مطبوع

12- شرح الزرقاني على الموطأ، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت1122)، مطبوع

13- المسوّى في أحاديث الموطأ، لشاه ولي الله الدهلوي (ت 1176). مطبوع

14- فتح المغطا شرح الموطأ، لعلي القاري الهروي (ت1014)، مطبوع

15- التعليق الممجد على موطأ محمد، لعبد الحي اللكنوي (ت1307)، مطبوع

ب/ في غريب الموطا:

1- الاقتضاب في شرح غريب الموطأ، لمحمد بن عبد الله التنسي، (ت899). مطبوع

2- شرح غريب الموطأ، لأبي القاسم العثماني المصري، مفقود

3- غريب الموطأ، لأحمد بن عمران الأخفش، مفقود

4- مشكلات موطأ مالك بن أنس، للبطليوسي،

5- مشارق الأنوار على صحيح الآثار، للقاضي عياض (ت544). مطبوع.

6- التعليق على الموطأ، لهشام بن أحمد الأندلسي.

7- الدرة الوسطى في مشكل الموطأ، لمحمد بن خلف الألبيري (ت537)، مخطوط

ج/ في اختلافات الموطأ:

1- التقصي لأحاديث الموطأ، لابن عبد البر الأندلسي (ت463)

2- أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها، للدارقطني (ت385).

3- اختلاف الموطآت، لأبي الوليد الباجي(ت474), مفقود.

د/ أطراف الموطأ:

1- أطراف الموطأ، للدارقطني، مفقود

2- الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، أحمد بن طاهر الداني (ت532)، مطبوع ومحقق

هـ/ في رجال الموطأ:

1- رجال الموطأ، ابن مفرّج القرطبي (ت380)، مفقود

2- رجال الموطأ، لابن عمر الطلمنكي (ت429)، مفقود

3- التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال، لابن الحذّاء، مطبوع ومحقق

4- تسمية الرجال المذكورين في الموطأ، لابن مزين الطليطلي(ت259). مفقود

و/ في شيوخ مالك:

1- تسمية شيوخ مالك، لابن حزم (ت456)، مفقود

2- أسماء شيوخ مالك، لابن خلفون الأندلسي (ت555)، مطبوع ومحقق

3- شيوخ مالك بن أنس الذين روى عنهم الحديث في الموطأ، لابن خلفون الأزدي الأونَبي (ت656)، مفقود.

ز/ في الرواة عن مالك:

1- التعريف بأصحاب مالك، لابن عبد لبر الأندلسي (ت 463)، مطبوع ومحقق

2- رواة الموطأ عن مالك، لابن بشكوال القرطبي، (ت578)، مفقود

3- مجرد أسماء الرواة عن مالك، رشيد الدين العطار (ت662)، مطبوع ومحقق

4- ترتيب المسالك لرواة موطأ مالك، للوَرْياغلي الفاسي (ت710)، مفقود

5- إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، لابن ناصر الدين الدمشقي (ت840)، مطبوع ومحقق.

ح/ في مواضيع متفرقة:

1- التوصيل لما ليس في الموطأ، لابن سليم الشذوني (ت367)، مفقود

2- تقريب المدارك في وصل المقطوع من حديث مالك، لابن الحصّار الفاسي (ت611)

3- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، للدارقطني (ت385) . مطبوع ومحقق

4- ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، لابن مخلد الدوري (ت331)، مفقود.

5- عوالي الإمام مالك، لمجموعة من العلماء كالخطيب البغدادي وسليم الرازي وعمر الحاجب.

6- اختصار موطأ مالك، لابن سليمة اليونسي (ت1354)

7- أغاليط يحي بن يحي الليثي في موطأ مالك، لابن خلفون الأزدي الأونبي (ت656)،

8- الاستدراك على أبي محمد بن القرطبي ما أغفله من طرق روايات الموطأ لابن الأبّار القضاعي البلنسي (ت658)، مفقود

بالإضافة إلى العديد من الدراسات المعاصرة حول الموطأ وصاحبه، وأهمها على الإطلاق رسالة ماجستير للباحث محمد بن يحي مبروك من جامعة وهران الذي أبدع في بيان منهج الإمام مالك في الموطأ، وأرى أنه لم يسبق إلى ذلك، وهو في ذلك شبيه بالإمام ابن حجر في كشفه عن منهج البخاري في صحيحه.

المحاضرة السادسة

الإمام البخاري

والجامع الصحيح

1/اسمه ونسبه ومولده[1]:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه[2] الجعفي ولاء، البخاري مولدا، أسلم جده المغيرة على يد اليمان الجعفي والي بخارى فانتمى إليه بولاء الإسلام.

ولد البخاري ببخارى وهي حاليا مدينة بدولة أوزبكستان، يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة (194هـ)، قال الْحَسَنَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْبَزَّازَ: رَأَيْتُ مُحَمد بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ شَيْخًا نَحِيفَ الْجِسْمِ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ، ولاَ بِالْقَصِيرِ، وُلِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ صَلاةِ الْجُمُعَةِ لِثَلاثِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعٍ وتسعين ومائة، وَتُوُفِّيَ لَيْلَةَ السَّبْتِ عِنْدَ صَلاةِ الْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ وَدُفِنَ يَوْمَ الْفِطْرِ بَعْدَ صَلاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ السَّبْتِ لِغُرَّةِ شَوَّالٍ مِنْ سَنَةِ ست وخمسين ومائتين، عَاشَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ سَنَةً إِلاَّ ثَلاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

2/نشأته وطلبه للعلم:

نشأ البخاري في بيت علم، فقد كان أبوه إسماعيل رجل علم وورع، قال البخاري: سمع أبي من مالك بن أنس ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك"، وروى عنه أحمد بن حفص، فقال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي الحَسَنِ يَعْنِي: إِسْمَاعِيْل وَالِدِ أَبِي عَبْدِ اللهِ عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ: لاَ أَعْلَمُ مِنْ مَالِي دِرْهَماً مِنْ حرَامٍ، وَلاَ دِرْهَماً مِنْ شُبْهَةٍ قَالَ أَحْمَدُ: فَتصَاغَرَتْ إِلَيَّ نَفْسِي عِنْدَ ذَلِكَ."[3]

وأول ما بدأ به البخاري في مشواره العلمي هو حفظ القرآن، وهذا ما يدل عليه قوله: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب" لنباهته وسرعة حفظه كانت له قدرة على البدء في حفظ الحديث وهو في الكتاب

[1]- انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 322/2، الثقات لابن حبان، 113/9، الكامل لابن عدي، 127/1، تاريخ دمشق لابن عساكر، 54/52، تهذيب الأسماء واللغات للنووي، 67/1، سير أعلام النبلاء، للذهبي، 79/10، هدي الساري، لابن حجر، 477/1

[2]-بردزبه: بالفارسية معناها الزراع أو الفلاح.

[3]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، 107/10.

الذي يحفظ فيه كتاب الله عز وجل، ثم توجه البخاري للاشتغال بالحديث، فهذا محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي يروي لنا سؤاله للبخاري عن طلبه للعلم: قال قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب. قال: كم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل"

ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت اختلف إلى الداخلي وغيره، وَقَالَ يوما فيما كان يقرأ للناس: " سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم ".

فقلت له: يا أبا فلان إن أبا الزبير لم يروه عن إبراهيم.

فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي بن إبراهيم.

فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت.

فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنت إذ رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة فلما طعنت في ست عشرة سنة، حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء. ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها تخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وَقَالَ: قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب[1]

3/ رحلته في طلب العلم:

لم يكتف البخاري بما جمعه من علم والده وأهل بلده، وهو غزير ووفير، فارتأى الخروج في طلب المزيد وكانت أول وجهة هي البيت الحرام، مهبط الوحي، حيث يروي هو ذلك بقوله: " ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث" معنى ذلك أنه بدأ الرحلة في طلب الحديث وهو ابن ستة عشر سنة، فحج ومكث بمكة يطلب الحديث من محدثيها، ثم رحل إلى المدينة المنورة ومكث بها دهرا يطلب العلم ويؤلف في الوقت نفسه فهو القائل: "فلما طعنت في ثماني عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة، وَقَالَ: قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني

[1]-تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 322/2، سير الأعلام، الذهبي، 80/10.

كرهت تطويل الكتاب"

ثم توالت رحلاته، فخرج إلى البصرة، الكوفة، مصر الشام، وغيرها من مراكز الحديث، فقد روى عنه عبد الرحمن بن محمد قوله: "لَقِيْتُ أَكْثَرَ مِنْ أَلفِ رَجُلٍ أَهْلِ الحِجَازِ وَالعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ، لَقِيتُهُم كَرَّاتٍ، أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالجَزِيْرَةِ مرَّتينِ، وَأَهْلِ البَصْرَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَبَالحِجَازِ سِتَّة أَعْوَامٍ، وَلاَ أُحْصِي كم دَخَلْتُ الكُوْفَةَ وَبَغْدَادَ مَعَ مُحَدِّثِي خُرَاسَانَ، مِنْهُمُ: المكِّيُّ بنُ إِبْرَاهِيْمَ، وَيَحْيَى بنُ يَحْيَى، وَابْنُ شَقِيقٍ، وَقُتَيْبَةُ، وَشِهَابُ بنُ معمرٍ، وَبَالشَّامِ: الفِرْيَابِيُّ، وَأَبَا مُسْهِرٍ، وَأَبَا المغِيْرَةِ، وَأَبَا اليَمَانِ، وَسَمَّى خلقاً. ثُمَّ قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ وَاحِداً مِنْهُم يَخْتلِف فِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ أَنَّ الدِّيْنَ قَوْلٌ وَعملٌ، وَأَنَّ القُرْآنَ كَلاَمُ اللهِ."[1]

4/ قوة حفظه الحديث ومنهجه في ذلك:

عرف البخاري بقدرة فائقة على الحفظ وشاع ذلك عنه وعرف به، حتى سأله بعضهم عن دواء للحفظ، قَالَ عَليّ بن الْحُسَيْن بن عَاصِم البيكندي قدم علينا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل فَقَالَ لَهُ رجل من أَصْحَابنَا سَمِعت إِسْحَاق بن رَاهَوَيْه يَقُول كَأَنِّي أنظر إِلَى سبعين ألف حَدِيث من كتابي فَقَالَ لَهُ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل أَو تعجب من هَذَا القَوْل لَعَلَّ فِي هَذَا الزَّمَان من ينظر إِلَى مِائَتي ألف ألف من كِتَابه وَإِنَّمَا عني نَفسه وَقَالَ مُحَمَّد بن حَمْدَوَيْه سَمِعت البُخَارِيّ يَقُول أحفظ مائَة ألف حَدِيث صَحِيح وأحفظ مِائَتي ألف حَدِيث غير صَحِيح قَالَ وراقه سمعته يَقُول مَا نمت البارحة حَتَّى عددت كم أدخلت فِي تصانيفي من الحَدِيث فَإِذا نَحْو مِائَتي ألف حَدِيث وَقَالَ أَيْضا لَو قيل لي تمن لما قُمْت حَتَّى أروي عشرَة آلَاف حَدِيث فِي الصَّلَاة خَاصَّة وَقَالَ أَيْضا قلت لَهُ تحفظ جَمِيع مَا أدخلت فِي مصنفاتك فَقَالَ لَا يخفي عَليّ جَمِيع مَا فِيهَا وصنفت جَمِيع كتبي ثَلَاث مَرَّات قَالَ وَبَلغنِي أَنه شرب البلاذر فَقلت لَهُ مرّة فِي خلْوَة هَل من دَوَاء للْحِفْظ فَقَالَ لَا أعلم ثمَّ أقبل عَليّ فَقَالَ لَا أعلم شَيْئا أَنْفَع للْحِفْظ من نهمة الرجل ومداومة النّظر"[2]

فهو بذلك يشير إلى أمرين أساسيين للحفظ هما: الرغبة القوية في طلب العلم والهمة العالية لذلك وكذلك المراجعة المستديمة للعلم وعدم الغفلة عنه.

كما عرف عنه أيضا رحمه الله قوة الذاكرة وتدربه على الاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الكتاب، فهذا حاشد بن إسماعيل يروي لنا من ذلك بعض الشيء: "كان البخاري يختلف معنا إلى السَّماع وهو غلَام، فلَا يكتب، حتّى أتى عَلَى ذَلِكَ أيّام. فكنّا نقول لَهُ، فقال: إنّكما قد أكثرتما عليّ، فاعرضا عَلِيّ ما كتبتما. فأخرجنا إِلَيْهِ ما كَانَ عندنا، فزاد عَلَى خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلّها عَنْ ظهر

[1]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، 87/10.

[2]- هدي الساري، ابن حجر، 487/1.

قلب حتى جعلنا نُحكِم كُتُبَنا من حِفْظِه. ثمّ قَالَ: أترون أنيّ أختلف هدْرًا وأضيّع أيّامي؟! فعرفنا أنّه لا يتقدمه أحد. قالا: فكان أهل المعرفة يَعْدُونَ خلفه فِي طلب الحديث وهو شابّ حتى يغلبوه عَلِيّ نفسِه، ويجلسوه فِي بعض الطّريق، فيجتمع عَلَيْهِ أُلُوف أكثرهم ممّن يكتب عَنْهُ، وكان شابًّا لم يخرج وجهه."[1]

5/ شيوخ البخاري:

نظرا لكثرة تطواف البخاري في جمع الحديث، ووفرة رحلاته كان له بذلك عدد كبير من الشيوخ، وجل شيوخه من الثقات المشاهير، فقد قال: "كتبت عن ألف ثقة من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث لا أذكر إسناده"[2]

ودليل انتقائه عمن يحدث ما نقله عنه ابن أبي حاتم: " قَالَ: سئل محمد بن إسماعيل، عن خبر حديث، فقال: يا أبا فلان أتراني أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر.[3]

وهو الذي أثر عنه قوله: "كتبت عَن ألف وَثَمَانِينَ نفسا لَيْسَ فيهم إِلَّا صَاحب حَدِيث وَقَالَ أَيْضا لم أكتب إِلَّا عَمَّن قَالَ الْإِيمَان قَول وَعمل".

ولكثرة شيوخه قسمهم الحافظ ابن حجر في هدي الساري إلى خمس طبقات، إلا أني سأذكر أشهرهم، وهم:

أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت219هـ)، أبو محمد إسماعيل بن سالم الصائغ، أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقري(ت256هـ)، أحمد بن حنبل(ت241هـ)، أحمد بن صالح المصري، آدم بن إياس العسقلاني، يحيى بن قزعة المؤذن، محمد بن يوسف الفريابي، محمد بن سلام البيكندي، يحيى بن يحيى التميمي، محمد بن يحيى الذُهْلي، إبراهيم بن موسى، إسحاق بن راهويه، إسماعيل بن أبي أويس، حجاج بن منهال، أبو اليمان الحكم بن نافع، سعيد بن الحكم بن أبي مريم، سليمان بن حرب، أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عبد الله بن محمد الجعفي المسندي، عبد الله بن يوسف التنيسي (ت 217هـ)، أبو عثمان الأنصاري عفان بن مسلم (ت220هـ)، علي بن المدينين أبو نعيم الفضل بن دكين (ت219هـ)، قبيصة بن عقبة، قتيبة بن سعيد (ت240هـ) روى عنه 307 حديث، أبو بكر محمد بن بشار بندار (ت252هـ)، روى عنه 205 حديث، أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن نمير(ت234هـ)، روى عنه

---

[1]-السير، 88/10، طبقات الحنابلة، 277/1، تذكرة الحفاظ، 104/2

[2]- التوضيح شرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، 80/1.

[3]- تاريخ بغداد، 340/2.

22 حديث، محمد بن كثير العبدي، نعيم بن حماد المروزي(ت 228هـ)، أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت227هـ)، هشام بن عمار الدمشقي (ت245هـ)، يحي بن عبد الله بن بكير (ت231هـ)، يحي بن معين (ت233هـ)، إسماعيل بن الخليل الخزاز (ت224هـ).

6/ تلاميذ البخاري:

قال الذهبي في السير: "رَوَى عَنْهُ خلقٌ كَثِيْرٌ مِنْهُم: أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ إِسْحَاقَ الحَرْبِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بنُ أَبِي الدُّنْيَا وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ عَمْرِو بنِ أَبِي عَاصِمٍ وَصَالِحُ بنُ مُحَمَّدٍ جَزَرَة وَمُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الحَضْرَمِيُّ مُطَيَّن، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ مَعْقِلٍ النَّسَفيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ نَاجِيَةَ وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ، وَعُمَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ بجير وأبو قريش محمد بن جمعة، وَيَحْيَى بنُ مُحَمَّدِ بنِ صَاعِدٍ وَمُحَمَّدُ بنُ يُوْسُفَ الفِرَبْرِيُّ رَاوِي الصَّحِيْحِ، وَمَنْصُوْرُ بنُ مُحَمَّدٍ مِزْبَرْدَة وَأَبُو بَكْرٍ بنُ أَبِي دَاوُدَ، وَالحُسَيْنُ وَالقَاسِمُ ابْنَا المِحَامِلِيِّ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الأَشْقَرِ، وَمُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ فَارِسٍ وَمَحْمُوْدُ بنُ عَنْبَرٍ النَّسَفيُّ، وَأَمَمٌ لاَ يُحصَونَ.

وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ فِي غَيْرِ صَحِيْحِهِ، وَقِيْلَ: إِنَّ النَّسَائِيَّ رَوَى عَنْهُ فِي الصِّيَامِ مِنْ سُنَنِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ لَكِن قَدْ حَكَى النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الكُنَى لهُ أَشْيَاءَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ الخَفَّافِ عَنِ البُخَارِيِّ.

7/ مكانة البخاري وثناء العلماء عليه:

كفى الإمام البخاري شرفا ومنزلة أن يذكر بصحيحه بعد كتاب الله عز وجل، فقد أجمعت الأمة قديما وحديثا على أن جامعه يعد أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وما نال هذه المنزلة إلا بفضل الله أولا، وبمزايا ومناقب ومواصفات لم تكن في غيره، قد أشار إليها أهل العلم، نذكر من تلك الأقوال على سبيل المثال لا الحصر:

فهذا يعقوب بن إبراهيم الدورقي يقول: لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموت محمد بن إسماعيل ذهاب العلم"[1]

وقد كان بعض مشايخه يخشاه لقوه حفظه ويعمل لذلك حسابا، فهذا شيخه محمد بن سلام البيكندي يقول فيه: "كلما دخل علي هذا الصبي تحيرت والتبس علي أمر الحديث ولا أزال خائفا"[2]

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السّماء أعلم بالحديث من محمد بْن إِسْمَاعِيل

[1]-تاريخ بغداد، 340/2، السير، 92/10، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، 460/24

[2]-تاريخ الإسلام، الذهبي، 140/6، طبقات الشافعية، السبكي، 222/2.

الْبُخَارِيّ."

وهذا البخاري يحدثنا عن نفسه وعن منهجه في تصدر مجلس العلم فيقول: "ما جلستُ للحديث حتّى عرفتُ الصَّحيح مِنَ السَقيم، وحتى نظرتُ فِي عامّة كُتُب الرأي، وحتّى دخلت البصرة خمس مرّات أو نحوها، فما تركت بها حديثًا صحيحًا إلَا كتبته، إلَا ما لم يظهر لي."

وصار البخاري هو المعيار عند أهل زمانه في قبول الأحاديث من عدمه، فقد قال عمرو بن علي فيما نقله عنه النووي: "حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث."

ومن مناقبه براعته في كشف علل الحديث حتى صار الخبير فيها والمرجع الذي يلجأ إليه عند الحاجة، فهذا شيخه أبو زرعة الرازي (ت264هـ)، أعلم أهل زمانه بالحديث، يتحدث عنه إبراهيم الخواص فيقول: "رأيت أبا زرعة كالصبي جالسا بين يدي محمد بن إسماعيل يسأله عن علل الحديث".

وهذا شيخه محمد بن يحيى الذهلي يسأله أيضا عن العلل، فقد روى أبو حامد الأعمش قوله:" رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة ومحمد بن يحيى الذهلي (يعنى شيخ البخاري، وإمام نيسابور) يسأله عن الأسماء والكنى وعلل الحديث والبخاري يمر فيها مثل السهم كأنه يقرأ (قل هو الله أحد)."[1]

ويشهد له تلميذه الترمذي ببراعته في ذلك فيقول: "ولم أر أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل."

وينقل لنا حاشد بن عبد الله كلام أبي مصعب أحمد بن أبي بكر المديني (ت242هـ) (وهو من شيوخ البخاري وتلامذة مالك ومن أشهر رواة الموطأ): "محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل، فقال له رجل من جلسائه: جاوزت الحد، فقال أبو مصعب: لو أدركت مالكا ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت كلاهما واحد في الفقه والحديث"[2]

ونختم الحديث عن مناقب الإمام البخاري بقول شيخه قتيبة بن سعيد: "جالست الفقهاء والزهاد والعباد فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل البخاري وهو في زمانه كعمر في الصحابة، وقال محمد بن يوسف الهمداني وقد سئل قتيبة عن طلاق السكران، فدخل محمد بن إسماعيل البخاري، فقال قتيبة للسائل: هذا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك، وأشار إلى البخاري."

---

[1]- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، 69/1.

[2]- تاريخ بغداد، 340/2. و322

8/ سمته وخلقه:

وما أحسب الإمام البخاري بلغ هذه المرتبة ونال هذا الثناء إلا لصدقه مع الله عز وجل الذي رفع ذكره، حيث كان يبتغي بعلمه وجه الله وحده، ومما يدل على ذلك ما أثر عنه من أفعال، ومن ذلك ما رواه عنه تلميذه الفَرَبْرِي: " قَالَ لي محمد بن إسماعيل البخاري: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.

وهذا عبد القدوس بن همام، يقول: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حول محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومنبره، وكان يصلى لكل ترجمة ركعتين.

ويتحدث محمد بن أبي حاتم الوراق عن خشوعه في صلاته فيقول "، قَالَ: دعي محمد بن إسماعيل إلى بستان بعض أصحابه، فلما حضرت صلاة الظهر صلى بالقوم، ثم قام للتطوع فأطال القيام، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه، فقال لبعض من معه: انظر هل ترى تحت قميصى شيئا؟ فإذا زنبور قد أبره في ستة عشر أو سبعة عشر موضعا، وقد تورم من ذلك جسده، وكان آثار الزنبور في جسده ظاهرة فقال له بعضهم: كيف لم تخرج من الصلاة في أول ما أبرك؟ فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها."[1]

وسئل الدارمي عن حديث، وقيل له أن البخاري قد صححه، فقال: " محمد بن إسماعيل أبصر به، وهو أكيس خلق الله، عقل عن الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه، وعلى لسان نبيه، إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه، وتفكر في أمثاله وعرف حلاله وحرامه."

9/ محنته ووفاته:

كان الإمام البخاري من الأخيار الذين محصهم الله عز وجل بالابتلاء، فسنة الابتلاء جارية على البشر من آدم إلى قيام الساعة، لقوله ﷺ " (عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، أي الناس أشد بلاء؟ قال: " " الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، فيبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان دينه صلبا اشتد بلاؤه، وإن كان في دينه رقة ابتلي على حسب دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتى يتركه يمشي على الأرض ما عليه خطيئة) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وهذا تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج يروي لنا ما وقع للإمام البخاري قال: "لما قدم مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل نيسابور مَا رَأَيْت واليا وَلَا عَالما فعل بِهِ أهل نيسابور مَا فعلوا بِهِ اسْتَقْبلُوهُ من مرحلَتَيْنِ من الْبَلَد أَو ثَلَاث وَقَالَ مُحَمَّد بن يحيى الذهلي فِي مَجْلِسه من أَرَادَ أَن يسْتَقْبل مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل غَدا فليستقبله فَإِنِّي

[1]- تاريخ بغداد، 322/2 وما بعدها، طبقات الشافعية، السبكي، 220/2.

أستقبله فَاسْتَقْبلهُ مُحَمَّد بن يحيى وَعَامة عُلَمَاء نيسابور فَدخل الْبَلَد فَنزل دَار البخاريين فَقَالَ لنا مُحَمَّد بن يحيى لَا تسألوه عَن شَيْء من الْكَلَام فَإِنَّهُ إِن أجَاب بِخِلَاف مَا نَحن عَلَيْهِ وَقع بَيْننَا وَبَينه وشمت بِنَا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئي بخراسان قَالَ فازدحم النَّاس على مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل حَتَّى امْتَلأت الدَّار والسطوح فَلَمَّا كَانَ الْيَوْم الثَّانِي أَو الثَّالِث من يَوْم قدومه قَامَ إِلَيْهِ رجل فَسَأَلَهُ عَن اللَّفْظ بِالْقُرْآنِ فَقَالَ أفعالنا مخلوقة وألفاظنا من أفعالنا قَالَ فَوَقع بَين النَّاس اخْتِلَاف فَقَالَ بَعضهم قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق وَقَالَ بَعضهم لم يقل فَوَقع بَينهم فِي ذَلِك اخْتِلَاف حَتَّى قَامَ بَعضهم إِلَى بعض قَالَ فَاجْتمع أهل الدَّار فأخرجوهم وَقَالَ أَبُو أَحْمد بن عدي ذكر لي جمَاعَة من الْمَشَايِخ أَن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل لما ورد نيسابور وَاجْتمعَ النَّاس عِنْده حسده بعض شُيُوخ الْوَقْت فَقَالَ لأَصْحَاب الحَدِيث أَن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل يَقُول لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق فَلَمَّا حضر الْمجْلس قَامَ إِلَيْهِ رجل فَقَالَ يَا أَبَا عبد الله مَا تَقول فِي اللَّفْظ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق هُوَ أَو غير مَخْلُوق فَأَعْرض عَنهُ البُخَارِيّ وَلم يجبهُ ثَلَاثًا فألح عَلَيْهِ فَقَالَ البُخَارِيّ الْقُرْآن كَلَام الله غير مَخْلُوق وأفعال الْعباد مخلوقة والامتحان بِدعَة فشغب الرجل وَقَالَ قد قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق..

وَقَالَ أَبُو حَامِد بن الشَّرْقِي سَمِعت مُحَمَّد بن يحيى الذهلي يَقُول الْقُرْآن كَلَام الله غير مَخْلُوق وَمن زعم لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق فَهُوَ مُبْتَدع وَلَا يُجَالس وَلَا يكلم وَمن ذهب بعد هَذَا إِلَى مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل فاتهموه فَإِنَّهُ لَا يحضر مَجْلِسه إِلَّا من كَانَ على مذْهبه وَقَالَ الْحَاكِم وَلما وَقع بَين البُخَارِيّ وَبَين الذهلي فِي مَسْأَلَة اللَّفْظ انْقَطع النَّاس عَن البُخَارِيّ إِلَّا مُسلم بن الْحجَّاج وَأحمد بن سَلمَة قَالَ الذهلي أَلا من قَالَ بِاللَّفْظِ فَلَا يحل لَهُ أَن يحضر مَجْلِسنَا فَأخذ مُسلم رِدَاءَهُ فَوق عمَامَته وَقَامَ على رُؤُوس النَّاس فَبعث إِلَى الذهلي جَمِيع مَا كَانَ كتبه عَنهُ على ظهر جمال قلت (ابن حجر) وَقد أنصف مُسلم فَلم يحدث فِي كِتَابه عَن هَذَا وَلَا عَن هَذَا."[1]

كانت هذه الفتنة التي تعرض لها البخاري سببا في رجوعه إلى بلده بخارى ليستقربها، حتى وافته المنية، قال "أحمد بن منصور الشيرازي: لما رجع أبو عبد الله البخاري إلى بخارى نصبت له القباب على فرسخ من البلد واستقبله عامة أهل البلد حتى لم يبق مذكور ونثر عليه الدراهم والدنانير فبقي مدة ثم وقع بينه وبين الأمير فأمره بالخروج من بخارى..

قال عَبْدَ القدُّوسِ بن عبد الجبار السمرقندي: جاء محمد بنُ إِسْمَاعِيْلَ إِلَى خَرْتَنْك -قَرْيَةٌ عَلَى فَرْسَخيْنِ مِنْ سَمَرْقَنْد- وَكَانَ لَهُ بِهَا أَقربَاء فَنَزَلَ عِنْدَهُم فسَمِعْتُهُ لَيْلَةً يدعُو، وَقَدْ فرغَ مِنْ صَلاَةِ اللَّيْلِ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ ضَاقَتْ عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك فما تم الشَّهْرُ حَتَّى مَاتَ، وَقبرُهُ بِخَرْتَنْك.

[1]- هدي الساري، ابن حجر، 490، 491 باختصار. وتاريخ الإسلام، الذهبي، 140/6.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبَا مَنْصُوْرٍ غَالِبَ بنَ جِبْرِيْلَ، وَهُوَ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ يَقُوْلُ: إِنَّهُ أَقَامَ عِنْدنَا أَيَّاماً فمَرِضَ، وَاشتدَّ بِهِ المَرَضُ حَتَّى، وَجَّهَ رَسُوْلاً إِلَى مَدِيْنَةِ سَمَرْقَنْدَ فِي إِخْرَاجِ مُحَمَّدٍ فَلَمَّا، وافى تَهَيَّأَ للرُّكُوبِ فلبسَ خُفَّيْهِ، وَتعمَّمَ فَلَمَّا مَشَى قدرَ عِشْرِيْنَ خطوَةً أَوْ نحوَهَا، وَأَنَا آخِذٌ بَعْضُدِهِ، وَرَجُلٌ أَخذَ مَعِي يقودُهُ إِلَى الدَّابَّةِ ليركبَهَا فَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: أَرسلوِنِي فَقَدْ ضَعُفْتُ فَدَعَا بدعَوَاتٍ ثُمَّ اضطجعَ فَقَضَى رَحِمَهُ اللهُ فسَالَ مِنْهُ العرَقُ شَيْءٌ لاَ يُوْصَفُ فَمَا سَكَنَ مِنْهُ العرَقُ إِلَى أَنْ أَدرجنَاهُ فِي ثِيَابِهِ، وَكَانَ فِيْمَا قَالَ لَنَا وَأَوْصَى إِلَيْنَا أَنْ كَفِّنُونِي فِي ثَلاَثَةِ أَثوَابٍ بِيْضٍ لَيْسَ فِيْهَا قَمِيْصٌ، وَلاَ عِمَامَةٌ فَفَعَلْنَا ذَلِكَ..

كان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ستة وخمسين ومائتين...وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما تغمده الله برحمته.."[1]

10/ مؤلفاته:

للإمام البخاري جملة من المؤلفات إلى جانب الجامع الصحيح، هي:

1- التاريخ الكبير مطبوع ومحقق

2- التاريخ الصغير مطبوع ومحقق

3- الضعفاء الصغير، مطبوع ومحقق

4- كتاب الكنى، مخطوط

5- كتاب الأدب المفرد، ومطبوع وحقق

6- جزء رفع اليدين في الصلاة، مطبوع

7- خير الكلام في القراءة خلف الإمام، مطبوع

8- خلق أفعال العباد، مطبوع

9- التفسير الكبير للقرآن، مخطوط

10- التاريخ الأوسط،

11- كتاب الأشربة، مفقود

12- أسامي الصحابة، مفقود

[1]- هدي الساري، ص 577 باختصار.

13- بر الوالدين، مفقود

14- الجامع الكبير، مفقود

15- كتاب العلل، مفقود

16- قضايا الصحابة والتابعين، مفقود

17- المسند الكبير، مفقود

المحاضرة السابعة

الجامع الصحيح

اسم الكتاب

سبب التأليف

مدة تصنيف الكتاب ومكانه

موضوع الكتاب

عدد الكتب والأبواب والأحاديث

روايات الجامع

شرط البخاري في الجامع

منهج البخاري في صحيحه

أثر الموطأ في الجامع

المؤلفات حول الجامع الصحيح

1/ اسم الكتاب:

ذكر كل من النووي (ت676هـ) وابن الصلاح (ت643هـ)[1] أن الإمام البخاري سمى كتابه ب: **"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"**.

وكل كلمة في هذا العنوان لها مقصدها عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى، وقد وقف العلماء على ذلك بعد سبرهم لأغوار هذا المصنف وتتبعهم لكتبه وأبوابه وتراجمه، وغير ذلك مما ورد فيه.

فالجامع: معناه أنه لم يقتصر على فن دون فن أو باب دون باب بل حوى جميع أبواب العلم، أي لم يترك أمرا تكلم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل فعله أو تقرير أقره مما ثبت عنه إلا وجمع فيه ما ثبت عنده من حديث، وقد عد العلماء أبواب العلم فجعلوها ثمانية، وهي: العقائد، الأحكام، والتفسير، الآداب، المغازي، الفتن، المناقب، الرقائق.

المسند: يقصد به الأحاديث المتصلة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الصحيح: أي لم يدخل في كتابه إلا ما رآه صحيحا عنده، والصحيح هو الذي يرويه الثقة عن مثله إلى منتهاه خاليا من كل علة.

المختصر: أي أن الإمام البخاري لم يخرج كل ما صح من أحاديث وإنما انتقى ما رآه أصح عنده، وترك الباقي، وليس معنى ذلك أنه أهمل الباقي من السنة النبوية، وإنما المقصود كثرة الأسانيد والطرق للمتن الواحد، وقد ثبت عنه أنه قال: مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِي (الْجَامِعِ) إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ لِحَالِ الطُّولِ "[2]، وأيضا ترك متونا لم تصح عنده وصحت عند غيره.

من أمور رسول الله ﷺ: أي كل ما يخص شخص رسول الله ﷺ.

وسننه: أي كل ما جاء به من عند رب العالمين.

وأيامه: أي مغازيه وحروبه ﷺ.

2/ سبب تأليف الجامع:

هناك أسباب عدة دفعت بالإمام البخاري إلى تأليف صحيحه، بعضها ذاتي والآخر خارجي ذكرها

[1]- مقدمة ابن الصلاح، ص26، تهذيب الأسماء واللغات، النووي، 73/1

[2]- مقدمة ابن الصلاح، ص19,

كثير ممن ترجم له أمثال الخطيب البغدادي، النووي، ابن عساكر، ابن حجر، وغيرهم[1]، وهذه بعض تلك الروايات التي تفصح عن العوامل التي دفعت به إلى تأليف الجامع:

السبب الأول: تلبية رغبة شيخه إسحاق بن راهويه، فعن إبراهيم بن معقل النسفي يَقُولُ سَمِعت أبا عَبْد اللَّه مُحَمَّد بْن إسماعيل يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب، يعني كتاب «الجامع"

السبب الثاني: طلب وجه الله ورضاه بخدمة سنة النبي ﷺ، عن البخاري، رحمه الله، قال: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله. وعنه قال: رأيت النبي ﷺ في المنام، وكأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح". وعن الفربري، قال: قال البخاري: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وعن عبد القدوس بن همام، قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حول البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

السبب الثالث: الرغبة في تجريد الصحيح من الحديث النبوي وفصله عن غيره من الأحاديث غير الثابتة، فقد ورد عنه قوله: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح، حال القول."

3/ مدة تصنيف الكتاب ومكان تصنيفه:

حذا البخاري حذو مالك رحمهما الله تعالى في تأليفه لجامعه على مكث، فلم يتسرع في تأليفه، بل كان ينتقي له ما صح من أحاديث بأجود الأسانيد عنده، ويراجع ويدقق في وضع العناوين لأبوابه، ويستخير الله تعالى في ذلك، فقد قال: " مَا كتبت فِي كتاب الصَّحِيح حَدِيثا إلا اغْتَسَلت قبل ذَلِك وَصليت رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ أَبُو على الغساني روى عَنهُ أَنه قَالَ خرجت الصَّحِيح من سِتّمائَة ألف حَدِيث" [2] فصلاة ركعتين لكل حديث يستغرق وقتا طويلا في كتابة كل تلك الأحاديث، فهذا ينم عن التأني والتريث في تدوين حديث رسول الله ﷺ.

وانتقاؤه أيضا أحاديث هذا المصنف من أصل ستمائة ألف حديث يدل على التمحيص والتدقيق في النقل عن رسول الله ﷺ، وهذا ما جعله يستغرق في تأليفه له ست عشرة سنة، فقد نقل الخطيب البغدادي

[1]-تاريخ بغداد، 322/2، تهذيب الأسماء واللغات، 74/1، تاريخ دمشق، 72/52، تهذيب التهذيب، 49/9.

[2]- تاريخ بغداد، 322/2، هدي الساري، ص 7.

قوله: "صنفت كتابي «الصحيح» لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى".

ومما أطال في مدة التصنيف أيضا كونه لم يؤلفه في مكان واحد، بل في أماكن متعددة كما أثبتت الروايات ذلك، فجزء منه في مكة وجزء في المدينة وجزء في بخارى والبصرة وغيرها، فقد نقل النووي في تهذيب الأسماء هذه الروايات، منها: "وقال عبد القدوس بن همام: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حَوَّل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، " وأشار إلى الأماكن الأخرى بقوله: "وقال آخرون، منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: صنفه ببخارى، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة، " ونقل عن الحاكم قوله: "قال البخاري: أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتبي أصنف وأحج في كل سنة، وأرجع من مكة إلى البصرة.

ثم علق الإمام النووي على اختلاف الروايات بإمكانية الجمع بينها بقوله: "وكل هذا صحيح، ومعناه أنه كان يصنف فيه في كل بلدة من هذه البلدان، فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة كما سبق..."

4/ موضوع الكتاب:

موضوع صحيح البخاري هو الأحاديث الصحيحة، وإلى جانب ذلك استنباط الأحكام والفوائد منها، وقد بسط القول في ذلك ابن حجر في مقدمة شرحه فقال: " تقرر أَنه الْتزم فِيهِ الصِّحَّة وَأَنه لَا يُورد فِيهِ إِلَّا حَدِيثا صَحِيحا هَذَا أصل مَوْضُوعه وَهُوَ مُسْتَفَاد من تَسْمِيَته إِيَّاه الْجَامِع الصَّحِيح الْمسند من حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وسننه وايامه وَمِمَّا نَقَلْنَاهُ عَنهُ من رِوَايَة الْأَئِمَّة عَنهُ صَرِيحًا ثمَّ رأى أَن لَا يخليه من الْفَوَائِد الْفِقْهِيَّة والنكت الْحكمِيَّة فاستخرج بفهمه من الْمُتُون مَعَاني كَثِيرَة فرقها فِي أَبْوَاب الْكتاب بِحَسب تناسبها واعتنى فِيهِ بآيَات الْأَحْكَام فَانْتزع مِنْهَا الدلالات البديعة وسلك فِي الْإِشَارَة إِلَى تَفْسِيرهَا السبل الوسيعة قَالَ الشَّيْخ محيي الدّين نفع الله بِهِ لَيْسَ مَقْصُود البُخَارِيّ الِاقْتِصَار على الْأَحَادِيث فَقَط بل مُرَاده الاستنباط مِنْهَا وَالِاسْتِدْلَال لأبواب أرادها وَلِهَذَا الْمَعْنى أخلى كثيرا من الْأَبْوَاب عَن إِسْنَاد الحَدِيث وَاقْتصر فِيهِ على قَوْله فِيهِ فلَان عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.."[1]

5/ عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:

1- وقع الاختلاف في أسماء بعض الكتب في بعض نسخ صحيح البخاري، وذلك بسبب اختلاف نسخ الأصول، عدّ الإمام النووي ّعن الحموي بهذا الترتيب. من بدء الوحي إلى كتاب التوحيد مائة وسبعة عشر كتابا 117، وعدّ الحافظ بن حجر رحمه الله بهذا الترتيب: من بدء الوحي إلى كتاب التوحيد 98

[1]- فتح الباري لابن حجر، 1/ 8، دار المعرفة، بيروت، 1379 هـ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.

كتابا.

2- عدد أبواب الجامع: وقع فيها الخلاف أيضا بين: 3450 بابا، و3730 بابا، و5335 بابا. وهذا أيضا راجعا لاختلاف النسخ.

3- عدد أحاديثه: ذكر ابن الصلاح والنووي في التقريب، أن عدد أحاديث صحيح البخاري بالمكرر 7275 حديث، وبغير المكرر 4000 حديث، وتعقبهما الحافظ ابن حجر، فقال: " فَجَمِيع مَا فِي صَحِيح البُخَارِيّ من الْمُتُون الموصولة بِلَا تَكْرِير على التَّحْرِير ألفا حَدِيث وسِتمِائَة حَدِيث وحديثان وَمن الْمُتُون الْمُعَلقَة المرفوعة الَّتِي لم يوصلها فِي مَوضِع آخر من الْجَامِع الْمَذْكُور مائَة وَتِسْعَة وَخَمْسُونَ حَدِيثا فَجَمِيع ذَلِك ألفا حَدِيث وَسَبْعمائة وَأحد وَستُّونَ حَدِيثا وَبَين هَذَا الْعدَد الَّذِي حررته وَالْعدَد الَّذِي ذكره بن الصّلاح وَغَيره تفَاوت كثير وَمَا عرفت من أَيْن أَتَى الْوَهم فِي ذَلِك ثمَّ تأولته على أَنه يحْتَمل أَن يكون الْعَاد الأول الَّذِي قلدوه فِي ذَلِك كَانَ إِذا رأى الحَدِيث مطولا فِي مَوضِع ومختصرا فِي مَوضِع آخر يظنّ أَن الْمُخْتَصر غير المطول إِمَّا لبعد الْعَهْد بِهِ أَو لقلَّة الْمعرفَة بالصناعة فَفِي الْكتاب من هَذَا النمط شَيْء كثير وَحِينَئِذٍ يتَبَيَّن السَّبَب فِي تفَاوت مَا بَين العددين وَالله الْمُوفق.."[1]

ويتلخص ذلك في ما يلي:

- عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة 1341.
- عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات 341.
- عددّ ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة.9082.
- عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار 2260.
- عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار.159.
- عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة دون تكرار 2761.

6/ روايات الجامع:

المقصود بروايات صحيح البخاري هو سماعات تلاميذ الإمام البخاري لكتابه ثم روايتهم لذلك، وهي كثيرة أشهرها:[2]

---

[1]- فتح الباري لابن حجر 1/ 477.

[2]- لخصت هذه المادة من دراسة بعنوان: روايات ونسخ الجامع الصحيح، محمد بن عبد الكريم بن عبيد، دار إمام الدعوة مكة، ط الأولى، 1426هـ، من ص19-25.

1/ رواية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر. الفَرَبْرِي (ت320 ه)، وأشهر الرواة عن الفربري:

أ- أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَكن (ت353ه)

ب-أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي (ت371ه).

ت-أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي (ت376ه).

ث-أبو محمد عبد الله بن أحمد السرخسي (ت381ه).

ج- أبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني (ت389ه).

ح- أبو علي محمد بن عمر الشبوي (ت390ه).

خ- أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني (ت373ه).

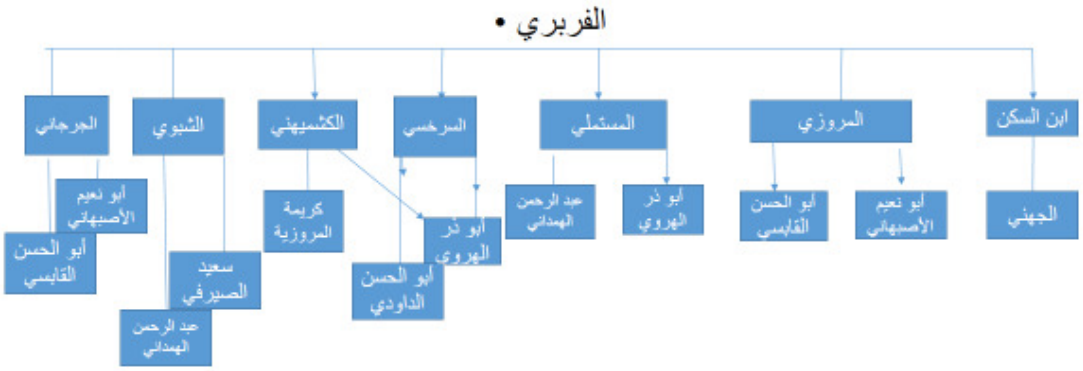

2/ رواية أبي إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي (ت 294ه)

3/ رواية أبي محمد حماد بن شاكر بن سوّية النسفي (ت 311ه).

4/ رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي النسوي (ت 319ه).

5/ رواية الحسن بن إسماعيل المحاملي، وهو آخر من حدث عن البخاري ببغداد.

المحاضرة الثامنة

شرط البخاري في الجامع:

لم يصرح الإمام البخاري بشرطه في كتابه، وإنما اجتهد العلماء من بعده في استنباط ذلك، منهم محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ) في كتابه (شروط الأئمة الستة)، ثم من بعده الحازمي (ت584هـ) في كتابه (شروط الأئمة الخمسة)، وفصل في ذلك تفصيلا ابن حجر (ت852هـ) في مقدمة الفتح البخاري والمسماة (هدي الساري في شرح صحيح البخاري).

يقول أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: "اعلم أن البخاري ومسلما ومن ذكرنا لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم."[1]

ومن خلال تسميته لكتابه يمكن أن نستشف تلك الشروط، فهو سماه: "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

أما المسند فقال السيوطي: " أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي ﷺ سواء كانت من قوله أم فعله أم تقريره، وإن ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع تبعًا وعرضًا لا أصلًا مقصودًا."[2]

وأما الصحيح فقال السيوطي: "وأما الصحيح: فإنه ليس فيه شيء ضعيف، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره، فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: "ما أدخلت في الجامع إلا ما صح."

وأما المختصر، فمقصوده أنه لم يخرج كل الأحاديث الصحيحة، وقد صرح هو نفسه بذلك حيث نقل ابن الصلاح ذك عنه في قوله: " لَمْ يَسْتَوْعِبَا الصَّحِيحَ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَلَا الْتَزَمَا ذَلِكَ. فَقَدْ رُوِّينَا عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: " مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِي (الْجَامِعِ) إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصِّحَاحِ لِحَالِ الطُّولِ."[3]

---

[1]- شروط الأءمة الستة، المقدسي، ص 17.

[2]- التوشيح شرح الجامع الصحيح (1/ 44).

[3]- معرفة أنواع علوم الحديث المعروفة ب مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر (ص: 19)

1/شرطه في الأسانيد الرواة:

نقل ابن حجر عن أبي طاهر المقدسي قوله: "شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى."[1]

ولخص قول الحازمي في معرفة شرط البخاري بقوله: "إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد."[2]

وهو في الحقيقة شرط مسلم، وقد جمع بينهما أبو طاهر المقدسي في الشرط[3]، غير أن البخاري شديد التثبت في مسألة العنعنة، فلا يقبل إلا ما ثبتت فيه اللقيا بالدليل، وقد نازعه في هذا كل من مسلم وابن حبان وغيرهما، يقول ابن حجر: " وهو أن مسلم كان مذهبه بل نقل الإجماع في أول صحيحه أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما. والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. وقد أظهر البخاري هذا المذهب في التأريخ، وجرى عليه في الصحيح، وهو مما يرجح كتابه به، لأنا وإن سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال. وبهذا يتبين أن شرطه في كتابه أقوى اتصالا وأشد تحريا والله أعلم "[4]

2/ منهجه في كتابه:

أ/ ترتيب كتابه:

يقول الدّهلوي: "أول ما صنّف أهل الحديث في علم الحديث جعلوه مدوّنًا في أربعة فنون: فنُّ السنة، أعني: الذي يقال له الفقه مثل: (موطأ مالك)، و(جامع سفيان)، وفنُّ التفسير مثل كتاب ابن جرير، وفنُّ السير مثل كتاب محمد بن إسحاق، وفنُّ الزهد والرقائق مثل كتاب ابن المبارك، فأراد البخاري –

---

[1]– هدي الساري، ابن حجر، ص16

[2]– المصدر نفسه، ص 16.

[3]– قال في شروط الأئمة الستة، ص 17: "فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور...."

[4]– النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر (1/ 289).

رحمه الله- أن يجمع الفنون الأربعة في كتاب، ويجرده لما حكم له العلماء بالصّحّة قبل البخاري وفي زمانه. ويجرده للحديث المرفوع المسند، وما فيه من الآثار وغيرها إنما جاء تبعًا لا بأصله، ولهذا سمّى كتابه بـ(الجامع الصحيح المسند)"[1] ولهذا صنّف البخاري هذه الأحاديث وغيرها على أبواب الفقه، والعقائد، والتفسير، والآداب، وكلُّ أبواب ينتظمها موضوع واحد جعلها كتابًا يضم معنى هذه الأبواب (التقسيم الموضوعي)، وقد بدأ بكيف كان بدء الوحي، ثم ذكر بعضه كتاب الإيمان، ثم العلم، وقدَّم بدء الوحي -كما يقول البلقيني- لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع، وجاءت الرسالات، ومنه عُرِفَ الإيمان والعلوم، ثم توالت الكتب التي تندرج تحتها أبواب، وختمه بكتاب التوحيد، وهو بذلك يحتوي على ثمانية وتسعين كتابا حسب إيراد ابن حجر. وتتفاوت الأبواب من حيث العدد بين كثر وقليل، أقلها باب واحد ككتاب (صلاة التراويح) وأطولها مائة وتسعة وتسعون بابا وذلك في كتاب الجهاد. وتكثر الأحاديث وتقل من باب إلى آخر.

ب/ تكرار الحديث: مما تميز به منهج البخاري في صحيحه، أنه يكرر الحديث في كتابه في مواضع عديدة، ولذلك التكرار أغراض وأهداف قصدها البخاري ولكنه لم يفصح عنها، وإنما استنبطها العلماء من بعده، ومن أشهر من فصّل ذلك ابن حجر في مقدمة شرحه.

" قَالَ الْحَافِظ أَبُو الْفضل مُحَمَّد بن طَاهِر الْمَقْدِسِي فِيمَا رويناهُ عَنهُ فِي جُزْء سَمَّاهُ جَوَاب المتعنت أعلم أَن البُخَارِيّ رَحمَه الله كَانَ يذكر الحَدِيث فِي كِتَابه فِي مَوَاضِع ويستدل بِهِ فِي كل بَاب بِإِسْنَاد آخر ويستخرج مِنْهُ بِحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يَقْتَضِيهِ الْبَاب الَّذِي أخرجه فِيهِ وقلما يُورد حَدِيثا فِي موضِعين بِإِسْنَاد وَاحِد وَلَفظ وَاحِد وَإِنَّمَا يُورِدهُ من طَرِيق أُخْرَى لمعان نذكرها وَالله أعلم بمراده مِنْهَا.."[2]

ثم ذكر ابن حجر سبعة أغراض للبخاري في تكراره للأحاديث:

- فَمِنْهَا أَنه يخرج الحَدِيث عَن صَحَابِيّ ثمَّ يُورِدهُ عَن صَحَابِيّ آخر وَالْمَقْصُود مِنْهُ أَن يخرج الحَدِيث عَن حد الغرابة وَكَذَلِكَ يفعل فِي أهل الطَّبَقَة الثَّانِيَة وَالثَّالِثَة وهلم جرا إِلَى مشايخه فيعتقد من يرى ذَلِك من غير أهل الصَّنْعَة أَنه تكْرَار وَلَيْسَ كَذَلِك لاشْتِمَاله على فَائِدَة زَائِدَة

- وَمِنْهَا أَنه صحّح أَحَادِيث على هَذِه الْقَاعِدَة يشْتَمل كل حَدِيث مِنْهَا على معَان مُتَغَايِرَة فيورده فِي كل بَاب من طَرِيق غير الطَّرِيق الأولى وَمِنْهَا أَحَادِيث يَرْوِيهَا بعض الروَاة تَامَّة ويرويها بَعضهم مختصرة فيوردها كَمَا جَاءَت ليزيل الشُّبْهَة عَن نَاقِليهَا

[1]- شرح تراجم أبواب البخاري، ولي الله الدهلوي، ص 19. تحقيق عزت محمد فرغلي، دار الكتاب المصري، القاهرة، بيروت، 1999م.
[2]- هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 1/ 22. مكتبة الصفا.

- وَمِنْهَا أَن الروَاة رُبمَا اخْتلفت عباراتهم فَحدث راو بِحَدِيث فِيهِ كلمة تحْتَمل معنى وَحدث بِهِ آخر فَعبر عَن تِلْكَ الْكَلِمَة بِعَينهَا بِعِبَارَة أُخْرَى تحْتَمل معنى آخر فيورده بِطرقِهِ إِذا صحت على شَرطه ويفرد لكل لَفْظَة بَابا مُفردا

- وَمِنْهَا أَحَادِيث تعَارض فِيهَا الْوَصْل والإرسال وَرجح عِنْده الْوَصْل فاعتمده وَأورد الْإِرْسَال منبها على أَنه لَا تَأْثِير لَهُ عِنْده فِي الْوَصْل

- وَمِنْهَا أَحَادِيث تعَارض فِيهَا الْوَقْف وَالرَّفْع وَالْحكم فِيهَا كَذَلِك

- وَمِنْهَا أَحَادِيث زَاد فِيهَا بعض الروَاة رجلا فِي الْإِسْنَاد ونقصه بَعضهم فيوردها على الْوَجْهَيْنِ حَيْثُ يَصح عِنْده أَن الرَّاوِي سَمعه من شيخ حَدثهُ بِهِ عَن آخر ثمَّ لَقِي الآخر فحدثه بِهِ فَكَانَ يرويهِ على الْوَجْهَيْنِ

- وَمِنْهَا أَنه رُبمَا أورد حَدِيثا عنعنه رَاوِيه فيورده من طَرِيق أُخْرَى مُصَرحًا فِيهَا بِالسَّمَاعِ على مَا عرف من طَرِيقَته فِي اشْتِرَاط ثُبُوت اللِّقَاء فِي المعنعن فَهَذَا جَمِيعه فِيمَا يتَعَلَّق بِإِعَادَة الْمَتْن الْوَاحِد فِي مَوضِع آخر أَو أَكثر.

ج/ **تقطيع الحديث**: كما عرف البخاري أيضا بتقطيعه للحديث، والمقصود به تفريق أجزاء المتن في مواضع مختلفة من الكتاب، حسب ما يقتضيه المقام. ويشرح لنا ابن حجر أسباب ذلك التقطيع بقوله:"

وَأما تقطيعه للْحَدِيث فِي الْأَبْوَاب تَارَة واقتصاره مِنْهُ على بعضه أُخْرَى فَذَلِك لِأَنَّهُ:

- إِن كَانَ الْمَتْن قَصِيرا أَو مرتبطا بعضه ببَعْض وَقد اشْتَمَل على حكمين فَصَاعِدا فَإِنَّهُ يُعِيدهُ بِحَسب ذَلِك مراعيا مَعَ ذَلِك عدم إخلائه من فَائِدَة حَدِيثِيَّةٌ وَهِي إِيرَاده لَهُ عَن شيخ سوى الشَّيْخ الَّذِي أخرجه عَنهُ قبل ذَلِك كَمَا تقدم تَفْصِيله فتستفيد بذلك تَكْثِير الطّرق لذَلِك الحَدِيث

- وَرُبمَا ضَاقَ عَلَيْهِ مخرج الحَدِيث حَيْثُ لَا يكون لَهُ إِلَّا طَرِيق وَاحِدَة فيتصرف حِينَئِذٍ فِيهِ فيورده فِي مَوضِع مَوْصُولا وَفِي مَوضِع مُعَلّقا ويورده تَارَة تَاما وَتارَة مُقْتَصرا على طرفه الَّذِي يحْتَاج إِلَيْهِ فِي ذَلِك الْبَاب.

- فان كَانَ الْمَتْن مُشْتَمِلًا على جمل مُتعَدِّدَة لَا تعلق لإحداها بِالْأُخْرَى فَإِنَّهُ يخرج كل جملَة مِنْهَا فِي بَاب مُسْتَقل فِرَارًا من التَّطْوِيل وَرُبمَا نشط فساقه بِتَمَامِهِ فَهَذَا كُله فِي التقطيع...

- وَهُوَ يَقْتَضِي أَنه لَا يتَعَمَّد أَن يخرج فِي كِتَابه حَدِيثا معادا بِجَمِيعِ إِسْنَاده وَمَتنه وَإِن كَانَ قد وَقع لَهُ من ذَلِك شَيْء فَعَن غير قصد وَهُوَ قَلِيل جدا...

- وَأما اقْتِصَاره على بعض الْمَتْن ثمَّ لَا يذكر الْبَاقِي فِي مَوضِع آخر فَإِنَّهُ لَا يَقع لَهُ ذَلِك فِي الْغَالِب

إِلَّا حَيْثُ يكون الْمَحْذُوف مَوْقُوفا على الصَّحَابِيّ وَفِيه شَيْء قد يحكم بِرَفْعِهِ فَيقْتَصر على الْجُمْلَة الَّتِي يحكم لَهَا بِالرَّفْع ويحذف الْبَاقِي لِأَنَّهُ لَا تعلق لَهُ بموضوع كِتابه."[1]

د/ المعلقات في الصحيح: الحديث المعلق هو ما حذف من مبتدأ إسناده راو فأكثر، قد يصل حتى الصحابي ويعد من الحديث الضعيف بسبب الانقطاع في الإسناد، كوننا نجهل هذا الساقط أهو ثقة أم لا.

وقد وجد في صحيح البخاري جملة من الأحاديث المعلقة، وعددها ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثاً، 1341، وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب موصول، سوى مائة وستين حديثا 160، فلم يسندها من طرق أخرىً . وقد اهتم ابن حجر بهذه المعلقات اهتماما بالغا وألف فيها كتابا سماه **(تَغْلِيق التَعْلِيق)** الذي وَصَلَ فيه هذه المعلقات؛ أي بيَّن أسانيدها إلى من انتهت إليه، سواءً كانت منسوبة إلى النبي ﷺ مرفوعة أو موقوفة على الصحابة أو التابعين أو من جاء بعدهم.وفصل فيها تفصيلا كاملا، هذا ملخصه: " فَأَما الْمُعَلق من المرفوعات فعلى **قسمَيْنِ أَحدهمَا مَا يُوجد فِي مَوضِع آخر من كِتَابه هَذَا مَوْصُولا وَثَانِيهمَا مَا لَا يُوجد فِيهِ إِلَّا مُعَلّقا** فَالْأول قد بَينا السَّبَب فِيهِ فِي الْفَصْل الَّذِي قبل هَذَا وَأَنه يُورِدهُ مُعَلّقا حَيْثُ يضيق مخرج الحَدِيث إِذْ من قَاعِدَته أَنه لَا يُكَرر إِلَّا لفائدة فَمَتَى ضَاقَ الْمخْرج واشتمل الْمَتْن على أَحْكَام فَاحْتَاجَ إِلَى تكريره فَإِنَّهُ يتَصَرَّف فِي الْإِسْنَاد بالاختصار خشيَة التَّطْوِيل **وَالثَّانِي وَهُوَ مَا لَا يُوجد فِيهِ** إِلَّا مُعَلّقا فَإِنَّهُ **على صُورَتَيْنِ إِمَّا أَن يُورِدهُ بِصِيغَة الْجَزْم وَإِمَّا أَن يُورِدهُ بِصِيغَة التمريض** فالصيغة الأولى يُسْتَفَاد مِنْهَا الصِّحَّة إِلَى من علق عَنهُ لَكِن يبْقى النّظر فِيمَن أبرز من رجال ذَلِك الحَدِيث فَمِنْهُ مَا يلْتَحق بِشَرْطِهِ وَمِنْه مَا لَا يلْتَحق أما مَا يلْتَحق فالسبب فِي كَونه لم يُوصل إِسْنَاده إِمَّا لكَونه أخرج مَا يقوم مقَامه فاستغنى عَن إِيرَاد هَذَا مُسْتَوفى السِّيَاق وَلم يهمله بل أوردهُ بِصِيغَة التَّعْلِيق طلبا للاختصار وَإِمَّا لكَونه لم يحصل عِنْده مسموعا أَو سَمعه وَشك فِي سَمَاعه لَهُ من شَيْخه أَو سَمعه من شَيْخه مذاكرة فَمَا رأى أَنه يَسُوقهُ مساق الأَصْل وغالب هَذَا فِيمَا أوردهُ عَن مشايخه... **وَأما مَا لَا يلْتَحق بِشَرْطِهِ** فقد يكون صَحِيحا على شَرط غَيره وَقد يكون حسنا صَالحا للحجة وَقد يكون ضَعِيفا لَا من جِهَة قدح فِي رِجَاله بل من جِهَة انْقِطَاع يسير فِي إِسْنَاده...**والصيغة الثَّانِيَة وَهِي صِيغَة التمريض** لَا تستفاد مِنْهَا الصِّحَّة إِلَى من علق عَنهُ لَكِن فِيهِ مَا هُوَ صَحِيح وَفِيه مَا لَيْسَ بِصَحِيح على مَا سنبينه فَأَما مَا هُوَ صَحِيح فَلم نجد فِيهِ مَا هُوَ على شَرطه إِلَّا مَوَاضِع يسيره جدا ووجدناه لَا يسْتَعْمل ذَلِك إِلَّا حَيْثُ يُورد ذَلِك الحَدِيث الْمُعَلق بِالْمَعْنَى... وَأما مَا لم يُورِدهُ فِي مَوضِع آخر مِمَّا أوردهُ بِهَذِهِ الصِّيغَة فَمِنْهُ مَا هُوَ صَحِيح إِلَّا أَنه لَيْسَ على شَرطه وَمِنْه مَا

[1]- هدي الساري، ابن حجر، 22/1.

هُوَ حسن وَمِنْه مَا هُوَ ضَعِيف فَرد إِلَّا أَن الْعَمَل على مُوَافَقَته وَمِنْه مَا هُوَ ضَعِيف فَرد لَا جَابر لَهُ.."[1]

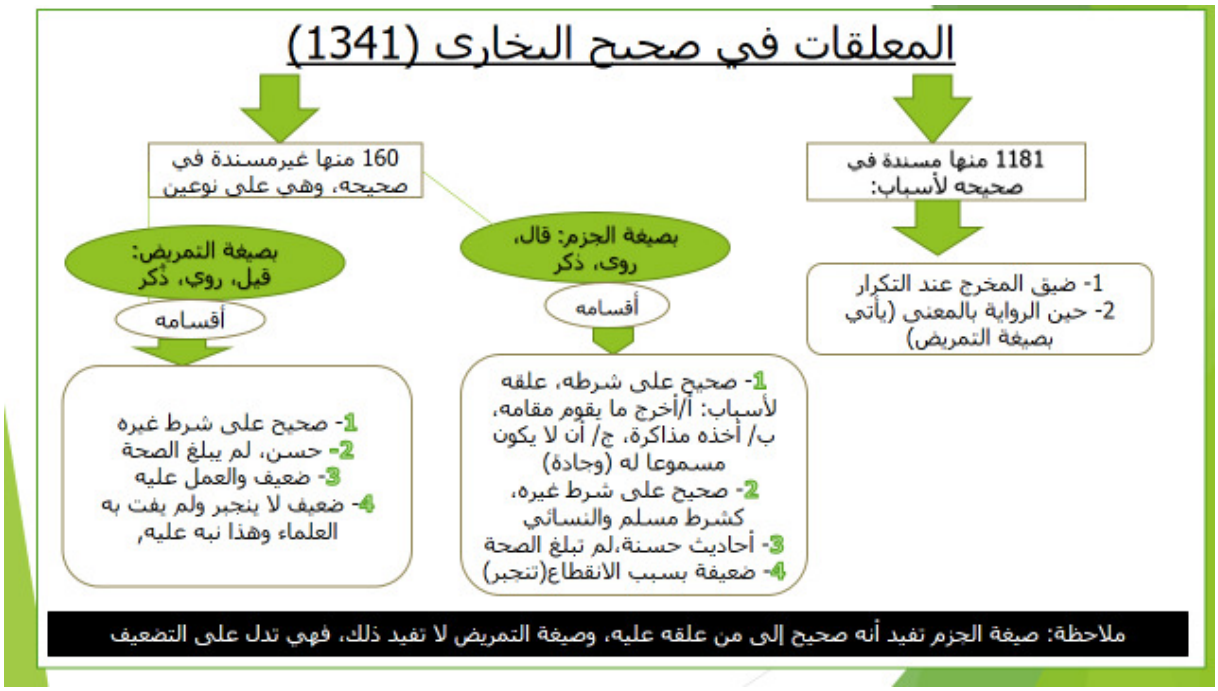

"وخلاصة هذا الكلام كله:

"أن كل ما علقه البخاري فهو صالح للعمل إلا ما صرَّح بتضعيفه، أن كل ما علقه البخاري سواء بالجزم أو بالتمريض، سواء وصله أم لم يصله فهو صالح للعمل إلا ما صرَّح بتضعيفه"

تقول لي: كيف ما قلت إن فيه أحاديث ضعيفة ؟

قلنا لكم: إن الأحاديث الضعيفة عليها العمل.

وهو أن هذا الحكم لم نصدره على هذه المعلقات لمجرد أن البخاري علقها في الصحيح، وإنما أُصدرت هذه الأحكام وعرفنا هذه الأقسام لما وُصِلَت هذه المعلقات، وَصَلَها الحافظ بن حجر في " تغليق التعليق " وحكمنا على أسانيدها بما يليق بها من القبول والرد، فليس لِذِكر الإمام البخاري لهذه المعلقات في صحيحة مزية خاصة يبقى الحديث المنقطع ليس بحجة سواء عند البخاري أو عند غيره، ولذلك اضطر الحافظ أن يجتهد ويحاول أن يصل هذه الأحاديث ليعرف مراتبها من القبول والرد، هذا أمر مهم حتى نعرف أن المحدِّثين ساروا على قاعدة مُطَّرِدَة في رد المنقطع وعدم قبوله.."[2]

[1]- مقدمة فتح الباري، ابن حجر، 1/ 24-25.

[2]- منهج الخاري في صحيحه، حاتم بن شريف العوني، محاضرة مفرغة.

هـ/ تراجم البخاري: اشتهرت عبارة (فقه البخاري في تراجمه) عند أهل الحديث، ومعناها من أراد أن يعرف فقه البخاري وآرائه الفقهية فعليه أن يقرأ تراجم الأبواب فإنه سيعرف فقه الإمام، فما معنى التراجم؟

الترجمة هي عنوان الباب عند المحدثين مثل: (كتاب المناقب، باب هجرة النبي ﷺوأصحابه إلى المدينة..) فباب هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، هو عنوان لمجموعة من الأحاديث التي تأتي تحته، منها مثلا حديث (إنما الأعمال بالنية).

وكان للبخاري منهج دقيق في وضع تراجمه حتى أن كثيرا من العلماء تعجب من مسالكه في ذلك، فألفت فيها كتب كثيرة، لشرح تلك التراجم وبيان مقاصدها، مثل كتاب (المتواري على أبواب البخاري) لابن المنيِّر، وممن فصل في تلك التراجم وأبان عن أغراض البخاري فيها ابن حجر في مقدمة الفتح حيث نقل فيها قول أحد المشايخ الذي قال: "حوّل البخاري تراجم جامعه-يعني بيضها-بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين." ثم بين أقسامها فقال: "وهي ظاهرة وخفية، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا وَهِي أَن تكون التَّرْجَمَة دَالَّة بالمطابقة لما يُورد فِي مضمنها وَإِنَّمَا فائدتها الاعلام بِمَا ورد فِي ذَلِك الْبَاب من غير اعْتِبَار لمقدار تِلْكَ الْفَائِدَة كَأَنَّهُ يَقُول هَذَا الْبَاب الَّذِي فِيهِ كَيْت وَكَيْت أَو بَاب ذكر الدَّلِيل على الحكم الْفُلَانِيّ مثلا وَقد تكون التَّرْجَمَة بِلَفْظ المترجم لَهُ أَو بعضه أَو بِمَعْنَاهُ..."[1]

التراجم الظاهرة: هي أن تكون دلالتها مباشرة على المضمون.

ومثال الترجمة الظاهرة قوله باب مناقب الزبير بن العوام، وأورد فيه الأحاديث التي تتحدث عن مناقب ذلك الصحابي، وقد استعمل عدة طرق في التراجم الظاهرة منها:

الترجمة بلفظ الحديث مثل (باب قول النبي ﷺ اللهم أمض لأصحابي هجرتهم)،

الترجمة ببعض الحديث مثل: (اصبروا حتى تلقوني على الحوض "،

الترجمة بمعنى الحديث مثل (باب يهريق الماء على البول)،

الترجمة بصيغة خبرية عامة مثل (باب هجرة الحبشة)،

الترجمة بصيغة خبرية خاصة مثل (باب قتل أبي جهل)،

الترجمة بصيغة الاستفهام مثل (باب التاريخ، من أين أرخوا التاريخ؟)،

الترجمة بأية مثل (باب ﴿ إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ

[1]- هدي الساري، ابن حجر، 1/ 20.

﴿١٢٢﴾ الترجمة بآثار الصحابة أو التابعين، مثل (باب الصلاة قبل العيد وبعدها، وقال أبو المعلىّ: سمعت سعيدا عن ابن عباس كره الصلاة قبل العيد)،

الترجمة بما يذهب إليه بعضهم مثل (باب من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد).

التراجم الخفية:

وهي التي لا يمكن إدراك العلاقة المباشرة فيها بين العنوان وبين مضمون الباب إلا بإمعان النظر والاجتهاد والتقصي، وقد اجتهد كثير من العلماء في التوصل إلى إيجاد تلك العلاقة في كثير من الأبواب، "وقد سلك فيها البخاري مسالك عدة:

– أن يذكر في الترجمة حكما زائدا على حديث الباب استنبطه من حديث آخر، مثال ذلك قوله في كتاب الصلاة باب (الشعر في المسجد) ثم ساق بسنده من حديث أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: "يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ، اللهم أيده بروح القدس" فهذا الحديث ليس فيه إشارة إلى أن القصة كانت في المسجد، لكنّ البخاري أخذ هذا الحكم من حديث آخر رواه من طريق سعيد بنّ المسيب قال: مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال: كنت أنشد فيه، وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة، فقال: أنشدك بالله، أسمعت رسول الله ﷺ يقول: " أجب عني، اللهم أيده بروح القدس ؟ " قال: نعم).

– وقد يستنتج حكما خفيا غير ظاهر بفهم دقيق كمثل قوله في كتاب الإيمان: باب (أحب الدين إلى الله عز وجل أدومه) ثم ساق بسنده عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة، قال: " من هذه؟ " قالت: فلانة، تذكر من صلاتها، قال: " مه، عليكم بما تطيقون، فوالله لا يمل الله حتى تملوا " وكان أحب الدين إليه مادام عليه صاحبه)

فجعل الأعمال من الإيمان، قال الحافظ ابن حجر: "مُرَادُ الْمُصَنِّفِ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يُطْلَقُ عَلَى الْأَعْمَالِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالدِّينِ هُنَا الْعَمَلُ وَالدِّينُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الْإِسْلَامُ وَالْإِسْلَامُ الْحَقِيقِيُّ مُرَادِفٌ لِلْإِيمَانِ فَيَصِحُّ بِهَذَا مَقْصُودُهُ."

– أن تتطابق الترجمة مع حديث الباب بالعموم والخصوص، مثل قوله في كتاب الجمعة: (باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه) ثم أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما يقول: (نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده، ويجلس فيه "، قلت لنافع: الجمعة ؟ قال: الجمعة وغيرها) فالنهي

مطلق في الحديث، والترجمة مقيدة لذلك بيوم الجمعة."[1]

ويلحق بالتراجم الخفية، ما أرسله البخاري من أبواب، أي ما عنونه ب (باب) فقط ولم يذكر فيه أي كلام، وسميت بالتراجم المرسلة، أي لم يقيد الباب بعنوان، وقد اجتهد العلماء في بيان مقصوده من ذلك، ولما تركها دون عنوان، وذكر الشيخ نور الدين عتر وجهين لتوجيه صنيع البخاري، فقال: "الأول: أن يكون مضمون الباب متصلا بالباب السابق مكملا له، فيفصل لفائدة زائدة في مضمونه، فيكون بمنزلة الفصل من السابق.

الثاني: وهو الكثير الغالب، أن يكون مضمون الباب فائدة تتصل بأصل الموضوع الذي عنون له بأبواب، ويكون قد ذكره عقبه لهذه الملابسة."[2]

و/ متفرقات: عرف عن البخاري أنه لا يفرق بين حدثنا وأخبرنا مثل الإمام مالك، وقد أشار إلى ذلك ابن حجر في الفتح.

كما عرف عنه أنه إذا روى الحديث عن أكثر من واحد فإن اللفظ يكون لآخرهم، وهذا ما أشار إليه ابن حجر: "وَقَدْ ظَهَرَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا أَوْرَدَ الْحَدِيثَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ فَإِنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ لِلْأَخِيرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[3]، كما عرف عنه أيضا أنه يشرح غريب الحديث، يقول ابن حجر في الفتح 324/3: " وَهَذِهِ عَادَةُ الْبُخَارِيِّ إِذَا مَرَّتْ بِهِ لَفْظَةٌ غَرِيبَةٌ تُوَافِقُ كَلِمَةً فِي الْقُرْآنِ نَقَلَ تَفْسِيرَ تِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي مِنَ الْقُرْآنِ وَالتَّفْسِيرُ الْمَذْكُورُ."

3/ أثر الموطأ في صحيح البخاري

يعتبر موطأ مالك بن أنس أقدم كتاب وصل إلينا مؤلف على طريقة الأبواب، وكل من جاء بعده فهم عيال عليه في هذه الطريقة وما تضمنتها، يقول ولي الله الدهلوي: "وعُلم أيضا أن الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي، وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري وجامع الترمذي ومستخرجات على الموطأ تحوم حومه، وتروم رومه، مطمح نظرهم فيها وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك ما فاته، وذكر المتابعات والشواهد لم أسنده، وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روي خلافه. وبالجملة فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك إلا بالإكباب على هذا الكتاب."[4]

---

[1]- مطبوعة مناهج المحدثين، حميد قوفي، سنة ثانية، أصول الدين، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر. 2013/2012.

[2]-الإمام الترمذي والموازنة بينه جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، ص325-327

[3]- فتح الباري، ابن حجر، 436/1.

[4]- المسوى شرح الموطأ، ولي الله الدهلوي، 63/1.

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في العارضة (5/1) عن سبق «الموطأ» في منهجه المبتكر وفي اقتصاره على الحديث الصحيح عنده: "الموطأ هو الأصل واللباب, وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب, وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي".

ويمكن أن نجمل أثر الموطأ في صحيح البخاري في الجانب الحديثي والجانب الفقهي في جملة من النقاط هي:

1- عدم وضع مقدمة لكتابه مثل مالك لم يضع مقدمة لموطئه.

2- عدم تفريقه بين لفظ (حدثنا) ولفظ (أخبرنا) مثل مالك.

3- تقديمه لروايات مالك المسندة على روايات غيره، فقد أخرج كل أحاديث الموطأ المسندة (عدد المسند في الموطأ حوالى 600 حديث) قال الدكتور محمد سعيد بخاري: «لقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن الإمام مالك: (644) رواية .وذكر لبعض هذه الروايات متابعات عن شيوخه, وللبعض الأخر عن شيوخ شيوخه .لذا قد يصبح عدد ما رواه البخاري بهذا الاعتبار أكثر من: (668) رواية."[1] ذكر السيوطي حرص البخاري على أحاديث الموطأ، فقال في أوجز المسالك (22/1): " قال بعض العلماء: إن البخاري إذا وجد حديثا يؤثر عن مالك لا يكاد يعدل به إلى غيره, حتى إنه يروي في الصحيح عن عبد االله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية عن مالك" أي نازلا.

4- حرصه على تقديم حديث مالك، قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (325/20): "ثم هذه كتب الصحيح التي أجل ما فيها كتاب البخاري أول ما يستفتح الباب بحديث مالك, وإن كان في الباب شيء من حديث مالك لا يقدم على حديثه غيره."

5- إخراجه مراسيل الموطأ ووصله لها، وكذا الأحاديث المنقطعة ووصلها. وكذا موقوفاته ورفعها. وبلاغاته ووصلها.

6- اقتفاء أثره في منهجه، ومن معالم ذلك:

7- ترتيب البخاري لصحيحه على منوال موطأ مالك، أي طريقة الأبواب بتقسيم صحيحه إلى كتب وأبواب تحتها مجموعة من الأحاديث ذات الموضوع الواحد (التقسيم الموضوعي).

8- وضع تراجم للأبواب تلخص موضوع أحاديث الباب تماما مثل ما صنع مالك في الموطأ، حيث نجد المتتبع لتراجم الموطأ يجد فيها تراجم ظاهرة وتراجم استنباطية خفية تدل على دقة فهم مالكن فنجد في

[1]- عن محاضرة له على اليوتيوب.

الموطأ كل الصيغ التي ذكرناها عند البخاري: التراجم الظاهرة فيها الترجمة بصيغة خبرية عامة، الترجمة بصيغة خبرية خاصة، الترجمة المقتبسة من النصوص (يعني من القرآن والحديث والأثر)، الترجمة بالأبواب الجامعة (هذه لا توجد عند البخاري، بل يستعمل أبواب كذا)، التراجم الاستنباطية الخفية، كأن تتضمن الترجمة حكما خفيا لا دلالة عليه في الحديث، أن سكون بين الترجمة والحديث إطلاق وتقييد، أو عموم وخصوص[1]

9- اختصار الحديث عند التكرار، وقد فعل مالك ذلك كثيرا، مثل حديث (جرح العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس) أخرجه في كتاب جامع العقول كاملا، واختصره في كتاب الزكاة بقوله (في الركاز الخمس).

10- تقطيع الحديث وقد كان يفعله مالك كثيرا في الموطأ، يقول ابن الصلاح في مقدمته ص217: " وَأَمَّا تَقْطِيعُ الْمُصَنِّفِ مَتْنَ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ، وَتَفْرِيقُهُ فِي الْأَبْوَابِ، فَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ أَقْرَبُ، وَمِنَ الْمَنْعِ أَبْعَدُ، وَقَدْ فَعَلَهُ مَالِكٌ، وَالْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيث."

11- تكرار الحديث، عرف عن مالك أنه يكرر الحديث بعدة فوائد في الكتاب، "لقد استعمل الإمام مالك التكرار للأحاديث والآثار في الباب الواحد وفي الأبواب المختلفة، ولعل السبب في ذلك هو الفوائد والعوائد المتوخاة من إعادة الحديث الواحد في أكثر من باب...وله في ذلك أغراض."[2]

12- شرح غريب الحديث، وقد كان يفعله مالك في الموطأ، قال أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث ص 88: " هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ الْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ فِي الْمُتُونِ، وَهَذَا عِلْمٌ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، مِنْهُمْ: مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ..."

4/ المؤلفات حول الجامع الصحيح

لمكانة صحيح البخاري، حيث يعتبر أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، لقي عناية فائقة من العلماء، فألف حوله الكم الكثير من المؤلفات، في رجاله، اختصاره، شرح تراجمه، في نقده، في فقهه، وأكثر ما ألف حوله كان في الشروح، نذكر من ذلك:

الشروح:

1. أعلام الحديث: لأبي سليمان حَمد بن محمَّد الخَطَّابي، (ت388 هـ).

[1]- راجع تفصيل ذلك في دراسة لمحمد بن يحي مبروك بعنوان: الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال كتابه الموطأ، من ص 410-422

[2]- المرجع السابق، ص470 بتصرف.

2 . النصيحة في شرح البخاري: لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، (402هـ).

3 ـ شرح صحيح البخاري: لأبي الحسن عليّ بن خلف ابن بطال المالكي، (ت444 هـ).

4 . الكواكب الدَّراري شرح صحيح البخاري: لمحمَّد بن يوسف الكِرماني، (786 هـ).

5 . التنقيح لألفاظ الجامع الصَّحيح: لبدر الدّين الزّركشي، (794 هـ).

6- فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي (795هـ) لم يتمه توقف في كتاب الجنائز.

7 ـ التوضيح شرح الجامع الصحيح: لعمر بن علي ابن الملقن الشافعي (ت804هـ).

8. فتح الباري بشرْح صحيح البخاري: للإمام أحمد بن عليٍّ ابن حجر العسقلاني(852 هـ).

9 . عمدة القاري شرح صحيح البخاري:لبدر الدِّين محمود بن أحمد العيني، (ت855 هـ).

10. التوشيح شرح الجامع الصحيح، السيوطي(911هـ)

12 . "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري":لشهاب الدّين أحمد بن محمَّد القسطلاني (ت922 هـ).

المختصرات:

1 . مختصر جمال الدين أحمد بن عمر، الأنصاري، القرطبي (ت 656هـ)

2 . مختصر الإمام أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي (893هـ).

3 . مختصر المهلب بن أبي صفرة الأزدي (ت 453هـ).

4 . مختصر الإمام أبي محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمرة، الأزدي، الأندلسي (ت 675هـ).

المستخرجات:

1 . المستَخرَج على صحيح البُخَاري: للإمام أبي بكر أحمد الجُرجانِيّ الإسماعيليّ(ت371هـ).

2 . مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذهل الهروي (ت378 هـ).

3 . مستخرج الحافظ أبي بكر البرقاني (ت 425 هـ).

4. المستَخرَج على البُخاريِّ: للإمام أبي نُعيم، أحمد ابن عبداللَّه الأصبهانيِّ (ت430هـ).

المستدركات:

1 . الإلزامات والتتبع: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (ت 385 هـ).

2 . المستدرك على الصحيحين :للحاكم النيسابوري، (ت 405 هـ).

3 . المستخرج على الإلزامات: لأبي ذر عبد بن أحمد الهروي، ت(434هـ).

حول التراجم:

1. المتواري عمى تراجم البخاري لابن المنير (683هـ)
2. ترجمان التراجم، لابن رُشيد(721هـ)
3. مناسبات تراجم البخاري، لابن جماعة (733هـ)
4. شرح تراجم أبواب البخاري، لواي الله الدهلوي.(1176هـ)
5. الأبواب والتراجم من صحيح البخاري، للكاندهلوي.(1384هـ)

وغيرها من المؤلفات الكثيرة.

المحاضرة التاسعة

الإمام مسلم

وكتابه الصحيح

1/ اسمه، نسبه ومولده[1]:

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري. والقشيري: هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء منهم الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري.

والنيسابوري نسبة إلى بَلَدِه نيسابور من مدن خراسان.

هل هو عربي الأصل أم من الموالي ؟

أشار **السمعاني وابن الأثير** أنه من أنفسهم (أي من بني قشير)، وقال **ابن الصلاح** في المقدمة ص160: من أنفسهم، وقال في صيانة صحيح مسلم ص215 :القشيري النسب. ..عربي صليبة. ووافقه **النووي** في شرح مسلم، 122/1، و تهذيب الأسماء .395/ 2

وقال **التجيبي** في برنامجه ص93 : " الإمام الناقد أبا الحسين مسلم بن الحجاج المضري القيسي الهوازني العامري القشيري مولى قشير بن كعب أخو عقيل بن كعب. .الخ."

وقال **الذهبي** في سير أعلام النبلاء 558/12 : "فلعله من موالي قشير".

وأرى أن الصواب مع التجيبي والذهبي لأن هناك من صرح أنه فارسي الأصل وهو **أبو المظفر** عون الدين يحيى بن محمد بن هبيرة (ت560 هـ) وهو عراقي من مدينة الدور من سواد العراق وهو أقرب مكانا وزمانا من مسلم ممن قال أنه عربي الأصل، حيث قال في كتابه " الإفصاح عن معاني الصحاح /6) " (270في معرض شرحه لحديث (لو كان الدين عند الثريا...)[2]:

---

[1]- تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء12/558 .والأنساب لأبي سعد السمعاني 4/501 واللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير3/37..

[2]- متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن سورة البقرة - باب قوله: وآخرين منهم لما يلحقوا بهم، حديث:4618، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل فارس - حديث:4724، واللفظ لمسلم، وعند البخاري بلفظ (الإيمان) بدل (الدين).

"في هذا الحديث ما يدل على أن الإيمان والدين يكونان في فارس؛ وقد بان قول رسول اللهﷺ في صاحبي هذا الكتاب :وهما الإمامان :أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج، وكلاهما فارسيان .إلى غيرهما من أئمة العلم في فنون العلم، وأنواع أقسام الدين والفضائل"..

مولده:

اختلف أهل العلم في مولده[1] ، ما بين 201 هـ و204 هـ، ولكن اتفقوا على سنة الوفاة فلا خلاف أنه توفي عام261 هـ.

2/طلبه للعلم:

بدأ الإمام مسلم في طلب العلم مبكرا، وأول ما بدأ به حفظ القرآن، ثم اختلف لسماع الحديث وهو ابن 14 عاما، يقول الذهبي:

"سَمِعَ: سنة ثمان عشرة ومائتين ببلده مِن يحيى بْن يحيى، وبِشْر بْن الحَكَم، وإسحاق بْن راهَوَيْه.

وحجّ سنة عشرين، فَسَمِعَ مِنْ: القَعْنَبِيّ، وهو أقدم شيخ له، ومن: إِسْمَاعِيل بْن أبي أُوَيْس، وأحمد بْن يُونُس، وعُمَر بْن حَفْص بْن غِياث، وسعيد بْن مَنْصُور، وخالد بْن خِدَاش، وجماعة يسيرة.

وردَّ إِلَى وطنه. ثُمَّ رحل فِي حدود الخمس وعشرين ومائتين فَسَمِعَ مِنْ عليّ بْن الجَعْد، ولم يروِ عَنْهُ فِي صحيحه لأجل بدعةٍ ما.

وَسَمِعَ مِنْ: أَحْمَد بْن حنبل، وشَيْبان بْن فروُّخ، وخلف البزّار، وسعيد بْن عَمْرو الأَشْعثيّ، وعَوْن بْن سلّام، وإبراهيم بن موسى الفراء، ومحمد بن مهران الجمّال، ومحمد بْن الصَّبّاح الدُّولابيّ، وأبي نصر التّمّار، ويحيى بْن بِشْر الحريريّ، وقُتَيْبَة بْن سَعِيد، وأُميّة بْن بِسْطام، وجعفر بْن حُمَيْد، وحبّان ابن مُوسَى المَرْوَزِيّ، والحَكَم بْن مُوسَى القَنْطَريّ، وعبد الرَّحْمَن بْن سلّام الجُمَحيّ، وخلْق كثير من العراقيّين، والحجازيّين، والشّاميّين، والمصريّين، والخراسانيّين فسمى له شيخنا في تهذيب الكمال مائتين وأربعة عشر شيخًا.[2]

[1]- ينظر: العبر، الذهبي، 23/2: تذكرة الحفاظ 590/2:، البداية والنهاية، ابن كثير، 34/11، تقريب التهذيب ابن حجر، 529/1، صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح، ص .216

[2]- تاريخ الإسلام، الذهبي، ت بشار عواد، (6/ 431).

3/شيوخه، وتلاميذه: [1]

تلقى مسلم العلم عن جموع من العلماء من أبرزهم هؤلاء الأئمة: عبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن بشار بندار، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبي كريب محمد بن العلاء، وأبي الربيع الزهراني، وأبي موسى محمد بن المثنى، وهناد بن السري، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، وعبد الله الدارمي، وإسحاق الكوسج، وخلق سواهم.. وقد ذكر مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال، وابن حجر في تهذيب التهذيب كلاهما عن كتاب " زهرة المتعلمين في أسماء مشاهير المحدثين " لبعض المغاربة عند كل شيخ روى عنه صاحبا الصحيح في كتابيهما عدد الأحاديث التي رواها عنه في صحيحه.

وأخذ الحديث، والعلم عن الإمام مسلم خلق من الرواة من أبرزهم:

الإمام أبو عيسى الترمذي، والفقيه إبراهيم بن محمد بن سفيان، وأبو حامد أحمد بن حمدون، والحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة، وأبو حامد ابن الشرقي، والحافظ أبو عمرو الخفاف، والحافظ سعيد بن عمرو البرذعي، والحافظ صالح بن محمد البغدادي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن إسحاق السراج، وأبو عوانة الإسفراييني، وأبو محمد القلانسي، ومكي بن عبدان، وخلق غيرهم [2].

4/ثناء العلماء عليه

أثنى على مسلم كبار العلماء من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، ومن جاء بعدهم من علماء الأمة، والثناء عليه كثير جدا سأنقل شيئا من ذلك:

قال أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف[3] . :سمعت بندارا محمد بن بشار يقول :حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند ومحمد بن إسماعيل ببخارى. وقال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلما في معرفة الصحيح على

---

[1]- انظر :رجال مسلم لا بن منجويه، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407.
وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 13/100، وتاريخ دمشق، ابن عساكر، 58/85، و تهذيب الكمال، المزي27/500 ، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 12/558.

[2]- تاريخ دمشق58/85 ، وتهذيب الكمال27/504 ، وسير أعلام النبلاء12/562 ، وغيرها.

[3]- تاريخ دمشق، 58/89

مشايخ عصره.[1]

وقال إسحاق الكوسج: لمسلم لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين .[2]

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في الجرح والتعديل: كتبت عنه بالري، وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث.

وقال أبو عبدالله محمد بن يعقوب بن الأخرم الحافظ إنما أخرجت نيسابور ثلاثة رجال محمد بن يحيى، ومسلم بن الحجاج، وإبراهيم بن أبي طالب.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ، (2/588): مسلم بن الحجاج الإمام الحافظ حجة الإسلام.

5/وفاته :

قال ابن الصلاح في صيانة مسلم ص216: "وكان لموته سبب غريب نشأ عن غمرة فكرية. . .

قال :سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب سمعت أحمد بن سلمة يقول :عقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار: لا يدخلن أحد منكم هذا البيت، فقيل له :أهديت لنا سلة فيها تمر، فقال :قدموها إلي، فقدموها، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة يمضغها، فأصبح وقد فني التمر، ووجد الحديث.

قال الحاكم :زادني الثقة من أصحابنا :أنه منها مرض، ومات. اهـ[3] .

وكانت وفاته عشية يوم الأحد، ودفن الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، رحمه الله رحمة واسعة.

6/مؤلفاته :

الجامع المسند الصحيح، التمييز، الكنى والأسماء، الطبقات، المنفردات والوحدان، رجال عروة بن الزبير، وهذه كلها قد طبعت.

---

[1]- تاريخ بغداد102-13/101 .

[2]- ينظر: تأريخ دمشق 58/89 وتذكرة الحفاظ2/588 .، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، :8/182، سير أعلام النبلاء12/565 .

[3]- وينظر: تاريخ بغداد13/103 ، وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق58/94 ، و تهذيب الكمال27/506.، و طبقات الحنابلة 2/417، وتاريخ دمشق58/94 ، وصيانة مسلم ص1216، وشرح مسلم للنووي 1/123 و تهذيب الكمال27/507 ، والبداية والنهاية11/34 ..

وله: كتاب العلل، كتاب الأفراد، كتاب الأقران، سؤالاته أحمد ابن حنبل، كتاب عمرو بن شعيب، كتاب الانتفاع بأهب السباع، كتاب مشايخ مالك، كتاب مشايخ الثوري، كتاب مشايخ شعبة، كتاب من ليس له إلا راو واحد، كتاب المخضرمين، كتاب أولاد الصحابة، كتاب أوهام المحدثين، أفراد الشاميين، الرد على محمد بن نصر .وغيرها[1].

[1]- ينظر سير أعلام النبلاء12/579 ، وطبقات علماء الحديث2/288 ، وغنية المحتاج ص40، تدريب الراوي2/363 .

المحاضرة العاشرة

صحيح مسلم

1/اسم الكتاب:

اشتهر الكتاب باسم (صحيح مسلم)، وممن ذكره بذلك: الحاكم في مستدركه، وابن عساكر في تاريخ دمشق، والنووي في كتبه، وابن خلكان في الوفيات، والمزي في تهذيب الكمال، وابن تيمية، والذهبي، وابن كثير، وابن القيم، وابن حجر وغيرهم.

ومنهم من وصفه بـ(الجامع) كالحافظ ابن حجر في التهذيب، وحاجي خليفة في كشف الظنون وغيرهم.

وذكر الإمام مسلم كتابه في مواضع وسماه " **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله** ."ﷺ كما ذكره الحافظ ابن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه.

سبب تأليفه لكتابه:

سبب تأليف الإمام مسلم كتابه بناء على طَلَبٍ طُلِبَ منه، وهذا نص كلامه:

قال الإمام مسلم في مقدمة الصحيح 2/1 :فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تَعَرُّفِ جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم . إلى أن قال :. وللذي سألت أكرمك الله حين رجعتُ إلى تدبره، وما تؤول به الحال . إن شاء الله . عاقبة محمودة ومنفعة موجودة، وظننتُ حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه، وقضي لي تمامه ؛ كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس . إلى أن قال :. ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها ؛ خف على قلوبنا أجابتك إلى ما سألت.

2/مدة ومكان تأليفه لكتابه

قال أحمد بن سلمة:كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة.:[1]

[1]- سير أعلام النبلاء 566/12، وطبقات علماء الحديث288/2..

قال ابن حجر في مقدمة الفتح 12/1 :إن مسلما صنف كتابه في بلده، بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق.

3/رواة الكتاب عن مسلم

قال ابن الصلاح في صيانة مسلم ص227: " هذا الكتاب مع شهرته التامة صارت روايته بإسناد متصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم .ونحوه في شرح مسلم للنووي 123/1. وذكر ابن الصلاح في صيانة مسلم ص230 : أن أبا إسحاق ابن سفيان وقع له فوت في ثلاث مواضع من الصحيح وروايته لذلك إما عن طريق الإجازة، أو الوجادة. ..ثم ذكرها... وقال السخاوي في غنية المحتاج ص :46-44وأما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم فقد انحصرت طريقته عنه في هذه النواحي في رواية أبي إسحاق بن سفيان، ورواه أبو بكر الجوزقي الحافظ عن أبي أحمد بن محمد ابن الشرقي سماعا لبعضه، ومكي بن عبدان لجميعه، ويروى عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي أربعتهم عن مسلم، واتصل عندي بالسماع عن الطريق الأولى، وما عداها فبالإجازة"

4/شرط مسلم في صحيحه:

قال ابن الصلاح في صيانة مسلم ص:218 : "شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالما من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف، فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته.

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي 613/2:

" وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه .اهـ

قال الحافظ ابن طاهر المقدسي: "اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم. فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع...إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة

الشبهة مثل حماد بن سلمة وسهيل بن أبي صالح..."[1]

وفي اسم الكتاب إشارة لشرطه.

5/هل شرط مسلم في المقدمة كباقي الكتاب ؟

قال الإمام ابن القيم في" كتاب الفروسية " ص 135 وأما قولكم :إن مسلما روى لسفيان بن حسين في صحيحه، فليس كما ذكرتم، وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن، ولسائر كتابه شأن آخر، ولا يشك أهل الحديث في ذلك.اهـ. وكذا رمز الحافظ أبو الحجاج المزي في تهذيب الكمال 149/1. :لمن خرج له مسلم في المقدمة برمز: "مق "، ومن خرج له في الصحيح بـ: "م" ، وكذا بعض الكتب التي تفرعت عنه كالتهذيب للذهبي، وإكمال مغلطاي، والتهذيب، والتقريب لابن حجر، والخلاصة للخزرجي.

6/منهج مسلم في كتابه:

نص الإمام مسلم علي طريقته في الكتاب في مقدمة صحيحه وهي:

1- أنه يعمد إلى ما صح متجنبا التكرار لئلا يكثر، فيشغل عن ضبط القليل، وكذا يشغل عن الاستنباط، ولا يحتاجه عامة الناس بل القليل من الخاصة.

2- وقال :إنه سيعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول اللهﷺ ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار ؛ إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد، لعلةٍ تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تامٍ فلا بد من إعادة الحديث..

أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن. ثم بين مراده بالأقسام فقال :.

القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش. ..فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها

القسم الثاني: أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم. .فعلى نحو

[1]- شروط الأئمة الستة، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ص 17-18.

ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت ...

القسم الثالث: فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم.. .

وكذلك مَن الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم..

3- يسوق الأحاديث بأسانيده، ويميز الألفاظ، وصيغ الأداء، وتحويل الأسانيد، ويعتني بهذا جدا، ويسوق متون الأحاديث التي يريد، ويحيل عند التكرار،

4- قسمه إلى كتب يندرج تحتها أبواب، يدخل تحتها أحاديث بحسب الحاجة، ومع أنه أخلى الأبواب من التراجم إلا القليل منها.وأما معظم تراجم الأبواب فمن وضع الشراح، أمثال أبي العباس القرطبي والنووي وعياض.

5- يقدم المنسوخ ثم يعقبه مباشرة بالناسخ، ويشير ويبين بعض العلل أحيانا، ويؤدي كما سمع من غير أدنى تصرف في الإسناد، أو في المتن . ولو كان لا يخل بالمعنى . ..وهكذا سرد أحاديث كتابه كلها. قال العلامة المعلمي . رحمه الله . في الأنوار الكاشفة ص :29

عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها :يقدم الأصح فالأصح.

وقال ص :230 من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدم الأصح فالأصح، فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال، أو خطأ تبينه الرواية المقدمة في ذاك الموضع.

7/عدد أحاديث الكتاب:

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء 566/12: قال أحمد بن سلمة: ..وهو اثنا عشر ألف حديث، قلت (الذهبي) :يعني بالمكرر بحيث إنه إذا قال :حدثنا قتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما، أو اختلف في كلمة .اهـ.

وقال أبو قريش الحافظ: كنت عند أبي زرعة، فجاء مسلم بن الحجاج، فسلم عليه، وجلس ساعة، وتذاكرا، فلما أن قام، قلتُ له :هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح قال فلمن ترك الباقي[1].. قال ابن الصلاح :أراد، . والله أعلم . أن كتابه أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات. وقيل :غير ذلك..

[1]- صيانة مسلم ص226، وسير أعلام النبلاء 280/12.

وعددها حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي بدون المكرر .(3033)

وفي طبعة خليل مأمون شيحا بالمكرر (7479) وقد قابل كل سند منها بتحفة الأشراف، ووضع رقمه في التحفة في حاشية الصحيح.

وعلى كلٍ فالعدُ اجتهادي تقديري، فيختلف من شخص لآخر، فلو عُدّت كما قال الذهبي في تعقيبه على رواية أحمد بن سلمة لاختلف العدد كثيرا. والله أعلم .

المكررات في صحيح مسلم:

معلوم أن مسلما يسوق الحديث في مكان واحد، ويجمع طرقه لكنه كرر بعضها، وقد أشار لذلك في مقدمته فقال: "وعلى غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك، لأن معنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن."[1]

قال محمد فؤاد عبد الباقي(في فهارس صحيح مسلم من طبعته 601/5) :

كرر مسلم في صحيحه 137 حديثا في مواضع متعددة منها 71 حديثا يضع الحديث منها في كتاب غير الكتاب الذي وضع الحديث فيه لأول مرة.

الأحاديث المعلة في صحيح مسلم:

وقع في صحيح مسلم بعض الأحاديث التي انتقدت عليه...

وقد أشار الإمام مسلم في مقدمته إلى أنه له غرض من تخريج هذه الأحاديث فقال: "وسنزيد ان شاء الله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح..." هذا الكلام إجمالا، ومن أراد التفصيل فليراجع: [2]

---

[1]- مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي، 47/1.و48.

[2]- كتاب علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم للعلامة ابن عمار الشهيد ت 317هـ، وهو مطبوع بتحقيق علي حسن عبد الحميد، وملحق بصحيح مسلم في طبعة بيت الأفكار الدولية بعناية أبي صهيب الكرمي.

وكتاب التتبع للإمام الدارقطني، وهو مطبوع مع الإلزامات بتحقيق الشيخ مقبل الوادعي.

وكتاب الأجوبة عمّا أشكل الدارقطني على صحيح مسلم للحافظ أبي مسعود الدمشقي، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ إبراهيم الكليب.

وكتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني، حقق في رسائل ماجستير في جامعتي الإمام، والملك سعود، وطبع بتحقيق :محمد عزير شمس، و علي العمران، في دار عالم الفوائد.

وينظر:كتب شروح صحيح مسلم . خصوصا النووي .، فقد تعرض الشراح لبعض ذلك، وأجابوا عن الاعتراضات.

وفي كتاب الشيخ حمزة المليباري" عبقرية مسلم "نفائس عن منهجه في الترتيب، والتعليل ؛ تفيد في سبب ذكره لذلك.

المحاضرة الحادية عشر

المعلقات في صحيح مسلم:

جاء في صحيح مسلم شيء من المعلقات، وقد اختلف العلماء في عددها:

فقال أبو علي الجياني :إنها أربعة عشر موضعاً، وتابعه المازري، والعراقي وغيرهم.[1]

وقال ابن حجر في النكت ص – 103 بعد أن ذكر المعلقات في صحيح مسلم :- وقد عثرت على شيء غير هذا مما يلتحق بهذا، وبينته فيما كتبته من النكت على شرح مسلم للنووي.اهـ .

وقال أبو صهيب الكرمي في تحقيقه كتاب صيانة مسلم ص :221

يزاد عليها أربعة تعاليق لم يذكرها ابن الصلاح، ولا غيره ممن جمع التعاليق ثم ذكرها. فيصبح عدد المعلقات في صحيح مسلم ستة عشر موضعاً. والله أعلم .

وهي أنواع:

1/ -ما علقه ووصله في صحيحه، وهي خمسة.

2/ -ما علقه هو ووصله غيره، وهي خمسة أحاديث.

3/ -ما أبهم فيه شيخه وهي ستة أحاديث.

وإن كان هذا النوع لم يأت في الصحيح لغرض الاحتجاج و العمل، بل لأغراض أخرى مختلفة منها :

بيان العلة أحيانا، أو الاستشهاد، أو المتابعات.

روايته عن بعض الضعفاء والمتكلم فيهم:

أنكر الإمام أبو زرعة الرازي على مسلم، رواية في كتاب الصحيح عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى.

وكان جواب مسلم: أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ؛

[1]- يظر :التقييد والإيضاح ص33، والنكت على ابن الصلاح ص99 ، وتغليق التعليق على صحيح مسلم ص .61

إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات. [1]

وفي زاد المعاد (364/1) :قال ابن القطان وعيب على مسلم إخراج حديثه . يعني مطر الوراق .، وتعقبه ابن القيم: ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه..

ميزات كتاب الجامع الصحيح لمسلم:

_أنه مرتب على طريقة الكتب، والأبواب الفقهية،

_وأنه خاص بالأحاديث الصحيحة،.

_وجود المقدمة المفيدة في علوم الحديث،

_وحسن الترتيب، وجمع الطرق، وسردها في مكان واحد، وجودة السياق،

_والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ومحافظته على صيغ الأداء.

_عدم تكرار الحديث إلا نادرا.

-يفرق بين لفظ حدثنا وأخبرنا

- لا يجيز الرواية بالمعنى.

- لم يضع تراجم للأبواب إلا نادرا.

ثناء العلماء على الكتاب[2]:

قال ابن الصلاح في صيانة مسلم ص67 .: هذا الكتاب ثاني كتاب صنف في صحيح الحديث، ووسم به، ووضع له خاصة، سبق البخاري إلى ذلك، وصلى (هكذا ضبطت ومعناها جاء الثاني) مسلم، ثم لم يلحقهما لاحق، وكتاباهما أصح ما صنفه المصنفون. ..روينا عن مسلم رضي الله عنه قال صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وبلغنا عن مكي بن عبدان، وهو أحد حفاظ نيسابور قال :سمعت مسلم بن الحجاج يقول :لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا

[1]- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي 674/2، وتاريخ بغداد272/4.

[2]- ينظر :تاريخ بغداد 101/13، وتاريخ دمشق 92/58، وشرح النووي لمسلم128/1، والنكت ص62، وبرنامج التجيبي ص93.، صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح.

المسند . يعني مسنده الصحيح .. ..

وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث. وقال مسلم عن كتابه: ما وضعت شيئا في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة[1]

ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب، ومنهم :ابن حزم .

وقال النووي شرحه على مسلم 122/1 :ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله واطلع على ما أورده في أسانيده، وترتيبه وحسن سياقته، وبديع طريقته من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع، والاحتياط والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق، واختصارها وضبط متفرقها، وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات، والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

وقال أيضا 128/1-129 :اتفق العلماء . رحمهم الله . على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري، ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول ... إلى أن قال . وقد انفرد مسلم بفائدة حسنه، وهي كونه أسهل متناولا، من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجهه، واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه.

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب 114/10 :"حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب."

هل خرج مسلم كل الأحاديث الصحيحة ؟

لما عاتبَ أبو زرعة وابنُ واره مسلماً على تسمية كتابه بالصحيح، وأنه قد يحتجُ أهلُ البدع على أن ما ليس في كتابه ليس بصحيح كان جوابه:

[1]- تذكرة الحفاظ، الذهبي، 590/2.

إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلتُ :هو صحاح، ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندي، وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إن ما سواه ضعيف[1] .

وقال مسلم في صحيحه 15/2 :ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعت ها هنا ما أجمعوا عليه .

الموازنة بين الصحيحين :

اختلف العلماء في المقدم من الكتابين فالجمهور على ترجيح البخاري ؛ لعدة أمور، وخالفهم أبو علي النيسابوري، وابن حزم، وغيرهم من علماء المغرب فقدموا مسلما . على خلاف أيضا في توجيه كلامهم .

قال الحافظ العراقي:

أَوَّلُ مَـــنْ صَـــنَّفَ فِي الصَّـــحِيْحِ مُحَمَّـــدٌ وَخُـــصَّ بِـــالتَّرْجِيْحِ
وَمُسْـلِمٌ بَعْـدُ، وَبَعْـضُ الغَـرْبِ مَـعْ أَبِي عَلِـــيٍّ فَضَّـــلُوا ذَا لَـــوْ نَفَـــعْ

وقال الحافظ ابن الديبع . كما في الحطة ص 169.:

تنـــازع قـــوم في البخـــاري ومســـلم لـــــدي وقـــالوا أي ذيـــن يقـــدمُ
فقلـت لقـد فـاق البخـاري صـحة كمـا فـاق في حسـن الصـناعة مسـلمُ

والغرض هنا الإشارة.[2]

شروح صحيح مسلم

شرح صحيح مسلم بشروح كثيرة منها :

1. المعلم بفوائد مسلم، تأليف المازري ت536 هـ، تحقيق الشاذلي النيفر، الناشر دار الغرب الإسلامي 3مجلدات.

2. إكمال المعلم، تأليف القاضي عياض ت 544 هـ، تحقيق يحي إسماعيل، الناشر دار الوفاء، في 9 مجلدات وطبع أيضا في مطبعة السعادة ومعه مكمل إكمال الإكمال.

[1]- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي 674/2، وصيانة مسلم ص225، وشرح مسلم للنووي144/1.

[2]- من أراد التفصيلفي الموازنة بين الصحيحين فلينظر:هدي الساري لابن حجر 10/1، والنكت على ابن الصلاح له أيضا ص:62،

3-المفهم شرح تلخيص صحيح مسلم، تأليف أبي العباس القرطبي ت656 هـ، تحقيق محيي الدين مستو وجماعة، الناشر دار ابن كثير، في 7 مجلدات، وقد طبع في دار الكتاب المصري بتحقيق الحسني أبو الفرجة في 3 مجلدات، وحقق في قسم السنة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

4. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف النووي ت 676 هـ، طبع عدة طبعات من أحسنها طبعة دار المعرفة، تحقيق خليل مأمون شيحا في 10 مجلدات.

5- إكمال إكمال المعلم، تأليف الأبي ت 728 هـ، طبع ومعه:

6- مكمل إكمال المعلم للسنوسي ت892 هـ، الناشر مطبعة السعادة، في 7 مجلدات وطبعا أيضا في دار الكتب العلمية في 9 مجلدات.

7- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف السيوطي ت 911 هـ، تحقيق أبي إسحاق الحويني، الناشر دار عفان، في 6 مجلدات، وطبع في عام 1299هـ في المطبعة الوهبية بتحقيق بديع السيد اللحام في مجلدين..

8- السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج، تأليف صديق خان القنوجي ت 1307هـ، الناشر المطبع الصديقي عام 1302هـ في مجلدين، وطبع في وزارة الشؤون الإسلامية بدولة قطر طبعة خيرية، في 13 مجلد وهو شرح لمختصر صحيح مسلم للمنذري

9- الحل المفهم لصحيح مسلم، من إفادات الشيخ رشيد الكنكوهي الأنصاري ت 1323هـ، طبع الجزء الأول منه عام 1403هـ بتعليق محمد زكريا الكاندهلوي في كراتشي باكستان.
10- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، تأليف موسى شاهين لاشين، الناشر مؤسسة عز الدين.

11- منة المنعم شرح صحيح مسلم، تأليف الشيخ صفي الرحمن المباركفوري، الناشر دار السلام ع1421هـ.

المحاضرة الثانية عشر

الإمام أحمد

ومسنده

ترجمة الإمام أحمد

اسمه، لقبه كنيته:

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي. ويلقب: إمام أهل السنة. قدم به والده من مرو وهو حمل، فوضعته أمه في بغداد سنة أربع وستين ومائة (164هـ) وتوفي أبوه وهو ابن ثلاث سنين فكفلته أمه، وينسب لجده لشهرته.

توفي ببغداد سنة (142 هـ).[1]

طلبه للعلم ورحلاته:

قامت والدته على تربيته ورعايته ووجهته لحفظ القرآن، فحفظه وأجاده ثم وجهته إلى أهل العلم فنهل من معينهم، وتفوق على أقرانه وذاع صيته.

ووجد في بغداد مدرستين، الفقه والحديث فنهل منهما، واشتهر بمقولته الخالدة (من المحبرة إلى المقبرة)، فاختلف في أول الأمر إلى شيخه الفقيه القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ثم ترك ذلك وأقبل على سماع الحديث، فكان أول طلبه للحديث وسماعه من مشايخه سنة 179هـ وعمره 16 عاما.

تلقى أحمد في أول أمره على علماء بغداد وقصر نفسه عليهم وخص منهم هُشيْم بن بشير الواسطي، فلازمه أربع سنوات حتى مات. وبعد 186 هـ اشتد عوده وعزم على الرحلة خارج بغداد، فرحل إلى البصرة خمس مرات، وإلى الحجاز خمس مرات، ورحل إلى الكوفة، واليمن والشام وحمص ودمشق.[2]

شيوخه:

سمع الإمام أحمد من عدد كبير من الشيوخ، وفي بلدان متفرقة وذكر ابن نقطة في كتاب أفرده لهم أنهم أكثر من (400) شيخ، وأما شيوخه في المسند فذكر الذهبي وغيره أنهم (283) رجلا (السير، المصعد

[1]- انظر ترجمته وافية في: الحلية، 162/2، تاريخ بغداد، 413/4، تاريخ دمشق، 218/7، ، سير أعلام النبلاء، 178/11.

[2]- انظر: تاريخ الإسلام للذهبي، ص 65، المناقب لابن الجوزي ص25.

الأحمد).

وذكر صاحب كتاب " معجم شيوخ الإمام أحمد" أنهم (293) شيخ، وتختلف روايته عن هؤلاء الشيوخ كثرة وقلة.

منهم: هشيم بن بشير الواسطي، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، يحيى بن سعيد القطان، سفيان بن عيينة، عبد الرحمن بن مهدي، أبو داود الطيالسي، عبد الله بن سمير، الإمام الشافعي، محمد بن جعفر(غندر)، المعتمر بن سليمان، إسماعيل بن علية، جرير بن عبد الحميد، وكيع بن الجراح، يزيد بن هارون، أبو يوسف القاضي صحاب أبي حنيفة وغيرهم.

وكان رحمه الله يتأسف على عدم لقاء إمام دار الهجرة مالك بن أنس، وحماد بن زيد، فكان يقول (ثلاثيات المسند 9/1): "فاتني مالك فأخلف الله علي سفيان بن عيينة، وفاتني حماد فأخلف الله علي إسماعيل بن علية."

تلاميذه:

لقد سمع من الإمام أحمد عدد كبير من الرواة، وكان يحضر مجلسه الآلاف منهم.

قال الحسن بن اسماعيل: قال أبي: كان يجتمع في مجلس أحمد خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسمت، وذكر القاضي ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (577) وترجم لهم.

ومن أشهر الرواة عنه:

ابنه عبد الله بن أحمد، راوي المسند عن أبيه، وروى عنه أيضا أكثر كتبه، ابنه صالح بن أحمد، وهو أكبر أولاده، وقد سمع المسند منه أيضا، ولكن لم يحدث به، ابن عمه: حنبل بن اسحاق، وسمع المسند أيضا.

أبو بكر الأثرم، أبو بكر المرزوي، إسحاق بن منصور الكوسج، وغيرهم كثير من الأئمة الأعلام المشهورين، منهم: الإمام البخاري، والإمام مسلم، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، وإبراهيم الحربي، ومنهم الشامي، وحرب الكرماني، وخلق سواهم.

وروى عنه من شيوخه: عبد الرحمن بن مهدي، الشافعي، عبد الرزاق بن همام، وكيع بن الجراح، يحيى بن آدم ويزيد بن هارون.

ثناء العلماء عليه:

نقل الذهبي في السير جملة من أقوال العلماء في الإمام أحمد وثناءهم عليه، منها:

قال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلا أفضل، ولا أعلم، ولا أفقه، ولا أتقى من أحمد بن حنبل. وقال عبد الرزاق: ما رأيت أحدا أفقه ولا أورع من أحمد بن حنبل. وقال اسحاق بن راهويه: أحمد حجة بين الله وبين خلقه. وقال علي بن المديني: أعز الله الدين بالصديق يوم الردة، وبأحمد يوم المحنة.

وقال أبو عبيد: ما رأيت رجلا أعلم بالسنة منه. وقال النسائي: جمع أحمد بن حنبل المعرفة بالحديث والفقه الورع والزهد والصبر. وقال اسماعيل بن الخليل: لو كان أحمد بن حنبل في بني إسرائيل لكان آية.

محنة الإمام أحمد:

علي بن المديني: "أيد الله هذا الدين بأبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم الردة، وبأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يوم المحنة."[1]

فما هي هذه المحنة التي رفعت مكانة الإمام أحمد؟

بسط المعتزلة نفوذهم في عهد الخليفة المأمون وروجوا لفكرهم المنحرف القاضي بنفي بعض الصفات عن المولى عز وجل، ومن ذلك نفي صفة الكلام، واستغل المأمون وغيره هذه الدعوى لمصالحهم السياسية، فحملوا العلماء على القول بأن كلام الله مخلوق. وكانت ما يسمى بمحنة (خلق القرآن).

أجاب فيها كثير من العلماء، وثبت آخرون، وزل البعض.

وكان على رأس الثابتين الإمام أحمد، حتى قال في بادئ الأمر بكفر من يقول بذلك ثم صار يقول هو جهمي، وترك رواية كثير من المحدثين الكبار لإجابتهم في هذه الفتنة، منهم: "مثل الإمام يحي بن معين، وعلي بن المديني، كما لم يرو عن أبي معمر الهذلي، وأبي كريب، وأبي نصر التمار، مع ثقتهم وجلالتهم.

وكان السبب في هذا أن هؤلاء الأئمة كانوا قد أجابوا في فتنة خلق القرآن، فغضب منهم الإمام أحمد وترك الرواية والتحديث عنهم، بل وحتى الكلام معهم.

وروي عنه أنه قال: لو حدثت عن أحد ممن أجاب، لحدثت عن أبي معمر وأبي كريب.

وقال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن يحي بن معين ولا عن أحد ممن أمتحن فأجاب، وعلق الذهبي على موقفه هذا بقوله: هذا أمر ضيق، ولا حرج على من

[1]- تاريخ الإسلام، الذهبي، 1013/5.

أجاب في المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملا بالآية، وهذا هو الحق، وكان يحي-رحمه الله-من أئمة السنة، فخاف من سطوة الدولة وأجاب تقية"[1]

ثبت الإمام أحمد في محنته وظل صابرا محتسبا، فأمر المأمون بضربه وحبسه، حتى مات المأمون، فأوصى المعتصم من بعده أن يقول مقالته بخلق القرآن، فاستمر المعتصم في تعذيب الإمام، وضُرب أحمد بالسياط حتى أغمي عليه وأهانه أشد الإهانة. واستمر حبسه نحوا من ثمانية وعشرين شهرا وقيل بضعا وثلاثين شهرا، وكان يصلي وينام والقيد في رجله. والإمام لا يتغير حتى اشتد غضب الخليفة وازداد تعذيبه للإمام.

ولما آيسوا منه أطلقوا سراحه وهو ثابت لا يتزعزع. ومنع الدرس والاجتماع بالناس في عهد الواثق ابن المعتصم، ولما توفي الواثق جاء عهد المتوكل الذي نصر الله به السنة حيث أمر المحدثين بالتحديث بأحاديث الصفات والرؤية، حتى قيل: أبو بكر في الردة، وعمر بن عبد العزيز في رده المظالم والمتوكل في إحياء السنة وإماتة التجهم."[2]

مؤلفاته:

1- فضائل الصحابة، مطبوع

2-العلل ومعرفة الرجال، مطبوع

3-الزهد: مطبوع

4-كتاب الأشربة. مطبوع

5-الأسامي والكنى: مطبوع

6-مسائل الإمام أحمد: هناك عدة كتب عرفت بمسائل الإمام أحمد، وهي ليست من تأليفه هو، وإنما من جمع بعض تلاميذه، كانوا يسألونه عن أشياء فيكتبون ما يجيبهم به، أو يقيدون ما سئل، أو ما يحدث به أحيانا. منها:

أ-مسائل الإمام أحمد، براية ابنه عبد الله. مطبوع

ب-مسائل الإمام أحمد، براوية ابن صالح مطبوع

---

[1]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، 11/ 8/ و322.

[2]- انظر تاريخ الإسلام، الذهبي، ص35-17 بتصرف، البداية والنهاية، ابن كثير، 337/10.

ج–مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني (صاحب السنن)، مطبوع.

د–مسائل الإمام أحمد، رواية ابن هانئ. مطبوع

هـ–مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، برواية إسحاق الكوسج. مطبوع.

كتاب المسند

اسم الكتاب:

اتفق العلماء على تسميته ب: "المسند" ولا خلاف في ذلك، والمسند عند المحدثين هو: الكتاب الذي يجمع أحاديث كل صحابي مع بعضها، ولكن تختلف المسانيد فيما بينه في طريقة ترتيبها.

قال الصنعاني: "وشرط أهلها –أي المسانيد– أن يفردوا أحاديث كب صحابي على حده...من غير نظر إلى الأبواب التي تلائم الحديث...ويستقصون جميع حديث ذلك الصحابي كله."[1]

محتوى الكتاب:

يقول الكتاني في الرسالة المستطرفة ص18: " ومسنده هذا يشتمل على ثمانية عشر مسندا:

أولها: مسند العشرة وما معه وفيه من زيادات ولده عبد الله ويسير من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبد الله وقد اشتهر عند كثير من الناس أنه أربعون ألف حديث قال أبو موسى المديني: لم أزل أسمع ذلك من الناس حتى قرأته على أبي منصور بن رزيق اهـ، وكذا صرح بذلك الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني في التذكرة فقال: عدة أحاديثه أربعون ألفا بالمكرر وقال ابن المنادي: أنه ثلاثون ألفا والاعتماد على قوله دون غيره وقد انتقاه من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث ولم يدخل فيه إلا ما يحتج به عنده وتفضيل ابن الصلاح كتب السنن عليه منتقد وبالغ بعضهم فأطلق عليه اسم الصحة والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة وبعضها أشد في الضعف من بعض حتى أن ابن الجوزي أدخل كثيرا منها.

في موضوعاته ولكن تعقبه في بعضها الحافظ أبو الفضل العراقي وفي سائرها الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد والسيوطي في ذيله المسمى: بالذيل الممهد على القول المسدد وحقق الأول منهما نفي الوضع عن جميع أحاديثه وأنه أحسن انتقاء وتحريرا من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها قال: وليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفا من الأحاديث الزائدة في

[1]– توضيح الأفكار، الصنعاني، 228/1.

سنن أبي داود والترمذي عليهما وقال غيره: ما ضعف من أحاديثه أحسن حالا مما يصححه كثير من المتأخرين وقد رتبه على الأبواب بعض الحفاظ الأصبهانيين وكذا الحافظ ناصر الدين ابن رزيق وكذا بعض من تأخر عنه ورتبه على حروف المعجم في أسماء المقلين الحافظ أبو بكر بن المحب."

وقد انتقاه الإمام أحمد من محفوظاته في الحديث التي بلغت سبعمائة ألف وخمسين ألفا، وروى فيه عن أكثر من ثمانمائة صحابي، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم."[1]

رواة المسند: لم يسمع المسند كاملا من الإمام أحمد إلا لثلاثة رجال هم:

- صالح بن أحمد بن حنبل.
- عبد الله بن أحمد بن حنبل.
- حنبل بن إسحاق.

ولم ينقل المسند إلينا كاملا إلا: عبد الله بن أحمد بن حنبل.

ورواه عن عبد الله بن أحمد مجموعة منهم:

- أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي، وهو أشهر رواة المسند عن عبد الله.
- أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمر بن أبان العبدي اللبناني، سمع المسند كاملا من ابن الإمام أحمد.
- أبو علي الصواف وسمع منه كثيرا من المسند الحافظ أبو نعيم الأصبهاني.

ورواه عن أبي بكر القطيعي مجموعة من الرواة منهم:

- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري.
- أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، وعنه يرويه حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر القرطبي.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الوهراني، وعنه برويه ابن عبد البر وأبو القاسم الطرابلسي.
- أبو علي الحسن بن علي بن المذَّهب التميمي، وهو آخر من روى المسند كاملا عن القطيعي، وهو أشهر الرواة عن القطيعي.
- أبو محمد الجوهري، وهو خاتمة أصحاب القطيعي، حدث عن القطيعي بمسند العشرة ومسند أهل البيت.

وهذه أشهر روايات المسند.[2]

---

[1]- المصعد الأحمد، نقلا عن مقدمة أحمد شاكر على المسند، 34/1.

[2]- انظر الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده، أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 25، ص265.266

المحاضرة الثالثة عشر

طريقة ترتيب المسند

قال الذهبي في السير(522/13) عن (المسند): لم يصنعه هو ولا رتبه، ولا اعتنى بتهذيبه، بل كان يرويه لولده نسخا وأجزاء، ويأمر: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان"

"وقد راعى في ترتيبه عدة اعتبارات، أهمها ما يلي:

1-السابقة إلى الإسلام، فبدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدم الخلفاء الأربعة.

2-ثم شرف القرابة للنبي ﷺ، فذكر مسانيد أهل البيت، وبني هاشم ومسند ابن عباس.

3-ثم مسانيد المكثرين من الرواية، وهم: أبو هريرة، ابن مسعود، أبو سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك.

4-ثم على بلدان الصحابة، وبدأ بالمكيين، ثم الشاميين، ثم الكوفيين، ثم البصريين، ثم مسند الأنصار.

5-ثم مسانيد النساء الصحابيات، وقدم مسند عائشة رضي الله عنها.

إلا أنه كما تقدم فإن هذا الترتيب لم يكن دقيقا، ومن ثم وقع تكرار وتداخل كبير في بعض المسانيد، وقد يكون للصحابي أكثر من نسبة فتوجد روايته في أكثر من موضع.

قال ابن عساكر: خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج فيه بعض أحاديث الرجال بأحاديث النسوان، واختلطت مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان، وكثر فيه تكرار الحديث المعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد، حتى ربما أعيد الحديث الواحد فيه ثلاث مرات لغير فائدة من إعادته، بل مجرد تكرار...الخ (ترتيب أسما الصحابة ص 33).

وهذا ما دعاه إلى تأليف كتابه: "ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند".

وقال الذهبي: قدر الله أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وقبل وفاته بثلاث عشر سنة، فتجد في الكتاب أشياء مكررة، ودخول مسند في مسند، وسند في سند، وهو نادر (المصعد الأحمد 11).

وقال الدهلوي: وكان الإمام أحمد جمعه على طريق البياض ولم يهذبه، ولم يرتبه، حتى رتبه بعده ولده عبد الله، لكن أخطأ فيه كثيرا، حيث أدخل المدنيين في الشاميين والعكس (الحطة ص 223).

ومن الأمثلة على ذلك:

مسند أوس الثقفي، ولقيط بن صبرة، ذكرا في مسند الشاميين، وفي مسند المدنيين.

ومن الأحاديث المكررة بسندها ومتنها:

حديث حابس الطائي في صلاة الناس في مقدم المسجد، تكرر في 105/4، وفي 4/ 109.

وحديث عبد الله بن حوالة: من نجا من ثلاث فقد نجا، تكرر في 105/4، وفي 110/4."[1]

عدد أحاديث المسند:

"اختلف في عدد أحاديث المسند اختلافا كثيرا، فقيل ثلاثون ألف حديث، وقيل أربعون ألف، يقول ابن عساكر: "والكتاب كبير العدد والحجم، مشهور عند أرباب العلم، تبلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفا سوى المعاد وغير ما ألحق به ابنه عبد الله من عالي الإسناد، ويقول الأستاذ أحمد شاكر: "هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفا، وقد لا يبلغ الأربعين ألفا."

وقدرها جولد تسيهر بما يتراوح بين 28 و29 ألف حديث، وتابعه على ذلك نالينو المستشرق الإيطالي." وقام عادل عبد الشكور الزرقي بترقيم أحاديث المسند حديثا حديثا، وبلغ عدد الأحاديث على حسب ترقيمه 27517 حديثا مع المكرر، وبلغ زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل 642 حديثا.

ويحتوي المسند على أحاديث متكررة في أماكن مختلفة..."[2]

شرط الإمام أحمد في المسند:

من المعروف عند أهل الحديث أن أصحاب المسانيد لم يكن هدفهم إفراد المحتج به وإنما جمع أحاديث الصحابة قدر الإمكان دون الالتفات إلى درجة تلك الأحاديث، يقول ابن الصلاح في المقدمة ص35: "فهذه عادتهم -أي أصحاب المسانيد – أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به ". ويقول النووي في التقريب ص30: " وأما مسند أحمد بن حنبل، وأبي داود الطيالسي، وغيرهما من المسانيد، فلا تلتحق بالأصول الخمسة وما أشبهها في الاحتجاج بها

[1]- مناهج المحدثين، محمد بن تركي التركي، ص59-60.

[2]-الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده، أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 25، 252.253.

والركون إلى ما فيها." ويعلل السيوطي ذلك في التدريب (187/1) بقوله: " لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ عَلَى أَبْوَابٍ إِنَّمَا يُورِدُ أَصَحَّ مَا فِيهِ لِيَصْلُحَ لِلِاحْتِجَاجِ."

فهل هذا هو شرط الإمام أحمد؟

يقول ابن حجر في النكت ص (1/ 447): " وأما الإمام أحمد، فقد صنف أبو موسى المديني جزءا كبيرا ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أن أحمد انتقى مسنده وأنه كله صحيح عنده وأن ما أخرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان أبو موسى قد ينازع في بعض ذلك، لكنه لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديثا وأتقن رجالا من غيره. وهذا يدل على أنه انتخبه. ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها.

وروى أبو موسى في هذا الكتاب من طريق حنبل بن إسحاق قال: "جمعنا أحمد أنا وابناه عبد الله وصالح وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفا فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه، وإلا فليس بحجة".

فهذا صريح فيما قلناه إنه انتقاه ولو وقعت فيه الأحاديث الضعيفة والمنكرة، فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوى، لأن هذه الأمور نسبية بل هذا كاف فيما قلناه أنه لم يكتف بمطلق جمع حديث كل صحابي."

كما تحدث في المسألة الإمام ابن القيم فقال: "وَالْإِمَام أَحْمد لم يشْتَرط فِي مُسْنده الصَّحِيح وَلَا الْتَزمهُ وَفِي مُسْنده عدَّة أَحَادِيث سُئِلَ هُوَ عَنْهَا فضعفها بِعَينهَا وأنكرها."[1] وساق جملة من الأحاديث من المسند للتدليل على ذلك.

أقسام الحديث في المسند:

"تنقسم أحاديث المسند إلى عدة أقسام:

1-ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعا منه، وهو أكثر الكتاب، وهو الذي يقول في أول سنده: حدثنا عبد الله، حدثنا أبي.

2-ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، ويبلغ عدد هذه الأحاديث أكثر من تسعمائة حديث.

وفيها يقول عبد الله: حدثنا أبي وفلان.

[1]- الفروسية، ابن القيم، تحقيق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، ص 247. دار الأندلس – السعودية، ط الأولى، 1993م.

أو يقول: حدثنا أبي، ثم يسوق إسناده، ثم يقول: وحدثناه فلان.

3-ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين:" زوائد عبد الله".

وفيها يقول عبد الله: حدثنا فلان، ولا يذكر أباه، وقد جمعها الدكتور عامر صبري فبلغت(230) حديثا.

4-ما رواه عبد الله عن أبيه وجادة، ولم يسمعها منه، وعددها حوالي(200) حديث.

وفيها يقول عبد الله: وجدت في كتاب أبي بخط يده، أو نحو ذلك.

5-ما قرأه عبد الله على أبيه، ولم يسمعه منه، وهي قليلة، وفيها يقول عبد الله: قرأت على أبي.

6-ما رواه عبد الله عن أبيه في غير المسند، ثم نقله عبد الله إلى المسند، وهو نادر.

ومن ذلك ما جاء في المسند 5/ 96 قال: حدثنا أبي، حدثنا

علي بن ثابت عن ناصح...ثم ذكر حديثا. وقال عبد الله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه علي في النوادر. وقال في 4/ 103: حدثني أبي-أملاه على النوادر-قال: كتب إلي أبو توبة...الخ.

7-ما رواه أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه."[1]

أبو بكر القطيعي هو راوي المسند عن عبد الله بن أحمد.

درجة أحاديث المسند:

اختلف العلماء حول درجة أحاديث المسند، وذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: قالوا أن أحديث المسند كلها صحيحة، وهذا ما ذهب إليه أبو موسى المديني في كتابه (خصائص المسند). حيث قال في ص 16 " ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه إسنادا ومتنا ولم يورد فيه إلا ما صح عنده."

الثاني: قالوا بل فيه الصحيح والضعيف وحتى الموضوع، وهذا ما ذهب إليه ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات). وابن كثير والحافظ العراقي، " أما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح: فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو،

[1]- مناهج المحدثين، محمد بن تركي التركي، ص 64-65.

وعسقلان، والبِرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ."[1]

وقال العراقي في التقييد والإيضاح ص57: " وأما وجود الضعيف فيه [أي المسند] فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء." ثم بيّن أن هذه الموضوعة هي من زيادات ابنه عبد الله فقال: " ولعبد الله بن أحمد في المسند أيضا زيادات فيها الضعيف والموضوع."

الثالث: فريق توسط، فقال فيه الصحيح والضعيف وأما الموضوع، فلا. منهم ابن القيم، حيث قال: " وَالْإِمَام أَحْمد لم يشْتَرط فِي مُسْنده الصَّحِيح وَلَا الْتَزمه، وَفِي مُسْنده عدَّة أَحَادِيث سُئِلَ هُوَ عَنْهَا فضعفها بِعَينهَا وأنكرها."[2] وألف ابن حجر كتابا سماه (**القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد**) رد فيه تسعة من الأحاديث ذكرها العراقي من موضوعات المسند، وخمسة عشر ذكرها ابن الجوزي. ورد السيوطي أربعة عشر حديثا آخر.

وتوسط المحقق الذهبي في المسألة فقال: " فَفِيْهِ جُمْلَةٌ مِنَ الأَحَادِيْثِ الضَّعِيفَةِ مِمَّا يَسُوغُ نَقلُهَا، وَلاَ يَجِبُ الاحْتِجَاجُ بِهَا، وَفِيْهِ أَحَادِيْثُ مَعْدُوْدَةٌ شِبْهُ مَوْضُوْعَةٍ، وَلَكِنَّهَا قَطْرَةٌ فِي بَحرٍ، وَفِي غُضُوْنِ (المسْنَدِ) زِيَادَاتٌ جَمَّةٌ لِعَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ..."[3]

وقال ابن حجر: " ومسند أَحْمد أدعى قوم فِيهِ الصِّحَّة وَكَذَا فِي شُيُوخه...وَالْحق أَن أَحَادِيثه غالبها جِيَاد والضعاف مِنْهَا إِنَّمَا يوردها للمتابعات وَفِيه الْقَلِيل من الضِّعَاف الغرائب الْإِفْرَاد أخرجهَا ثمَّ صَار يضْرب عَلَيْهَا شَيْئا فَشَيْئًا وبقى مِنْهَا بعده بَقِيَّة... وَأَنه لَا يتأتى الْقطع بِالْوَضْعِ فِي شَيْء مِنْهَا بل وَلَا الحكم بِكَوْن وَاحِد مِنْهَا مَوْضُوعا إِلَّا الْفَرد النَّادِر مَعَ الِاحْتِمَال القوى فِي دفع ذَلِك..."[4] وقال في موضع آخر: "ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة."

المؤلفات حول المسند:

نذكر منها:

- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للساعاتي أحمد البنا، رتب المسند على الأبواب مع شرح يسير، مطبوع في 14 جزء.

---

[1]- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص: 31

[2]- الفروسية، ابن قيم الجوزية، ص: 247.

[3]- سير أعلام النبلاء، الذهبي، 11/ 329.

[4]- تعجيل المنفعة، ابن حجر، 1/ 240-241.

- مرشد المحتار إلى ما في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث والآثار، للسيخ حمدي السلفي وهو مرتب على حروف المعجم، مطبوع.
- المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد، لعبد الله ناصر رحماني، مطبوع
- شرح المسند، لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي، مخطوط.
- شرح ثلاثيات المسند، للسفاريني، مطبوع.
- غاية المقصد في زوائد المسند، الهيثمي، مطبوع. في زوائده.
- القول المسدد في الذب على المسند، ابن حجر العسقلاني، مطبوع.
- خصائص المسند، أبو موسى المديني، مطبوع.
- المصعد الأحمد في ختم الإمام أحمد، الجزري، مطبوع.
- معجم شيوخ الإمام أحمد، حسن عامر صبري، مطبوع.
- والعديد من الرسائل الجامعية حوله منها: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر. دكتوراه، 2005 م، الرياض.

قائمة المصادر والمراجع

1) إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك، ابن ناصر الدين الدمشقي، تح نشأت بن كمال المصري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط الأولى، 2006م.

2) الأجوبة عمّا أشكل الدارقطني على صحيح مسلم، أبو مسعود الدمشقي، تحقيق إبراهيم آل كليب، دار الوراق، الرياض، 1998م.

3) إسعاف المبطأ برجال الموطأ، جلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ط، د.ت

4) الإلزامات والتتبع، أبو الحسن الدارقطني، تح مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط الثانية، 1985 م.

5) الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده، أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان، مجلة البحوث الإسلامية، العدد 25،

6) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مطبعة بجنة التأليف والترجمة والنشر، ط الأولى، 1970م.

7) الإمام مالك وعمله بالحديث من خلال كتابه الموطأ للدكتور محمد بن يحيى مبروك، دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى، 2010م.

8) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، أبو عمر ابن عبد البر، اعتناء عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الأولى، 1997م.

9) الأنساب، أبو سعد السمعاني، تح عبد الرحمن المعلمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط الثانية، 1980م. اللباب في تهذيب الأنساب عز الدين بن الأثير الجزري، مكتبة المثنى، بغداد.

10) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تح أحمد محمد شاكر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الثانية.

11) البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، دار الفكر، 1986 م.

12) برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي، عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م.

13) تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط الأولى، 1422هـ - 2002 م.

14) تاريخ دمشق، أبو القاسم ابن عساكر، تح عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1995 م.

15)تاريخ علماء الأندلس، أبو الوليد ابن الفرضي، اعتناء عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة ط الثانية، 1988 م.
16)تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تح نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
17)تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط الأولى، 1419هـ- 1998م
18)ترتيب المدارك، القاضي عياض، تح: مجموعة من الباحثين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط الأولى.
19)تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر العسقلاني، د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط الأولى . 1996م.
20) التعليق الممجد على موطأ محمد، أبو الحسنات اللكنوي، تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط الرابعة، 2005م.
21)تغليق التعليق على صحيح مسلم، علي بن حسن الحلبي، دار الهجرة، الرياض، ط الأولى، 1991م.
22)تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط الأولى.
23)تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط الأولى، 1986م.
24)تقييد العلم، أبو بكر الخطيب البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، بيروت. د.ت، د.ط
25)التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر ابن عبد البر، تح مصطفى بن أحمد العلوي, محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387 هـ.
26)تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، جلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1969 م.
27)تهذيب الأسماء واللغات، يحي بن شرف الدين النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
28)تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تح بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، 1980م.
29)توجيه النظر إلى أصول الأثر، الشيخ طاهر الجزائري، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط الأولى، 1995م.
30)التوشيح شرح الجامع الصحيح، جلال الدين السيوطي، تح رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض ط الأولى، 1998 م.
31)توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل، الأمير الصنعاني، تح أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان، ط الأولى 1417هـ/1997م.
32)التوضيح شرح الجامع الصحيح، أبو حفص ابن الملقن، تح خالد الرباط، جمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط الأولى، 2008م.

33)الثقات أبو حاتم محمد بن حبان البستي، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية، ط الأولى، 1973 م.
34)الجامع المسند الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، تح محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط الأولى، 1422هـ.
35)جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الظاهري، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط الخامسة.
36)الحطة في ذكر الصحاح السنة، أبو الطيب القنوجي، دار الكتب التعليمية، بيروت، ط الأولى، 1985م.
37)رجال مسلم، ابن منجويه، تح عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى، 1407هـ.
38)رجال مسلم لا بن منجويه، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
39)الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط السادسة، 1421هـ-2000م.
40)روايات ونسخ الجامع الصحيح، محمد بن عبد الكريم بن عبيد، دار إمام الدعوة، مكة، ط الأولى، 1426هـ.
41)سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
42)سنن الدارمي، أبو محمد الدارمي، تح حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط الأولى، 2000م.
43)سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تح محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثية.
44)سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، 1405 هـ / 1985 م.
45)شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، تح طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط الأولى، 1424هـ، 2003م.
46)شرح تراجم أبواب البخاري، ولي الله الدهلوي، تح عزت محمد فرغلي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1999م.
47)شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تح همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط الأولى، 1987م.
48)شروط الأئمة الستة، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتاب العلمية، 1984م.
49)صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، أبو عمرو ابن الصلاح، تح موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الثانية، 1408هـ.
50)الطبقات الكبرى، ابن سعد، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الأولى، 1968 م.

51)طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي الدمشقي، تح أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الثانية، 1996 م.
52)الطبقات، أبو عمرو خليفة بن خياط، تح أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد، ط الأولى، 1967م.
53)العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي، تح محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
54)علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج، ابن عمار الشهيد، تح علي بن حسن الحلبي، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.
55)فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. 1379هـ.
56)الفروسية، ابن القيم، تح مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، السعودية، ط الأولى، 1993م.
57)الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد ابن عدي، تح عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، .1997م.
58)كشف المغطا في فضل الموطا، ابن عساكر تح: محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت.
59)الكفاية في علم الرواية، أبو بكر الخطيب البغدادي، تح أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، 1985م.
60)لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط الثالثة، 1414هـ.
61)مالك، حياته وعصره وآراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط الثانية، 1952م.
62)المدخل إلى السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، تح محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
63)المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تح مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1990.
64)مسند أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني، تح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط الأولى، 1995 م.
65)المسند الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
66)المسوى شرح الموطأ، ولي الله الدهلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، 1983م.
67)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الحموي أبو العباس، المكتبة العلمية، بيروت.
68)المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد، أبو محمد ابن الجزري، مكتبة التوبة، تح مكتبة التوبة، مصر، 1990م.
69)مطبوعة مناهج المحدثين، حميد قوفي، سنة ثانية، أصول الدين، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر.2013/2012م.

70)المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، د.ت، د.ط.
71)مفتاح السنة أو تاريخ فنون الحديث، محمد عبد العزيز الخولي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط الثالثة 1928م.
72)مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، 1271 هـ 1952 م
73)مناهج التأليف عند العلماء العرب، مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين، ط الخامسة عشر، 2004م.
74)مناهج المحدثين العامة والخاصة، علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الثانية، 2009م.
75)مناهج المحدثين، محمد بن تركي التركي، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى، 2009م.
76)منهج البحث الأدبي، علي جواد الطاهر. مطبعة العاني، بغداد، 1970م.
77)منهج البخاري في صحيحه، حاتم بن شريف العوني، محاضرة مفرغة.
78)موطأ الإمام مالك، قطعة منه برواية ابن زياد، تقديم محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط الخامسة، 2005م.
79)النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تح مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، 1994م.
80)الواضح في مناهج المحدثين. ياسر الشمالي، دار الحامد، عمان الأردن، ط الثالثة، 2006م.

فهرس الموضوعات

مقدمة	1
المحاضرة الأولى **مدخل تمهيدي**	
أ- **تعريف مناهج المحدثين**	2
ب- **فائدة معرفة مناهج المحدثين**	2
جـ- **المؤلفات في مناهج المحدثين**	3
دـ مراحل تدوين السنة	5
المحاضرة الثانية **طرق التصنيف في الحديث النبوي**	
1-الطريقة الأولى: النسخ الحديثية	9
2- **الطريقة الثانية: جمع الأحاديث ممزوجة بالآثار ومسائل التفسير والفقه**	9
3- **الطريقة الثالثة: مزج الفقه بالأحاديث**	9
4- **الطريقة الرابعة: طريقة المصنفات**	10
5- **الطريقة الخامسة: طريقة الموطآت**	10
6- **الطريقة السادسة: المسانيد**	10
7- **الطريقة السابعة: الأجزاء الحديثية**	11
8- **الطريقة الثامنة: الكتب المصنفة على الأبواب**	11
9- **الطريقة التاسعة: كتب الزوائد**	13
10- **الطريقة العاشرة: المعاجم**	14
11) طريقة ابن حبان في مصنفه	14

المحاضرة الثالثة **الإمام مالك وكتابه الموطأ**	
1– التعريف بالإمام مالك	16
2– التعريف بالموطأ	16
3–عوامل نبوغ الإمام مالك	17
4) جلوسه للتعليم وصفة درسه	19
5/ **موضوعات درس الإمام مالك**	20
6/ تعظيمه للعلم	20
7/ محنته ووفاته	20
8/ مناقبه وثناء العلماء عليه	22
9/ شروط الإمام مالك في الرجال	22
10/ شيوخ الإمام مالك	23
11/ تلاميذه	24
12/ مؤلفاتـه	25
المحاضرة الرابعة **كتاب الموطأ**	
1/ سبب تأليف الموطأ	26
2– **سبب تسميته بالموطأ**	27
3- **محتوى الموطأ ومضمونه**	27
4_ **عدد مرويات الموطأ**	28
5/ روايات الموطأ	29
6/ روايات الموطأ المعتمدة في مصنفات الأئمة	33

7/ أوجه الاختلاف بين روايات الموطأ	33
8/ أسباب اختلاف الروايات	33
المحاضرة الخامسة مكانة الموطأ عند العلماء ومنزلته بين كتب السنة	
1/خصائص الموطأ ومزاياه	37
2/ منهج الإمام مالك في موطئه	38
المحاضرة السادسة الإمام البخاري والجامع الصحيح	
1/اسمه ونسبه ومولده	47
2/نشأته وطلبه للعلم	47
3/ رحلته في طلب العلم	48
4/ قوة حفظه الحديث ومنهجه في ذلك	49
5/ شيوخ البخاري	50
6/ تلاميذ البخاري	51
7/ مكانة البخاري وثناء العلماء عليه	51
8/ سمته وخلقه:	53
9/ محنته ووفاته	53
10/ مؤلفاته	55
المحاضرة السابعة الجامع الصحيح	
1/ اسم الكتاب	58

2/ سبب تأليف الجامع	58
3/ مدة تصنيف الكتاب ومكان تصنيفه	59
4/ موضوع الكتاب	60
5/ عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه	60
6/ روايات الجامع	61
المحاضرة الثامنة شرط البخاري في الجامع	
1–شرطه في الأسانيد الرواة	64
2/ منهجه في كتابه	64
3/ أثر الموطأ في صحيح البخاري	71
4/ المؤلفات حول الجامع الصحيح	73
المحاضرة التاسعة الإمام مسلم وكتابه الصحيح	
1/ اسمه، نسبه ومولده	76
2/طلبه للعلم	77
3/شيوخه، وتلاميذه	78
4/ثناء العلماء عليه	78
5/وفاته	79
6/مؤلفاته	79
المحاضرة العاشرة صحيح مسلم	
1/اسم الكتاب	81

2/مدة ومكان تأليفه لكتابه	81
3/رواة الكتاب عن مسلم	82
4/شرط مسلم في صحيحه	82
5/هل شرط مسلم في المقدمة كباقي الكتاب ؟	83
6/منهج مسلم في كتابه	83
7/عدد أحاديث الكتاب	84
المحاضرة الحادية عشر المعلقات في صحيح مسلم	
روايته عن بعض الضعفاء والمتكلم فيهم	86
ميزات كتاب الجامع الصحيح لمسلم	87
ثناء العلماء على الكتاب	37
هل خرج مسلم كل الأحاديث الصحيحة ؟	88
الموازنة بين الصحيحين	89
شروح صحيح مسلم	89
المحاضرة الثانية عشر الإمام أحمد ومسنده	
ترجمة الإمام أحمد	91
طلبه للعلم ورحلاته	91
ومن أشهر الرواة عنه	92
ثناء العلماء عليه	93
محنة الإمام أحمد	93
مؤلفاته	94

كتاب المسند	95
رواة المسند	96
المحاضرة الثالثة عشر طريقة ترتيب المسند	
عدد أحاديث المسند	98
شرط الإمام أحمد في المسند	98
أقسام الحديث في المسند	99
درجة أحاديث المسند	100
المؤلفات حول المسند	101
قائمة المصادر والمراجع	103
فهرس الموضوعات	108